الأهرام الاقتصادي

أسبوعية إقتصادية

AL-AHRAM IKTISADI

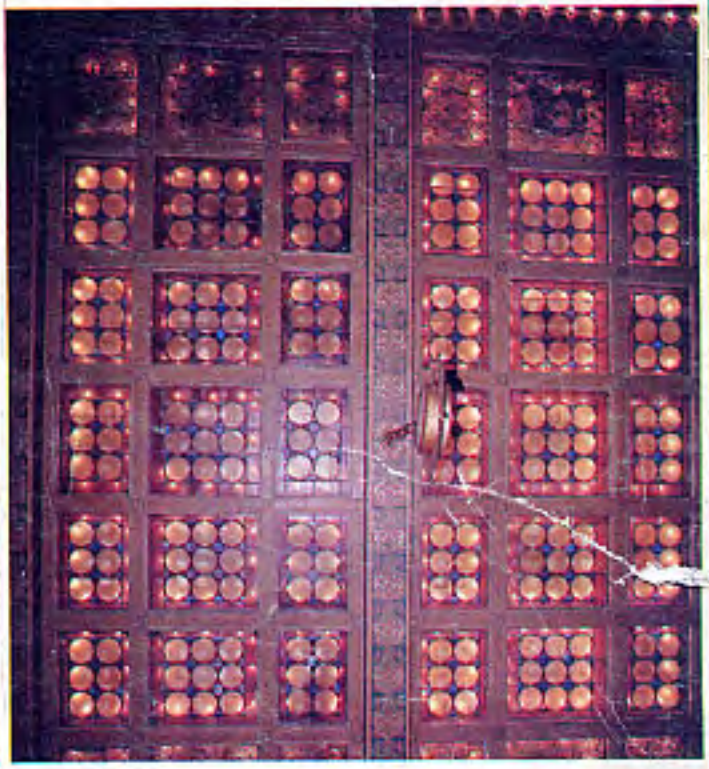

عيد الوطن والمال

العدد ٦١٩ ـ ٢٤ نوفمبر ١٩٨٠ ـ الثمن ١٥ قرشا

No. 619-24 NOVEMBER. 1980

عيد الوطن والمال

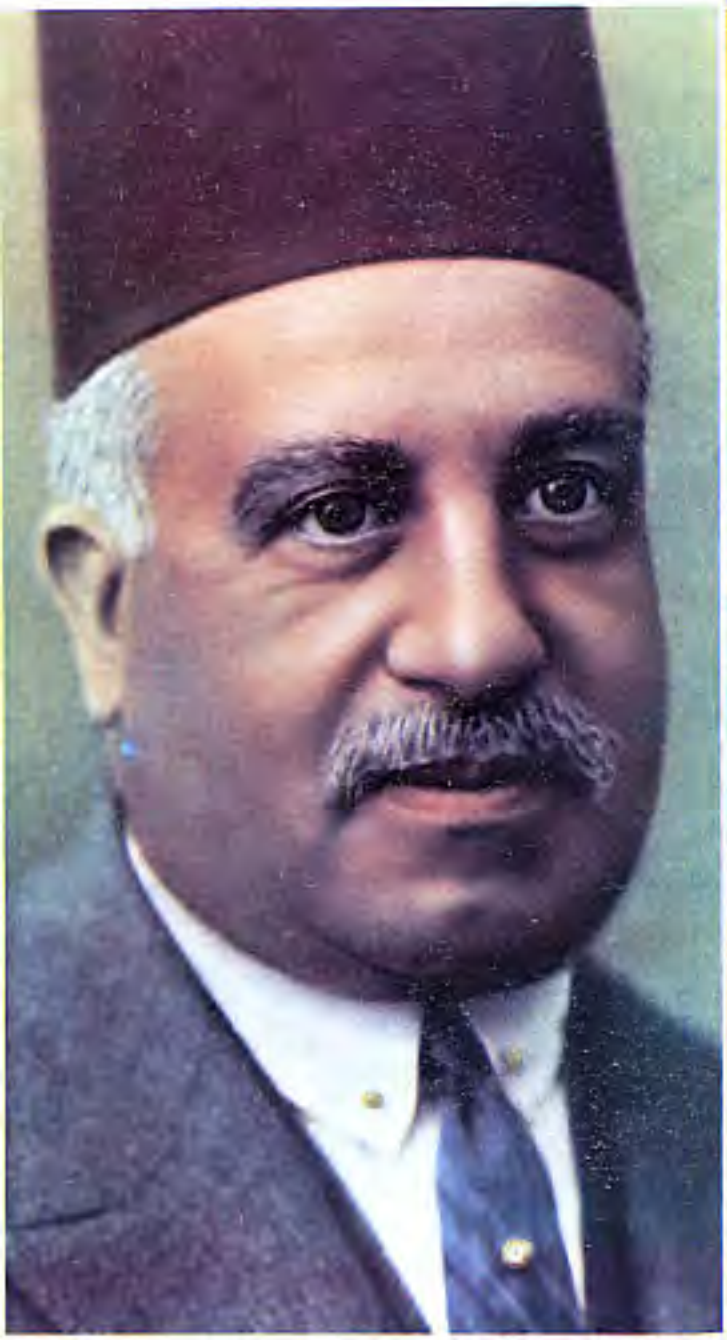

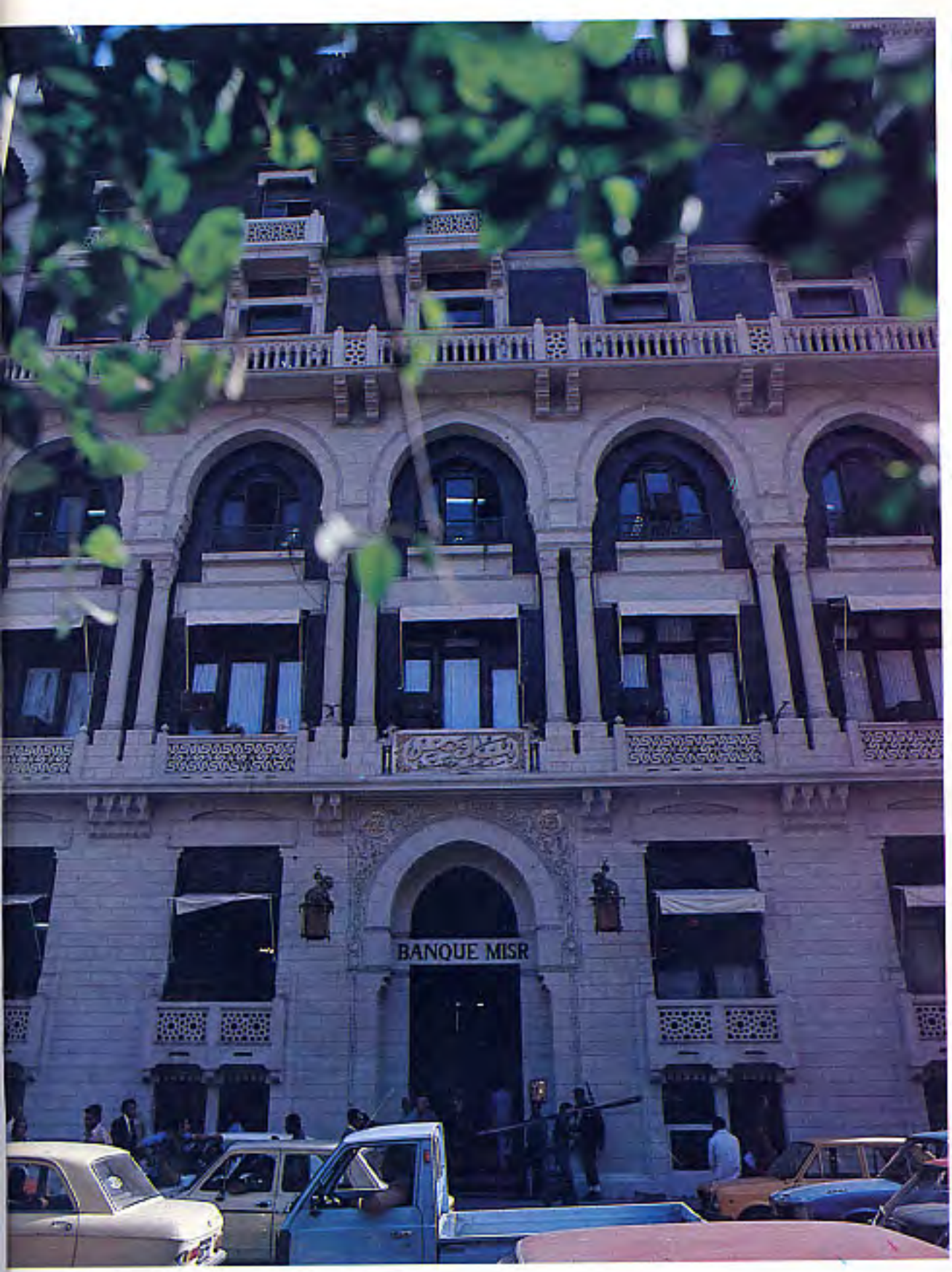
BANQUE MISR

بنك مصر .. والمهمة المقدسة

لصناعة التنمية المصرية طوال ٦٠ عاماً

● عندما اعلن طلعت حرب فكرة « بنك الأمة » واستمرت الدعوة سنوات حتى ولد البنك بعد نهاية الحرب الأولى .

● اول محاولة لتمصير النشاط الاقتصادى فى مصر .. ! وتشجيع المصريين على المساهمة .. بنظام التقسيط

● استحداث نظام صندوق التوفير فى كافة المحافظات

● عندما تآمر المحافظ الانجليزى للبنك الأهلى مع وزير المالية المصرى ضد بنك مصر .. !

الرئيس السادات يشيد ببنك مصر

فى عيد العمال اول مايو عام ١٩٨٠ اشاد الرئيس السادات ببنك مصر فقال فى خطابه :

« بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم الى اليوم بأروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا »

الرئيس انور السادات

بعد مضى عام واحد على ثورة ١٩١٩ .. شهدت الحياة الاقتصادية فى مصر .. مولد أول مؤسسة اقتصادية وطنية تحملت تحقيق هدف : التحرر من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية للمستعمر الانجليزى ..

فقد شهد عام ١٩٢٠ إنشاء « بنك مصر » الذى يحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على مولده والمعروف ان الاقتصادى المصرى « محمد طلعت حرب » قد تحمل عبء الدعوة لتكوين هذا البنك وقاد مسيرته لفترة طويلة .. وفى هذا « التحقيق التاريخى » نستكشف الدور الوطنى الذى لعبه البنك .. فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر ..

احتلال وسيطرة :

وبداية حتى نتبين أهداف هذا البنك وظروف انشائه لابد من التعرض للظروف الاقتصادية والسياسية لمصر فى مطلع القرن العشرين فقد ارتبطت هذه الفترة بغزو استعمارى عسكريا واقتصاديا لمصر واعنى : الاحتلال الانجليزى .. او من الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس استنزفت فيها موارد مصر الاقتصادية وقد بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر بسنوات استدانة الخديو اسماعيل « خديو مصر » وفرض مراقبة الدول الدائنة وإنشاء صندوق الدين ثم اتساع نفوذ الأجانب بعد تزايد منح الامتيازات حتى احكموا سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. واصبح رأس المال الاجنبى يمثل اكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة وتحولت مصر الى حقل زراعى يزرع القطن لمصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وسوقا للمنتجات البريطانية وارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأحكم المستعمر حصاره حول مصر : كان القطن يكاد يكون المحصول القومى الوحيد وعانى الفلاح جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وجشع الاجانب القائمين على تجارة القطن ولم تكن هناك بنوك وطنية الا البنك الأهلى يقوم بأغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى وكان هناك مشروع البنوك التجارية الاجنبية تخدم مصالح بلادها .. وتعمل فى تمويل زراعة القطن وتجارته وعمليات الاستيراد للمنتجات الاجنبية واقتصرت معاملات الجهاز المصرفى تقريبا على الأجانب دون الوطنيين .

وقد ساعد على تأخر الوعى المصرفى عدم استخدام اللغة العربية مما تسبب فى قيام بنوك وطنية أما الصناعة فلم تكن احسن حالا من بقية الانشطة الاقتصادية فلم يكن هناك الا بعض الصناعات الصغيرة تكافح السيل الجارف من السلع الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن كان هناك بعض الصناعات التى ارتبطت بخدمة المستثمر .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمهد لاقامة صناعة محلية وتثبت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد وقد ساعد على ذلك تدفق الاموال على السوق المصرية نتيجة لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء وارتفاع اسعار القطن اتجه بعض هذه الثروات الى الاستثمار العقارى وفى الاوراق المالية ولكنها لم تتجه الى الاستثمار الصناعى فقد كان حكرا على الاجانب ولم يقبل المستثمر الوطنى عليها لاعتباره مخاطرة غير مأمونة العواقب ومن هنا جاءت دعوة الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب فاصدر عام ١٩٠٧ كتابا يدعو فيه لانشاء بنك مصرى بأموال مصرية وتعمل فيه أيد مصرية تستخدم فى معاملاتها اللغة العربية وحث المصريين على استثمار اموالهم لصالح الاقتصاد القومى .

الدعوة سنوات طويلة :

استغرقت دعوة طلعت حرب سنوات ليست قصيرة حتى تجد استجابة جماهيرية دعا خلالها كتابة فى الصحف ثم اصدر كتابا تحمل رسالته عنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين او بنك الأمة » وقد ساعد طلعت حرب على تحقيق فكرته نحو الوعى القومى والحمية الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ وهكذا كان لدى الكثيرين استعداد لاستثمار اموالهم فى مشروعات مصرية .

وقام طلعت حرب مع بعض رفاقه الوطنيين بتوقيع العقد الابتدائى بتأسيس « بنك مصر » فى ٨ مارس ١٩٢٠ وصدر المرسوم الخاص بانشاء البنك فى ١٣

طلعت حرب

من كلمات طلعت حرب فى حفل تأسيس بنك مصر

فى حفل تاسيس بنك مصر يوم ٧ مايو عام ١٩٢٠ قال طلعت حرب :« املنا فى وجه الله تعالى ان يرعى هذا المولود بعنايته ويتعهده بتوفيقه ، فيشب ويترعرع حتى يدر خيرا وبركة على البلاد وابنائها ، فيحتفلوا فى كل عام بتكرى هذا اليوم السعيد كما يحتفلون ان شاء الله تعالى بعيده الحديدى فالبرونزى فالفضى والذهبى وهكذا ، وما ذلك بعزيز على الله تعالى الذى لا يضيع اجر من احسن عملا ، ولا على الصابرين وعزم اولى العزم من المصريين وعندنا والحمد لله منهم كثيرون »

ابريل سنة ١٩٢٠ وتم تأسيس البنك براس مال يبلغ ٨٠ الف جنيه فى شكل اسهم اسمية يملكها مصريون واشترط بقاؤها بيد المصريين وبذلك تعتبر هذه اول محاولة نحو تعصير الجهاز المصرفى فى مصر وتوجيه سياسته فى صالح القوى الاقتصادية الوطنية .

الاهداف والمبادىء :

وفى ٧ مايو من نفس العام وقف طلعت حرب فى الاحتفال باتمام اجراءات تشكيل البنك يعلن اهداف ومبادىء بنك مصر :

اولا : يستخدم اموال المصريين فى مصالح وشئون بلادهم مما يعود عليهم بالخير ويصلح من احوالها الاقتصادية بدلا من تركها عاطلة مخزنة او مودعة لدى البنوك الأجنبية التى تستثمر الجزء الأكبر منها خارج البلاد .

ثانيا : يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين ولا مانع من الاستفادة من خبرة ومعلومات اى اجنبى كمستشار فنى كحاكم للبنك او مسيطر يحول مجرى سياسته الى غير ما اراده اصحاب الأموال وتقتضيه مصلحة البلاد ويعمل البنك على خلق جيل من الشباب قادر على العمل بالبنوك وانما ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم .

ثالثا : يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية والنقل والتأمين ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها .

رابعا : يحافظ على اموال المودعين ويستخدمها فيما يكون مضمونا ومأمونا ويعمل عملا تجاريا على مبادىء واصول قوية لن يحيد عنها ويؤدى لعملائه كل الخدمات المالية التى يحتاجونها بأجر مناسب .

خامسا : يعمل بالاتحاد مع التجار واصحاب المزارع والمصانع على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية للدفاع عن مصالحهم ومحاصيلهم ومصنوعاتهم وترقية شئونهم وزيادة ارباحهم .

سادسا : يستعمل اللغة العربية فى معاملاته وفى دفاتره وبنك يقضى على الحواجز التى كانت تحول دون تعامل ابناء البلاد مع البنوك

مسيرة النشاط :

وبدات مسيرة بنك مصر وبدأ نشاطه فى منتصف نوفمبر ١٩٢٠ وتجاوبت الأمة العربية تجاوبا رائعا معه .. واصبح اسمه مصدرا للثقة وعنوانا للوحدة الوطنية ورغم حملات التشكيك التى تعالت والحرب التى بدأ يشنها المستعمر أخذ راس مال البنك ينمو ويتزايد مع كل اكتتاب عام حتى بلغ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٢٧ ومليونى جنيه عام ١٩٥٥ وقد كان لسياسة البنك بتحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن فى تلك الوقت وهو اربعة جنيهات وقيام شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب فى أسهم البنك بالتقسيط اثرهما فى انتشار ملكية الاسهم على عدد كبير من المصريين وكان لحرص الأفراد على الاحتفاظ بأسهم بنك مصر حتى فى أوقات الأزمات وقلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم ان تمتعت الاسهم بالاستقرار النسبى فى سوق الاوراق المالية ..

عمالة .. مصرية :

وقد اعتمد البنك فى سياسته اعتمادا كليا على العمالة المصرية وبذلك أحدث تحولا اجتماعيا كبيرا بان فتح امام المصريين مجالا واسعا من حيث نوع العمل والخبرة الفنية وكان ذلك نذيرا بانتهاء الاحتكار الأجنبى للأعمال المصرفية والقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية وقد كان هذا النجاح نذيرا بمواجهة أعلنها الاستعمار لبنك مصر وقد بدأت منذ انشاء البنك فى العشرينات وعلى الرغم من ان البنك قد استعان ببعض الخبرات والشركات الاجنبية فى الحالات الضرورية التى تعود فيها عليه بالنفع واضافة خبرات جديدة لموظفى البنك من المصريين إلا ان المعركة لم تهدأ واستعان فيها المستعمر الانجليزى بكافة الوسائل والامكانيات فى هذه الحرب وقد وصلت ذروة هذه المواجهة فى عام ١٩٣٩ عند بداية الحرب العالمية الثانية وزيادة التوتر فى العالم فأشتد سحب الناس لودائعهم من البنوك واخذت تشتد كلما زادت الشائعات عن الاضطراب السياسى وخاصة من عملاء صندوق التوفير وتعرض بنك مصر كغيره لخطورة هذا السحب الشديد للودائع ..

ولم يكن الضغط الحقيقى على البنك من جانب الافراد بل كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات مع ان ودائعه لدى البنوك الاخرى كانت تفوق اضعاف ماله لدى بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها من هذه البنوك وقد رفض وزير المالية المصرى ايقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومى .

المؤامرة ....

وقد استطاع البنك أول الأمر بما لديه من أموال بالغة السيولة أن يواجه موجة إشتداد السحب حتى كانت أمواله هذه تنفد ولما أراد البنك استعمال خط دفاعه الثانى والمتمثل فى الاوراق المالية من الدرجة الأولى وتقدم للاقتراض بضمانها من البنك الأهلى ـ وكان وقتها يقوم بدور البنك المركزى ـ رفض محافظه الانجليزى وامتنع عن تقديم القرض رغم قوة الأوراق المالية المقدمة وكانت تشمل : أوراق الدين الحكومى ، الذون الخزانة ، أوراق البنك الأهلى ، اوراق البنك العقارى ، اوراق شركات مصر ، وبذلك خالف البنك الأهلى المصرى او محافظه الانجليزى ابسط مبادىء الصرف المصرفى وتخلى عن دوره كبنك للبنوك وانه يتبع مصالحه الخاصة كبنك تجارى منافس وكان من الواضح ان المؤامرة تهدف الى شىء ما ـ وان المحرك الحقيقى لها هم الانجليز الذين يعارضون طلعت حرب ويحاربونه ولكنهم لا يعلنون ذلك علانية بل ان المحافظ الانجليزى للبنك الأهلى يخطب مشيدا بطلعت حرب ويقول : ان توقيعه على ورقة او اى مشروع هو ضمان النجاح لهذا المشروع ولكنهم كانوا يحيكون التآمر سرا .

وتضامن وزير المالية المصرى الذى رفض حتى ضمان الحكومة لودائع البنك مع المحافظ الانجليزى الذى رفض اقراض البنك ومع اشتداد الأزمة وخوف الحكومة من غضب الراى العام وافق على ماهر رئيس الوزراء وكان من مجموعة البنك الأهلى وعضو ادارته ان يقرض بنك مصر بضمان الحكومة من البنك الأهلى مليونين ونصف مليون جنيه ولكن بشرط : « ان يخرج طلعت حرب من بنك مصر وشركاته ...» ولأن الرجل أقوى من كل الصغائر اذ وظل طوال حياته منكرا لذاته استجاب ولم يتردد ليحافظ على بنك مصر وقدم استقالته الى مجلس ادارة

فى كل خطبه .. كان علاج مصر الاقتصادى .. شاغله وهدفه .. وبكل ارادة وتصميم تحقق الصرح الشامخ .. وعلى مدى سنين عاما فى خدمة تنمية الاقتصاد المصرية .

البنك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ وضغط كثيرا على المجلس حتى قبلها .. لقد كان خروج طلعت حرب احدى مآسى الحياة الحزبية التى ذهب ضحيتها .. أما التهمة التى وجهت الى طلعت حرب فهى انه اقترض بعض الشخصيات قروضا لا تضمنها موجوداتهم الثابتة من ارض او عقار وقال طلعت حرب : انه يعترف بهذه التهمة لأن هذه الشخصيات من أفراد اسر كريمة حاربها الانجليز فى ارزاقها وسلطوا عليها البنوك العقارية لانهم وقفوا فى صف الشعب مطالبين بالجلاء .. فجلت بهم عقوبة الحرب الاقتصادية ورأى طلعت حرب الانسان : ان لمصر راس مال وطنيا متمثلا فى بنك مصر وشركاته وانه مهما كانت قواعد الاقراض الصارمة الا انها يجب ان تنحنى أمام ظروف كهذه وحدث ما توقعة الحرب .. فلم يمض عام واحد على الحرب حتى عم البلاد رواج عظيم وسدد الذين اقترضوا بغير ضمان قروضهم ولقد كانت كلمة الشرف خير ضمان لهذه القروض ولكن الذين حملوا فى صدورهم حقدا على طلعت حرب كانوا يتصيدون فى الماء العكر .

وبمجرد خروج طلعت حرب من بنك مصر .. وافق البرلمان المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٤٠ على ضمان الودائع الحالية والمستقبلة فى بنك مصر واتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار البنك .. ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر وفى هذا العام الذى بدأت تنصب فيه مؤامرة جديدة حقد بنك مصر ... توفى طلعت حرب بعد حياة مشرفة لكل وطنى .

دعم الحكومة للبنك :

كان تدخل الحكومة لدعم بنك مصر .. مؤامرة بالتعاون مع الاستعمار لهدم المؤسسة الوطنية .

وطلبت الحكومة من البنك العودة الى الاصول المصرفية من حيث توافر الضمانات وتناست ما تعرضت له الثروة العقارية التى تمثل ضمانات البنوك من ازمات عديدة فى الثلاثينات فى اعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية مما حدا بالحكومة الى التدخل لعلاجها بشتى الحلول والتشريعات لتسوية الديون العقارية بينما يسير البنك منذ نشأته على الأسس المصرفية ويحرص فيما يمنحه من قروض على تحديد الضمانات الكافية لتغطيتها وانتدبت الحكومة خبراء انجليز لمراجعة حسابات البنك ووصفوا قروض وسلفيات البنك بأنها مشكوك فيها او معدومة ولكن البنك استطاع بمجرد تغير الظروف الاقتصادية من استيراد اغلب هذه الأموال وما أعدم منها فعلا كان يمثل

قصد به اضعاف الاقتصاد المصرى وارغام البنك على شراء الأوراق المالية الأجنبية ، كانت مكونات محفظة البنك أوراقا مالية من الدرجة الأولى ، ولم تكن أسهم شركات مصر تمثل نسبة كبيرة منها ، وكما ذكرنا من قبل لم تكن أسهم شركات مصر تغطى من ودائع العملاء بل كانت تغطى مما يستقطعه البنك من ارباحه السنوية بعد توزيع عائد مجز وخصم الاحتياطيات اللازمة ، ولم تجاوز قيمة هذه الأوراق بأى حال حقوق المساهمين كما كانت نسبتها إلى الودائع ضئيلة ، ويتضح ذلك من الجدول رقم ٣ :

من الجدول رقم (١) :

والجدول رقم (٢) يبين أن نسبة كبيرة من الودائع لدى البنك كانت تتمثل فى صورة ودائع لأجل وتوفير ، أى أنها كانت فى حالة استقرار نسبى يتيح للبنك توظيفها دون التعرض لسحبها الفورى فى الظروف العادية :

وفرضت الحكومة على البنك تكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا من الدرجة الأولى ولا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها بل تشمل أيضا الأوراق الأجنبية ، وفى هذا الدليل الواضح على أن هذا شرط استعمارى نسبة مخاطرة الأعمال العادية وفى هذا دليل على توافر الضمانات فيما كان يعقده البنك من عمليات ويجب الا ننسى ما اتبعه البنك من سياسة الرفق بأصحاب القروض الشخصية فى وقت كانت الأزمات الاقتصادية تتوالى فيه على البلاد مفضلا ذلك على تصفية مراكزهم مثلما يفعل المرابون والبنوك الأجنبية وهذا هو دوره كبنك وطنى . اشترطت الحكومة على البنك الاحتفاظ بجزء مناسب من أمواله لمواجهة طلبات المودعين فى الوقت الذى كان البنك يحافظ فيه على نسبة سيولة مناسبة كما يتضح

نسب السيولة والودائع فى بنك مصر اثناء ازمة ١٩٣٩ ثم محفظة الاوراق المالية

الجدول رقم (١)

السنة	الاصول بالغة السيولة (١)	الاصول بالغة السيولة وا . مالية من الدرجة الأولى (٢)	الودائع (٣)	نسبة ١ : ٣ ٪	نسبة ٢ : ٣ ٪
	جنيه	جنيه	جنيه		
١٩٣٤	٢٧٦٤ ١٣٣	٤٤٣٠ ٤١٢	١١ ٣٧٤ ٦٢٢	٢٤,٣	٣٨,٩
١٩٣٥	٣٠٣٩ ٢٧٨	٤٩٤٦ ٦١٣	١٣ ١٧٢ ٠٢٤	٢٣,٠	٣٧,٦
١٩٣٦	٤١٤٠ ٥٣٢	٦٧٨٤ ١٦٢	١٥ ٣٥٢ ١٨٢	٢٧,٠	٤٤,١
١٩٣٧	٤٢٩٣ ٩٣٣	٧٤٩٥ ٠٨٣	١٦ ٨٢٠ ٤٨٢	٢٥,٥	٤٤,٥
١٩٣٨	٣٠٦٩ ١٨٨	٦٩٤٥ ٠٦٤	١٧ ٢٠٠ ٦٢٢	١٧,٩	٤٠,٣

الجدول رقم (٢)

الودائع المستقرة

السنة	ودائع لأجل	صندوق التوفير	وديعة الحكومة للتمويل الصناعى والزراعى	المجموع (١)	إجمالى الودائع (٢)	نسبة ١ : ٢ ٪
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٩٣٤	٢٢٧١١٤٩	٨١٠٨٦١	٨٧٠٣٨٨	٣٩٥٢٣٩٨	١١٣٧٤٦٢٢	٣٤,٧
١٩٣٥	٢٥٥٢٧٠٤	٩٦٧٨٨٠	٨٨٧٣١٢	٤١٣٧٨٩٦	١٣١٧٢٠٢٤	٣١,٤
١٩٣٦	ب٢٧١٥٧٤٩	١١٩٨١٧٧	١٠٠٦٨٩٥	٤٩٢٠٨٢١	١٥٣٥٢١٨٢	٣٢,٠
١٩٣٧	٢٧٢٦٥٢٣	٣٩٢٤١٠	١٠٢٧٠٣٣	٥١٤٥٩٦٦	١٦٨٢٠٤٨٢	٣٠,٥
١٩٣٨	٢٩٦١٠١٤	١٥٢٢١٠١	١٠٤٧٥٧٤	٥٥٣٠٦٨٩	١٧٢٠٠٦٢٢	٣٢,١

الجدول رقم (٣)

السنة	قيمة اسهم شركات مصر بالمحفظة (١)	قيمة محفظة ا . المالية (٢)	نسبة ١ : ٢ ٪	إجمالى حقوق المساهمين (٣)	نسبة ١ : ٣ ٪	الودائع (٤)	نسبة ١ : ٤ ٪
	جنيه	جنيه		جنيه		جنيه	
١٩٣٤	٣١٥ ٠٤٢	١٩٨١ ٢٢١	١٥,٩	١٨٤١ ٣٦٥	١٧,١	١١٣٧٤ ٦٢٢	٢,٧
١٩٣٥	٣١٥ ٤٥٠	٢٢٢٢ ٧٨٥	١٤,٢	١٨٩٩ ٤٠٣	٢٣,٢	١٣١٧٢٠٢٤	٢,٣
١٩٣٦	٤٤٠ ٩٢٢	٣٠٨٤ ٥٥٢	١٤,٣	١٩٥٢ ٦٥٦	٢٦,٣	١٥٣٥٢ ١٨٢	٢,٨
١٩٣٧	٥١٢ ٩١٠	٣٧١٤ ٠٦٠	١٣,٩	١٩٩٦ ١٨٧	٢٥,٧	١٦٨٢٠ ٤٨٢	٣,١
١٩٣٨	١٧٨ ١٩٨	٣٨٧٦ ٠٧٤	٤,٦	٢٠٣٤ ٤٤١	٨,٧	١٧٢٠٠ ٦٢٢	١,٠

اشترطت الحكومة عدم قيام البنك بمنشآت جديدة بعد أن لمس المستعمر خطورة شركات مصر كقوة اقتصادية تستطيع القضاء على نفوذه فى مصر ، فانتهز الفرصة لايقاف استمرار نموها أو اقامة منشآت اخرى على غرارها . ولو استمر البنك فى تنفيذ سياسته الاستثمارية خصوصا فى الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث توافرت الأموال وتجمعت والتى لو تم استثمارها لخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التى اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية فيما بعد .

حاولت الحكومة القاء تبعة الأزمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، وهل يعقل ان تكون الادارة التى نجحت فى خلق بنك وطنى ضخم وفى تجميع المدخرات الوطنية وفى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى وفى تنمية الصناعات وانشاء الشركات ، وأن يكون الرجال الذين حققوا كل هذه الانجازات الاقتصادية الهائلة فى حاجة الى دعم او تغيير ؟ ... وها هو الدكتور حافظ عفيفى الذى اختارته الحكومة ليراس مجلس ادارة بنك مصر يذيع بيانا فى ٢٤ يوليه عام ١٩٤١ يعلن فيه على الملأ « ان بنك مصر وشركاته منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه فى كل نواحى نشاط البلاد كما تتأثر بضعفه او كساده جميع المرافق الحيوية . » كما ذكر فى بيانه هذا « اننا يجب ان نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل انشاء البنك ، لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصادية التى ابتدأت بانشاء البنك ، ومدى نفع هذه الثورة الاجتماعية والاقتصادية التى رفع علمها طلعت حرب باشا فى سنة ١٩٢٠ » .

ان الجدول رقم (٤) يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الأزمة المفتعلة :

وانقشعت الأزمة

فى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون الدعم تم الاتفاق بين البنك والحكومة بأن يسترد البنك حصة التأسيس والتى بلغ نصيبها فى الأرباح منذ اقرارها وحتى استردادها حوالى ٤٢٤٦٩١ جنيها ، ورد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها قيمة ارصدتها وودائعها لدى البنك والتى توقفت عن سحبها تنفيذا لقانون الدعم ، وتبرهن قدرة البنك على استرداد هذه الحصص فى هذه الفترة الوجيزة ودون ان تتأثر اصوله او ينخفض رأسماله على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على السداد ، بل تؤكد بما لا يقبل المناقشة أن هذه القدرة كانت موجودة من قبل ولم تهتز أو تظهر كأنها غير موجودة الا بسبب الظروف المفتعلة التى أحاطت بالبنك كما بينا من قبل .

ويعنينا قبل أن نختم الحديث عن أزمة ١٩٣٩ المصطنعة أن نشيد بدور الشعب المصرى تجاه بنك مصر ، فقد أرادت الحكومة أن تعيد حصص التأسيس للبنك مقابل تقييمها على اساس ما تغله من نسبة ربح عالية ولكن يقظة الشعب دفعت بالرأى العام أن يهب متسائلا عما وراء تدخل الحكومة لدعم بنك مصر ؟ هل كانت تريد مساعدة البنك حقا ؟ أم انها عملية تجارية ربوية ؟ لو كانت تبغى مساعدة البنك لما طالبته باكثر مما أعطته ، وهكذا وجدت الحكومة نفسها فى موقف اضطرت معه الى التراجع عن رأيها .

تكوين الاحتياطيات :

اتبع البنك سياسة تكوين احتياطيات كافية لتدعيم مركزه المالى ، ومنذ عام ١٩٢٣ عمل البنك على اقتطاع جزء أخر من أرباحه لتكوين مخصص يستخدم فى انشاء وتكوين الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، ومع أن هذه

الجدول يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الأزمة

الجدول رقم (٤)

(بالالف جنيه)

البند	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
الاصول :				
اصول بالغة السيولة	٣٠٦٩	٩٧٣	٢٣٢٩	٣٠٧٨
اوراق مالية	٣٨٧٦	٣٨٤٣	٣٦٦٠	٤٥٠٠
سلف وقروض	١١٧٢٦	٨٣٣٣	٦٧٦١	٧٢٢٠
اصول اخرى	٢٧٧٣	١٢٢٦	١٣٥٦	٧٠٥
اجمالى الأصول	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣
الخصوم :				
راس المال	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
احتياطيات وارباح مجمعة	١١٢١	–	–	٣٤٧
ودائع	١٧٢٠٠	١٣٢٢٤	١٢٩٠٧	١٣٨٨٥
خصوم اخرى	٢١٢٣	١٥١	١٩٩	٢٧١
اجمالى الخصوم	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣

ملاحظات على الجدول رقم (٤) :

١ ـ استبعدت بنود الدعم فى السنوات ٣٩ ، ٤٠ ، ١٩٤١ .

٢ ـ ارقام ميزانيات عامى ٣٩ ، ١٩٤٠ لم تنشر .

٣ ـ لم يظهر احتياطى او ارباح سنتى ٣٩ ، ١٩٤٠ لاستخدامهما فى تكوين جزء من احتياطى الدعم .

٤ ـ هبوط قيمة الأصول البالغة السيولة عام ١٩٣٩ يرجع الى استعمالها فى مواجهة طلبات سحب الودائع ولكنها بدأت فى الارتفاع بعد انتهاء الأزمة .

٥ ـ هبوط رقم السلف والقروض بسبب خصم القروض المشكوك فيها لتوفير جزء اكبر من المال السائل .

٦ ـ هبوط الودائع بسبب الاقبال على سحبها عامى ٣٩ ، ٤٠ خصوصا ودائع الحكومة وصندوق التوفير الحكومى فى الوقت الذى ارتفعت فيه ودائع الأفراد من ٥ ملايين جنيه عام ١٩٣٩ الى ٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٤٠ والى ٩,١ مليون جنيه عام ١٩٤١ .

السياسة تتعارض مع قدرة البنك على توزيع ارباح مما قد يؤثر على قيمة اسهمه فى السوق . الا ان الصالح القومى كان هدف البنك ، ونتج عن اتباع هذه السياسة ان ارتفعت احتياطيات البنك وارباحه المحتجزة من حوالى ٧٠٠٠ جنيه عام ١٩٢١ الى ٥٧٨٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠ والى ٨٩٩٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٧ والى ١٩٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٤٥ حتى بلغت ٤٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥٠ ، وبالرغم من ذلك فقد حافظ البنك طوال هذه الأعوام على توزيع نسبة مجزية من الارباح .

وجذب الودائع :

ومن أهم سياسات البنك فى سبيل اجتذاب ودائع الأفراد وتنميتها العمل على نشر وحداته فى جميع انحاء البلاد وبعد ان كانت سبع وحدات فى عام ١٩٢٢ زادت الى ٣٣ وحدة عام ١٩٤١ والى ١٤٦ وحدة فى عام ١٩٧٠ داخل مصر وخارجها فى البلاد العربية ، واصبح بنك مصر أكثر البنوك انتشارا وتزايدت أرقام الودائع لدى البنك بالرغم من كثرة الأزمات التى انتابت الاقتصاد القومى خصوصا فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

صندوق التوفير :

كذلك اتبع البنك سياسة تنويع خدماته ، ففى السنوات العشر الأولى من حياته ادخل نظام صندوق التوفير ، ودعى افراد الشعب الى الادخار فى هذا النظام وحظيت دعوة البنك بالنجاح ، وسنة بعد أخرى بل شهر بعد آخر زادت أرقام ودائع صندوق التوفير بنسب كبيرة ، فبعد أن كانت قيمتها ٣٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٣١ بلغت ٣٦٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٥١ و ٧٥٠٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٦٠ وقفزت الى حوالى ٢٣ مليون جنيه عام ١٩٦٩ .

قيمة السهم :

وبالنسبة لانشاء الشركات المساهمة المصرية عمد البنك الى الهبوط بقيمة السهم الى اقل حد ممكن (أربعة جنيهات فى المتوسط بينما بلغ متوسط قيمة السهم فى الشركات الأجنبية حوالى عشرة جنيهات) ، وقد كان للصبغة الوطنية لهذه الشركات والنجاح الكبير الذى حققته اثرهما فى تشجيع المصريين على الاقبال على استثمار مدخراتهم فى هذا الميدان ، ويعتبر بنك مصر أول من قام بمحاولة ايجابية ناجحة فى تاريخ مصر الحديث لتجميع المدخرات الشعبية عن طريق انشاء الشركات المساهمة المصرية ، ويعتبر كذلك الرائد الأول الذى أظهر أهمية الأموال المحلية وضرورة الاعتماد عليها كبديل للاستثمارات الأجنبية . وقد دعا بنك مصر دائما الى اقامة قطاع صناعى مستقر لا يرتبط بظروف البلاد ولا يرتبط بالأموال الأجنبية أو الاستغلال الخارجى ، فاهتم بالتصنيع مستهدفا احداث توازن اقتصادى بين القطاعات الاقتصادية المختلفة عن طريق استغلال ثروات مصر المادية والبشرية وتوفير حصيلة الصادرات لاستغلالها فى شراء السلع الرأسمالية بدلا من تبديدها فى شراء السلع الاستهلاكية الكمالية ، وفضلا عن ذلك ساعد على تكوين رأس المال المصرى عن طريق احتجاز ارباح التصنيع داخل البلاد فى ايدى المصريين بدلا من تسربها الى ايدى الأجانب او خارج البلاد .

التنبيه للتلاعب فى أسعار القطن

حرص بنك مصر على توجيه الدولة الى ما تفعله فى مجالات التصرفات الاقتصادية الداخلية فى نطاق سلطتها

بعد تقلصها احدى بواخر شركة مصر للملاحة البحرية بعد وصولها الى مصر .. طلعت حرب .. واحمد مدحت يكن على سلم الباخرة .

اقراضه الى توفير السيولة للشركات الوطنية سواء التى ساهم فى انشائها او غيرها من المشروعات ، ومن ثم فان تعضيد البنك للمشروعات الوطنية من الناحية التمويلية يعد سياسة رشيدة للحيلولة دون الاستعمار وتمكين قبضته من الاقتصاد القومى . وقد عمل البنك على تشجيع السلف الصناعية الصغيرة واستطاع أن يحصل على تدعيم الدولة له فى هذا السبيل فاودعت لديه مبالغ لذمة التسليف الصناعى وبشروط اهمها أن تكون المشروعات المقترضة ذات فائدة للبلاد وقد زاول البنك هذه العملية ابتداء من عام ١٩٢٢ . كذلك عاون البنك الحركة التعاونية الزراعية فاتفق مع وزارة الزراعة عام ١٩٢٥ على اقراض هذه الجمعيات فى حدود فائض الأموال المودعة من الحكومة لذمة السلف موارده أساسا على ودائع العملاء .

من خطبة فى وليمة اتحاد الزارعين
(٢٩ مارس سنة ١٩١٣)

« اننا نريد ان نعمل شيئا من الخير لبلادنا .

ان مطالبنا متواضعة ، فنحن نريد فقط ان نتبوأ مكانا تحت الشمس وان نعيش مع الآخرين وكما يعيش الآخرون .

نريد ان نكون منتجين وان نحسن الانتاج ، ونريد ان نورد ما ننتج وان نحسن التوريد ، ونريد ان نستهلك وان نحسن الاستهلاك .

وليحيى جميع العاملين لخير بلادهم »

فى حفل افتتاح فرع بنك مصر بالمحلة الكبرى فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ قال طلعت حرب : لقد كان من الطبيعى الا يقف بنك مصر عند حدود مصارف الودائع دون ان يشعر بحاجات البلاد الى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى الى تحقيقها ماوجد الى هذا السعى سبيلا ، وهو قد وفق الى هذا السعى بفضل الله وفضل نجاحه وفائض ارباحه وطريقة هذا ان قرر المساهمون فيه الا يحصلوا على حصتهم فى الارباح كاملة بل ان يكتفوا منها بحصة معقولة بلغت فى العام الماضى ٧٪ على ان يخصص باقى الارباح بعضه لاحتياطى اضافى خلاف الاحتياطى القانونى وبعضه للمساهمة فى المشروعات المالية الاقتصادية النافعة تشجيعا لها وتعضيدا لتحقيق نفعها للبلاد وهذا الفائض قد اخذ منه فى العام الماضى مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه ساهم به البنك فى تاسيس مطبعة مصر وفى تاسيس مصنع ورق وفى تاسيس شركة لتجارة وحليج الاقطان وتوضح هذه الكلمات ان هدف بنك مصر هو تاسيس المشروعات الوطنية النافعة من ارباح المساهمين وليس من راسمال البنك ولا من احتياطياته ولا من اموال المودعين لديه ، واذا تحقق النجاح لهذه المشروعات عاد الربح الى المساهمين من جديد مما يقوى من شوكة البنك وعظمته .

احس بنك مصر بحاجة البلاد الملحة الى المشروعات الوطنية الكبرى فى كافة قطاعات النشاط الاقتصادى بعد ان راى الدولة عاجزة تماما عن تنمية الاقتصاد القومى كما راى الاستعمار يسعى جاهدا للحيلولة دون تنمية مصر وابقائها فى دائرة التخلف واقتصاديات المحصول الواحد . فانشا بنك مصر عام ١٩٢٤ جهازا قويا للبحوث الاقتصادية الفنية لدراسة مختلف النشاط الاقتصادى فى البلاد والامكانيات المتاحة وكيفية استغلالها ودراسة المشروعات دراسة وافية قبل التفكير فى اقامتها .

وقامت شركات بنك مصر على نفس الاسس التى قام عليها البنك مصرية فى راسمالها وادارتها وموظفيها وعمالها ولامانع من الاستفادة بالخبرة الاجنبية على الا تكون لها فرصة التحكم فى سياستها او التاثير فى اهدافها .

ولم يكن يعمل البنك على اقامة الشركات بهدف الاحتفاظ باسهمها ابتغاء الربح او بهدف تكوين احتكار مالية صناعية بل حدد البنك دوره منذ البداية والذى لايخرج عن كونه مروجا للشركات التى يقيمها حتى تعمل هذه الشركات ويقوى مركزها الانتاجى والمالى فيقوم بطرح اسهمها للتداول ولم يكن البنك يقوم بمفرده باقامة هذه الشركات بل يشترك فى تاسيسها مع بعض رجال المال من المواطنين المصريين .

واستمر البنك فى تعاونه المالى والاقتصادى مع الشركات التى اقامها ولم يتركها تعمل فى مناطق انتاجها دون وجود وحدة مصرفية له تعمل بجانبها وانحصرت المعاملات المالية لكل شركة مع البنك وجاءت سياسة البنك تجاه هذه الشركات مختلفة عن السياسة التى كانت تاخذ بها البنوك الاجنبية فى مصر فكان يقدم لمشروعات القروض الطويلة الاجل بجانب التمويل الجارى لها وكان فى ذلك قريبا من السياسة التى سارت عليها البنوك الالمانية وقت النهضة الصناعية باوربا مما كان له الفضل الاكبر فى اقامة صرح الصناعة المصرية وبالرغم من ذلك فكثيرا ماوجهت الانتقادات لسياسة البنك وهذا امر طبيعى من جانب القوى الاجنبية وقوى الاستعمار بعد ان شعرت بالمزاحمة الشديدة للقوى المصرية فى احتلال مواقعها وتوجيه موارد البلاد الاقتصادية لما فيه صالح مصر .

محالج مصرية

ان عمق تفكير « طلعت حرب » ودرايته الواسعة وثقة المواطنين التى لاتحد فيه هى التى مكنته من التغلب على الصعوبات وتحقيق برنامج تنمية صناعى رائع فقد اعتمد على القطن بوصفه المحصول الاول للبلاد القطن يحتاج بعد زراعته الى حلجه فانشأ محالج مصرية بعد ان كانت كلها اجنبية . القطن المحلوج يحتاج الى نقل نيلى وبحرى ليصل الى مناطق التصنيع الداخلية والخارجية فانشأ شركات الملاحة . القطن يحتاج الى غزل ونسج فانشأ مصانع المحلة ثم كفر الدوار . القطن بعد حلجه ينتج بذورا يمكن عصرها فانشأ معاصر للزيوت هذه الحركة الكبيرة الدائرة حول القطن انتاجا وتصنيعا تحتاج إلى دعاية فانشأ شركة للسينما

يوسف شيكوريل - عضو اول مجلس ادارة لبنك مصر .

تساعد بافلامها على دعم هذا المجهود ، هذا التفكير الذى يعتمد على منطق بسيط وواضح هو الذى مكن « طلعت حرب » من ان ينفذه .

شركات خلال خمسين عاما

قام بنك مصر عام ١٩٢٠ كبنك اعمال وقاد « طلعت حرب » النهضة الاقتصادية ونجح بنك مصر فى تغيير وجه مصر الاقتصادى فادخل كثيرا من الصناعات والخدمات الاقتصادية التى كانت تفتقر اليها البلاد واصبح لمشروعاته التى انشاها اكبر الاثر فى تكوين الثروة القومية وساعدت منتجات شركاته على تحسين الميزان التجارى وشاركت فى رفع مستوى المعيشة باسهامها فى توليد قيمة مضافة للدخل القومى .

انشأ البنك اول ماانشأ مطبعة مصر فى عام ١٩٢٢ لتموين البنك بجميع المطبوعات التى يحتاجها ثم تبعها عام ١٩٢٤ انشاء شركة مصر لحليج الاقطان

من خطبة تاسيس بنك مصر
(٧ مايو سنة ١٩٢٠)

« ان فكرة تأسيس بنك مصر برؤوس اموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بالحديثة ، بل هى فكرة قديمة قد اراد الله تحقيقها الآن فى انسب الاوقات واوفق الظروف ، فما علينا الا ان نشمر عن ساعد الجد والاخلاص للسير به الى الامام . »

وتوالى انشاء البنك لشركات جديدة حتى استطاع فى فترة قياسية لاتزيد على العشرين عاما ان ينشىء اثنين وعشرين شركة فى مختلف المجالات من صناعة وتعدين ومال وتجارة وخدمات وسياحة وزراعة واستصلاح اراضى .

ثم توقف البنك عن انشاء شركات جديدة خلال الفترة من عام ١٩٤٠ حتى عام ١٩٤٦ نتيجة لاحكام قانون الدعم الا ان البنك لم يستطع الانفصال كلية عن الحركة الصناعية فى البلاد فسمحت له السلطات فى عام ١٩٤٦ بانشاء شركة مصر للحرير الصناعى .

وبعد قيام ثورة يوليه عام ١٩٥٢ انتعش نشاط البنك فى مجال الشركات الصناعية فاسس اربع شركات خلال الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩ وبذلك بلغ عدد مشروعاته سبعا وعشرين شركة بالاضافة الى بنك مصر لبنان وشركتين امتلكهما البنك بعد فترة من انشائهما وهما بنك التضامن المالى والشركة العقارية المصرية .

وقد تعرضت اربع شركات من مشروعات البنك للتصفية وهى شركة مصر للكتان انشئت عام ١٩٢٧ وزاولت نشاطها الا انها تعرضت لبعض الخسائر فى اولى مراحل حياتها ثم انتظم نشاطها ولكنها عادت وتعرضت للخسارة مرة اخرى فوضعت تحت التصفية عام ١٩٤٩ وشركة مصر لمصايد الاسماك تأسست فى عام ١٩٢٧ ولكنها تعرضت لمنافسة شديدة من صائدى الاسماك ثم من اصحاب مصانع الازرار القائمة وحققت خسائر كبيرة ومتزايدة من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٢ وادت فى النهاية الى توقف نشاطها ثم صفيت نهائيا وشركة مصر للدخان والسجاير تأسست فى عام ١٩٣٧ وتعرضت لمحاربة خفية ومنافسة غير شريفة من شركات السجائر القائمة مما ادى الى تصفية نشاطها فى عام ١٩٤١ وشركة مصر للمناجم والمحاجر انشئت عام ١٩٣٨ وزاولت اعمالها ونظرا لضخامة مصاريف البحث والتنقيب فقد تعرضت للكثير من الخسائر خلال سنى نشاطها حتى ادمجت فى الشركة العامة للثروة المعدنية فى عام ١٩٥٧ .

كذلك لم يكتمل انشاء احدى شركات بنك مصر نتيجة لصعوبات مختلفة عاصرتها وهى الشركة المساهمة المصرية لصناعة الورق فبعد انشاء مطبعة مصر وضع البنك مشروعا لانشاء مصنع للورق يفذى المطبعة باحتياجاتها من مختلف

انواع الورق ثم قرر البنك تأجيل انشاء المصنع الى مرحلة اخرى بعد ان دلت الابحاث على ان هذا المصنع يحتاج الى راسمال كبير يصل الى ربع مليون جنيه ورئى ان ينصرف هذا الجهد المالى الى اتمام بقية الاعمال الصناعية التى بداها البنك وبذلك لم تقم الشركة .

وقد حققت شركات مصر فى مجموعها نقدما عظيما ونتائج باهرة على مر السنين فتضاعف مجموع الاموال الموظفة والمستثمرة فيها واصبح لبنك مصر الفضل فى ادارة حجم كبير من الاعمال الناجحة ذات الاهداف القومية وفى اول عام ١٩٦١ انشئت مؤسسة مصر والت اليها جميع شركات بنك مصر .

بنك مصر بعد ثورة يوليو

تلاقت مبادىء البنك مع اهداف ثورة يوليو عام ١٩٥٢ فى المجال الاقتصادى ، قامت الثورة لتحقق آمال البلاد فى التنمية ، والتى كان يهدف لها البنك منذ قيامه والتى حاول مخلصا تحقيقها بمفرده ، ولولا العراقيل التى وضعت فى طريقه والتدخل السافر للمستعمر لما تأخر

من خطبة حفل البنك لتكريم فناصل الدولة المصرية
(٣ مارس سنة ١٩٢٤)

« اننا نعلم ان انماء ثروة البلاد وتحقيق استقلالها الاقتصادى على اساس برنامج قوى واسع الاطراف ، انما تقوم به الطبقات العاملة فى البلاد تعاونها حكومة دستورية رشيدة ، ونعلم ايضا ان العمل على تحقيق هذا الاستقلال واجب مفروض على كل مصرى ، وهذا الواجب اساسه فى الحياة الفردية والحياة العامة التوسيع فى الايراد والتوفير فى النفقات ، حتى يفيض من الايراد ما تتكون به ثروة فردية او ثروة عمومية . »

عن تحقيق اهداف أخرى ، وبقيام ثورة يوليو جاءت فترة جديدة تتحمل فيها الدولة عبء التنمية ، واصبحت اقامة الصناعات محل اهتمام رجال الثورة وشاركهم بنك مصر فى هذا الاهتمام .

انتعاش مجال الشركات

انتعش نشاط البنك فى مجال الشركات الصناعية مرة اخرى ، وسار البنك فى اتجاهات ثلاثة اولها تقديم العون اللازم لشركات مصر القائمة لتدعيم مراكزها المالية ولزيادة انتاجيتها ، وثانيها الاشتراك مع الدولة فيما تقيمه من مشروعات صناعية جديدة ، ففى عام ١٩٥٤ ساهم فى تأسيس شركة الحديد والصلب المصرية وفى تنمية الشركة المصرية العامة للجوت ، وفى عام ١٩٥٥ ساهم فى اغلب المشروعات الحيوية فاشترك فى تأسيس كل من شركة الصناعات الكيماوية المصرية (كيما) والشركة القومية لانتاج الاسمنت وشركة مصر للتجارة الخارجية ، وفى عام ١٩٥٦ ساهم فى تأسيس الشركة العامة لصناعة الورق (راكتا) وفى عام ١٩٥٧ اشترك فى تأسيس البنك الصناعى السورى ، وثالث الاتجاهات كان استعادة البنك لدوره فى تأسيس مجموعة شركات مصر فاضاف اليها اربع شركات جديدة فى الفترة من عام ١٩٥٥ حتى عام ١٩٥٩

الجدول رقم (٥) يوضح شركات مصر العاملة وقت انشاء مؤسسة مصر :

تاريخ التأسيس	اسم الشركة	رأس المال عند التأسيس	رأس المال فى ديسمبر ١٩٥٩	اسهام البنك فى ديسمبر ١٩٥٩
		ج	ج	٪
١٩٢٢	مطبعة مصر	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٥,٥
١٩٢٤	شركة مصر لحليج الاقطان	٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٢٣,١
١٩٢٥	شركة مصر للنقل والملاحة	٤٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠	٨٤,٧
،،	شركة مصر للتمثيل والسينما	١٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٨١,٢
١٩٢٧	شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى	٣٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٣٦,٤
،،	شركة مصر حلوان للغزل والنسيج	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٤,١
١٩٣٠	شركة مصر لتصدير الاقطان	١٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٦١,٣
١٩٣٢	شركة مصر للطيران	٢٠٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠٠	٤٦,٨
،،	شركة بيع المصنوعات المصرية	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٨,٠
١٩٣٤	شركة مصر للتامين	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠	٤٣,٠
١٩٣٤	شركة مصر للملاحة البحرية	١٠٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠٠	٥٠,٤
،،	شركة مصر للسياحة	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٤٨,٢
١٩٣٨	شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٤٨,٧
،،	شركة مصر لاعمال الاسمنت المسلح	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٥,٦
،،	شركة مصر صباغى البيضا	٢٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٣٦,٠
،،	شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت	٣٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٧٧,٩
١٩٤٠	شركة مصر للمستحضرات الطبية	١٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٩,٨
١٩٤٦	شركة مصر للحرير الصناعى	٢٠٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	٨,٦
١٩٥٥	شركة مصر للفنادق	١٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥,٠
١٩٥٦	شركة مصر للالبان	٤٠٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٩,١
١٩٥٩	شركة مصر شبين الكوم للغزل والنسيج	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥,٠
،،	شركة مصر لصناعة الكيماويات	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٥,٠
١٨٩٦	الشركة العقارية المصرية	٢٩٠٠٠٠	١١٦٠٠٠	٤٢,٣
١٩٠٩	بنك التضامن المالى	٣٤١٢	٥٠٠٠٠٠	
١٩٣٩	بنك مصر لبنان	١٦٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٣,٠

ملامح شخصية

محمد طلعت حرب

ولد محمد طلعت حرب فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٧ بقصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة من ابوين كريمين . فكان ابوه من عائلة حرب بناحية ميت ابو على من اعمال الزقازيق .. وكانت والدته من عائلة صقر من ناحية كفر محمد احمد بمركز منيا القمح بمديرية الشرقية . عاش فى القاهرة حيث كان ابوه المرحوم حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد .. وبعد ان حفظ القران الكريم تابع تعليمه حتى نال شهادة الادارة والالسن ، ثم التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للزعيم محمد فريد الذى تولى حينذاك رئاسة هذا القلم – ثم تدرج الى ان اصبح مديرا لاقلام القضايا ، ثم عمل مديرا لشركة كوم امبو واحيلت اليه فى الوقت ذاته إدارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الاعمال المالية على يد خبراء مصارين .. واستمر عمله فى هذه الشركة حتى مصرها واصبحت غالبية رأس مالها فى ايدى المصريين . اما شركة كوم امبو فقد تنحى عن ادارتها فى سنة ١٩٠٩ ثم عاد اليها عضوا بمجلس ادارتها فى سنة ١٩٣٦ حيث استقال لعدم امكانه التفرغ لها .

واستعان به بعض اصدقائه من كبار الزراع فى تنظيم وادارة املاكهم الزراعية فنجح نجاحا كبيرا ، ومارس لحسابه بعض الاعمال التجارية وقتا ما ، بجانب عنايته التى اشتهر بها فى ادارة اعماله الزراعية .. وبعد جهاد وكفاح استطاع مع بعض رفاقه ان يعلن للناس فى يوم الجمعة الموافق ٧ مايو عام ١٩٢٠ ميلاد بنك مصر .

واشرف محمد طلعت حرب على اعمال البنك فى حرص وتبصر .. وابتعد به منذ يومه الأول عن زحام السياسة والحزبية . واصبح موضع تقدير وثقة لكل الاحزاب السياسية المختلفة المبادىء والاهداف ، واستحوذ على ثقة مواطنيه ، فاقبلوا على الاسهام فى البنك .

اما عن شخصية محمد طلعت حرب – فقد كانت مزيجا من شخصية اصحاب الاعمال الذين لا يعترفون بالخيال ، وشخصية اصحاب الالهام ، فقد كان بجانب ادارة البنك وشركاته حيث استغرق ذلك كل وقته ، ميالا بطبعه لمناصرة الآداب والفنون فقد شيد دار التمثيل العربى بحديقة الازبكية وشجع المسرحيات المصرية والعربية والغنائية .

وكان طلعت حرب يكره التفرنج والمتفرنجين ، ويميل بطبعه كل الميل الى كل ما هو عربى وبلغ من شغفه بذلك ان جعل بناية بنك مصر ودار التمثيل من الطراز العربى البديع ، وكان كذلك فى بيته وفى اختيار اثاثه وملبسه وفى طعامه وشرابه ، وتوفى محمد طلعت حرب فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ اغسطس من عام ١٩٤١ ودفن بالقاهرة .

وهى شركات مصر للفنادق والالبان والاغذية وشبين الكوم للغزل والنسيج ولصناعة الكيماويات .

فروع البنك

ولم يقتصر اهتمام البنك بنشر فروعه داخل البلاد بل تعداها الى الدول العربية المجاورة ، واخذ ينشىء الفروع فى انحاء الوطن العربى ، فافتتح تسعة فروع فى السودان وفرعين فى ليبيا وفرعين فى المملكة العربية السعودية واحد عشر فرعا فى سوريا واربعة فروع فى اليمن ، كما شارك حكومة الجزائر فى انشاء بنك مصر الجزائر .

وساعد انتشار وحدات البنك فى كل البلاد على تزايد قدرة البنك على جذب الودائع ، وقد اهتم بنك مصر بصفة خاصة بالودائع ذات الصفة المستمرة وابتكر نوعا جديدا من الودائع ذات الطبيعة الادخارية ، الودائع المتضاعفة ، بدأ تنفيذه منذ أول يونيه عام ١٩٧٨ ، كما عنى البنك بودائع الافراد التى تمثل الادخار الشعبى الاصيل وشجعه بكافة الوسائل وادخل نظاما حديثا فى التوفير ، نظام التوفير ذو الجوائز ، يمنح الى جانب الفائدة العادية عددا من الجوائز وتبلغ الجائزة الأولى الف جنيه ويتم السحب مرتين فى السنة .

وكان لنجاح البنك فى تعبئة المدخرات وزيادة رأسماله واحتياطياته ان ارتفعت قدرته على منح التسهيلات الائتمانية واسهامه فى خطة التنمية الاقتصادية عن طريق تزويد القطاع العام بما يحتاجه من تمويل . وقد قام بنك مصر منذ اول يولية عام ١٩٦٤ بتمويل القطاع المخصص له وهو قطاع الغزل والنسيج ، فعمل على توفير كافة التسهيلات والخدمات المصرفية داخليا وخارجيا لهذا القطاع مما اسهم الى حد كبير فى مستوى النمو المرتفع الذى حققه هذا القطاع ، كذلك

من حديث مع مندوب الاهرام فى يولية سنة ١٩٣١

« جهود بنك مصر فى الاونة الحاضرة للمعاونة على تخفيف الازمة كثيرة ، يشعر بها ويحمدها عملاؤه والمتصلون به ، فقد عمل ويعمل جهد طاقته على تشجيع اعمال الزراعة والتجارة والصناعة ، وعلى تفريج الازمة قد استطاعته وعدم ارهاق مدينيه حسنى النية بقدر ما تسمح به الحالة . »

كان طلعت حرب حريصا فى ان يضم فرع بنك مصر بعينه بباريس قسما لخدمة السياحة .

ادخل البنك خدمات تمويلية يعتبر رائدا فيها وهى نظام التسليف لتمويل شراء السلع المعمرة معاونة لكل من المستهلك والتاجر ، ونظام التسليف بضمان الذهب والمصوغات .

وقد كان للتحول الاشتراكى والأخذ بسياسة التأميم منذ عام ١٩٦١ أثره على سياسة بنك مصر الاستثمارية واصبحت الاوراق المالية لديه تتمثل فى اوراق وقروض حكومية فاشترك البنك فى قرض الانتاج عام ١٩٦١ واكتتب فى اذون الخزانة عام ٦٦/٦٥ . واسهم فى السندات التى اصدرها بنك التسليف الزراعى والتعاونى وقام بالعديد من عمليات التيسيرات على صغار المستثمرين عن طريق شراء ما يمتلكونه من اسهم مؤممة وصرف القيمة نقدا ودخلت هذه الاسهم ضمن محفظة البنك .

تاميم بنك مصر

فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠ صدر قرار تاميم كل من بنك مصر والبنك الاهلى ، وفى ديسمبر من نفس العام تم تاميم البنك البلجيكى والدولى بمصر ، وفى يوليه عام ١٩٦١ امست جميع البنوك ، كان من الطبيعى والدولة تعد العدة لتنفيذ خطة التنمية الأولى ان يكون لها الاشراف والتوجيه الكاملان على الجهاز المصرفى حتى يتحقق لها استخدام امكانيات البنوك لمتابعة الخطة واحكام الرقابة على سوق النقد والائتمان ، وكان تاميم بنك مصر سابقة على غيره باعتباره اكبر بنك تجارى يتحكم فى حوالى ثلث ودائع الافراد ويشرف على نصيب هام فى الصناعة .

ويصدور قانون تاميم بنك مصر أصبح مؤسسة عامة الى أن صدر القرار رقم ٨٧٢ فى ٣١ مارس عام ١٩٦٠ بتحويل البنك الى شركة مساهمة يخضع لاشراف البنك المركزى المصرى .

ومنذ صدر قرار تصيير البنوك عام ١٩٥٧ توالت عمليات تصفيات البنوك الصغيرة وادماجها فى البنوك الكبرى فى عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٣ حتى بلغ عددها احد عشر بنكا ، وفى اكتوبر عام ١٩٦٣ تقرر ادماج ستة منها فى الخمسة بنوك الأخرى وادمج فى بنك مصر كل من بنكى السويس والتضامن المالى .

الدولة تكرم بنك مصر

اكثر من مناسبة فى العام الحالى كرمت الدولة خلالها بنك مصر .

☐ مع بداية العام حصل البنك على درع التفوق الادارى عن الجهاز المصرفى ، لما حققه من معدلات نمو ولتفوقه فيما استحدثه من خدمات مصرفية مختلفة ولريادته فى العمليات المصرفية حسب الشريعة الاسلامية .

☐ وفى خطبتين متتاليتين للرئيس انور السادات اشاد سيادته ببنك مصر ودوره الطليعى فى خدمة الاقتصاد القومى ، فتاريخ ٢٩ ابريل ١٩٨٠ فى الاحتفال بتاسيس البنك الوطنى للتنمية ورد بخطاب الرئيس الكلمة التالية ... كان بنك مصر اداة مصر فى الاستقلال والتحرر الاقتصادى رغم ما قابله هذا البنك وما عاناه من المستعمر او من عدم فهم الحكومات لحقيقة مهمته .

☐ وبتاريخ اول مايو ١٩٨٠ فى الاحتفال بعيد العمال ذكر الرئيس فى خطابه ... بنك مصر قام عام ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى ، وبدا فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ومازال يقوم إلى اليوم بارو ع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا .

☐ وفى يونيه ١٩٨٠ منح الرئيس السادات « وشاح النيل » للسيد احمد فؤاد رئيس مجلس ادارة البنك تكريما له وتقديرا لما قدمه من خدمات جليلة لمصر .

☐ وفى سبتمبر ١٩٨٠ منح رئيس الجمهورية « قلادة النيل العظمى » لاسم المرحوم محمد طلعت حرب تقديرا لخدماته الجليلة فى خدمة الاقتصاد القومى .

كما منح الرئيس .. وسام العلوم والفنون .. من الطبقة الأولى للاقتصادى عبدالمقصود احمد الذى شغل منصب نائب الرئيس والعضو المنتدب لبنك مصر منذ عام ١٩٣٩ ثم رئيسا لمجلس الادارة منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥ .

مواقف مشهودة لبنك مصر

فى يوليه عام ١٩٥٦ امست مصر قناة السويس ودانت لها السيطرة على هذا المرفق الحيوى والهام ، وبدأت الضغوط الأجنبية بأن انسحب المرشدون الاجانب واثبتت الادارة المصرية وجودها وادارت القناة بكفاءة واقتدار ، ثم تعرضت مصر لضغط اقتصادى من انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية ، وتلقت فروع البنوك الاجنبية بمصر الاوامر من الخارج لضرب اقتصاديات البلاد وتبديد ارصدتها من العملات الاجنبية ، وما ان حل موسم القطن فى صيف عام ١٩٥٦ حتى قبضت يدها عن تمويله ، وسارع بنك مصر وتحمل العبء الأكبر فى تمويل محصول القطن على أكمل وجه محافظا بذلك على ثروة البلاد .

موقف اخر عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى أواخر اكتوبر عام ١٩٥٦ واتخذت الدولة اجراءات فرض الحراسة على اموال الفرنسيين والبريطانيين ومن اهمها اموال البنوك الانجليزية والفرنسية المنتشرة فى انحاء مصر . وكما فعل المرشدون الاجانب تقدم مديرو هذه البنوك باستقالاتهم ظنا منهم ان مصر ستفشل فى ادارة هذه البنوك وللمرة الثانية تثبت الادارة المصرية كفاءتها وتبرهن على انها لا تقل بحال عن الادارة السابقة للاجانب . وكان لبنك مصر دوره الهام فى توفير الخبرات والكفاءات المطلوبة مما حفز الحكومة على اصدار قانون تمصير البنوك فور جلاء القوات المعتدية .

تطور الموارد والاستخدامات خلال خمسين عاما

وهكذا اصبح بنك مصر خلال خمسين عاما فى مقدمة البنوك التجارية فى كثير من بنود الموارد والاستخدامات حيث تزايدت احتياطياته وودائعه بشكل كبير وكثر عدد عملائه وارتفعت قيمة قروضه وسلفياته واستثماراته كما تضاعف دور البنك فى تمويل عمليات التجارة الخارجية ، ويتضح ذلك من الجداول ارقام ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠

جدول رقم (٦)

١ ـ تطور راس المال :

(بالالاف جنيه)

١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٧	١٩٥٥	٦٩/٦٨
٨٠	٢٠٠	١٠٠٠	٣٠٠٠	٣٠٠٠

جدول رقم (٧)

٢ ـ تطور الاحتياطيات :

(بالالاف جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٧	٦٨٧	١١٨	٤٥٠٠	٧٦٠٠	٩١٠٠

جدول رقم (٨)

٣ ـ تطور ارقام الودائع :

(بالمليون جنيه)

بيان	١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
ودائع جارية	٠,٣٩٨	٣,٩	١٠,٢	٥٢,٢	١٠٢,٧	٨٥,٨
ودائع لاجل	٠,٠٠٧	٣,٢	٢,٥	٥,٨	٩,٨	٥٠,٤
ودائع توفير	٠٠٠	٠,٣	٠,٩	٣,٦	٧,٥	٢٣,١
الإجمالى	٠,٤٠٥	٧,٤	١٣,٦	٦١,٦	١٢٠,٠	١٥٩,٣

جدول رقم (٩)

٤ ـ تطور ارقام القروض والسلفيات :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٠,٥٣	٧,٧	٧,٤	٣٦,٤	٨٤,٦	١٠٩,٥

جدول رقم (١٠)

٥ ـ تطور ارقام محفظة الأوراق المالية :

(بالمليون جنيه)

١٩٢١	١٩٣١	١٩٤١	١٩٥١	١٩٦٠	٦٩/٦٨
٠,٠٣	١,٢	٤,٥	٨,٤	٣٢,١	٣٨,٨

بعد ربع قرن .. الرئيس السادس لمجلس إدارة بنك مصر

حديث عن الذكريات .. و المستقبل

احمد فؤاد الرئيس السادس لرئيس مجلس ادارة بنك مصر (منذ عام ١٩٦٩) .. وربع قرن فى بنك مصر .. يتحدث عن ذكريات الماضى وامل المستقبل .

منذ ربع قرن قضيتة فى بنك مصر .. لم اغير هذه الحجرة .. ولا هذا الكرسى الذى اجلس عليه حاليا .. لقد اصبح عملى فى البنك جزءا لايتجزأ منى .. ويجرى فى دمى .. !!

هكذا .. بدا احمد فؤاد – الرئيس السادس لمجلس إدارة بنك مصر .. منذ إنشائه من ٦٠ سنة .. – حديث الذكريات .. والتجارب الشخصية عن بنك مصر .. والتى قد لايعرفها كثيرون سواء من العاملين بالبنك .. أو خارجه من : الاقتصاديين .. والبنكيين .. والتى ربما ترجع الى قلة بل لندرة ظهوره فى الصحافة الاقتصادية فى مصر .. !

.. والبداية معه لم تكن صعبة .. فقد رحب بالحديث عن الجوانب الانسانية فى حياته .. وعن تجاربه كرئيس مجلس ادارة لأول بنك وطنى مصرى .. واعلن اراءه .. بصراحة !!

.....

وكانت المعلومات الشخصية الأولية للرئيس السادس .. هى مدخلى الى الحديث .. فهو خريج كلية الحقوق عام ١٩٤٣ .. وظل لمدة ٩ سنوات قبل الثورة يعمل بالنيابة .. ثم بدأ رحلة الجانب الاقتصادى فى حياته بعد أن عين عضوا فى مجلس الانتاج الذى انشأته ثورة ١٩٥٢

هوايتى .. الاقتصاد :

قلت : ماالذى يربط بين العمل فى النيابة .. وبين العمل فى النشاط الاقتصادى .. والتخصص فى اعمال البنوك ؟

قال : الاقتصاد كان هوايتى .. وتطلعى بعد تخرجى من الحقوق .. فعملت دبلوما فى الاقتصاد .. وكان اتجاهى اعداد دكتوراه فى الاقتصاد .. والمعروف ان كلية الحقوق وقتئذ .. كان يدرس بها الاقتصاد .. وتوجد تخصصات فى دبلومات للاقتصاد .. وللعلوم السياسية . ثم .

– كان تعيينى عضوا فى مجلس الانتاج بعد الثورة اولى خطواتى نحو تحقيق طموحى فى المجال الاقتصادى .. وقد انشأت الثورة فى بدايتها مجلس الانتاج .. ليقوم بمهمة التخطيط للتنمية الاقتصادية .. وتنفيذ المشروعات الرئيسية التى طال الحديث عنها قبل الثورةولم تنفذ .. مثل : توليد الكهرباء من خزان اسوان .. ومصنع السماد الذى يتم تشغيله من كهربة الخزان .. ومشروع استخراج حديد اسوان .. ثم الاستفادة من مياه النيل .. وهذه الفكرة هى التى انبثت فكرة اقامة السد العالى .. ثم مشروعات اقامة الطرق الرئيسية ..

● حتى الآن : لم أغير حجرتى .. ولامكتبى !!

● من النيابة .. الى بنك مصر .. كيف ؟ !

● لاتعارض بين اهداف الثورة .. واهداف البنك

● سبقنا الثورة .. وحققنا التمصير .

● تجربة ممثلى العاملين فى مجلس ادارة بنك مصر .. ناجحة !

● مفاجأة مالية للعاملين للبنك ..

● هدف المرحلة القادمة : الأمن الغذائى !

عضو مجلس ادارة :

● ثم ..

– دخلت بعد ذلك .. بنك مصر كعضو مجلس ادارة عام ١٩٥٥ .. كان البنك وقتئذ : قطاع خاص .. ويعمل فى مشروعات التنمية بجانب نشاطه التجارى .. ووجدت اننى اسير فى نفس طريق التخطيط الذى بدأته فى مجلس الانتاج .. وتحقيق نفس الاهداف .. ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مجلس للبحوث بالبنك .. ولشركاته .. واستمر البنك يمارس دوره فى تنفيذ المشروعات الجديدة .. والاشراف على مشروعاته القديمة .. حتى جاءت اتفاقيات لمختلف القطاعات الاقتصادية : بنوك .. وشركات .. وتم فصل الشركات عن البنك وإدماجها فى مؤسسات نوعية ..

لاتعارض :

● هل كان هناك تعارض بين اهداف البنك .. واهداف الثورة وقتئذ .. ؟

– لا .. لم يكن هناك تعارض على الاطلاق .. لأن طلعت حرب عندما أسس بنك مصر .. كان يهدف الى تمصير النشاط المصرفى .. وتحقيق التنمية المصرية .. والمعروف ان فلسفة بنك مصر قامت اساسا على ان القطن هو محصول مصر الرئيسى والوحيد .. وقام طلعت حرب بتمصير المحصول .. عن طريق تمصير كافة المراحل .. من تمويل المزارعين .. الى حلج القطن فانشأ شركة حليج .. وتصنيعه بانشاء شركات للغزل والنسيج .. ثم بيع المنتجات بانشاء شركة بيع المصنوعات المصرية .. ثم اراد تصدير القطن فانشأ شركة مصر لتصدير الاقطان .. ثم جاء نقل القطن للخارج .. فانشأ شركة مصر للملاحة البحرية .. وكان لابد من التأمين على هذه التجارة .. فانشأ شركة مصر للتأمين ..

المشاركة فى التنمية :

.. وجاءت مرحلة مابعد طلعت حرب .. حيث بدء البنك فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية : المساهمة فى مشروعات التنمية التى تضعها الدولة .. ثم فترة مابعد قيام الثورة وانشاء مجلس الانتاج .. وهى مشروعات كبيرة لعل اهمها كان : مشروع الحديد والصلب وهذا يعنى ان الدولة عندما تخطط فان بنك مصر .. كبنك وطنى رائد .. يلتحم مع هذا التخطيط ومن هنا قام البنك خلال هذه الفترة بعمل توسعات فى المصانع .. وتجديد المصنع القديمة ..

التمصير :

.. وعندما بدأت الدولة عملية تمصير النشاط الاقتصادى كان بنك مصر قد سبقها فى اتخاذ خطوات .. وكان المثل الواضح هو شركة صباغى البيضا الذى كان لبنك مصر فيها ٢٥٪ من راس المال .. ويمتلك الانجليز النسبة الباقية وقبل التأميم دخل البنك فى مفاوضات مع الجانب الانجليزى تم فى نهايتها الاتفاق على شراء حصة الجانب الانجليزى .. وعندما حدث العدوان الثلاثى سنة ٥٦ .. وقامت الدولة بتمصير املاك الدولتين المعتديتين : انجلترا وفرنسا .. كان بالنسبة لبنك مصر مجرد تنفيذ اتفاق شركة صباغى البيضا .. وحصلنا عليها وتم تعيينى حارسا على الشركة .. اذن فقد كانت اهداف البنك هى نفس اهداف الثورة .. ولم يكن هناك تعارض بينهما .. !

ممارسات سياسية :

● ما هى ابرز ملامح تجربتك خلال فترة التحول الاشتراكى التى شهدتها مصر فى الستينات .

– أنا باعتبر ان الفترة من ١٩٦١ وحتى ١٩٧٥ فترة واحدة من عمر البنك .. لها طابعها الخاص وذكرياتها .. فقد شهدت هذه الفترة التأميمات .. والمؤسسات القومية .. وتغلب طابع الممارسات السياسية فى المؤسسة ومنها بالطبع بنك مصر .. كما أنها شهدت بالنسبة لى ممارستى للعمل السياسى .. والجماهيرى فى مجلس الامة .. والاتحاد الاشتراكى ثم فى مجلس الشعب واللجنة المركزية فى هذه الفترة .. شهد البنك ممارسات للعمل السياسى والنقابى على اوسع نطاق .. فقد كان هناك اربع لجان عشرية [تضم كل لجنة عشرة افراد] .. من لجان الاتحاد الاشتراكى اثنتان بالقاهرة واثنتان بالاسكندرية ، وذلك بالاضافة الى نقابة العاملين بالبنك .. وممثلى العاملين فى مجلس الادارة .. وفى فترة من هذه الفترات كان عدد ممثلى العاملين بمجلس الادارة يعادل عدد الأعضاء المعينين .

التجربة .. ناجحة :

● حاليا – وبعد الغاء تمثيل العاملين فى مجالس ادارات البنوك هل ترى ان التجربة كانت ناجحة .. أم فاشلة ؟

– من تجربتى الشخصية فى بنك مصر .. وكرئيس لمجلس ادارته .. كانت التجربة ناجحة .. ولم تصادفنا عقبات من جانب ممثلى العاملين فى المجلس .. لاننا اتبعنا أسلوبا مقنعا اساسه : ان المطالب المعقولة والمقبولة تنفذ واحيانا قبل ان يطلبها العاملون انفسهم .. وكثيرا ما كنا نفاجئهم بها .. وذلك لأن البنك يرى أنها مطالب عادلة يجب الا تنتظر .. وكنت دائما اقول لممثلى العمال فى المجلس .. يجب ان تكونوا قيادة واعية .. تقود وليس تابعين .. ترضخون لأى مطالب ..

المعقول منها وغير المعقول .. ولأن الثقة كانت دائما اساس التعامل مع العاملين .. فلم نجد صعوبة فى اقناع العاملين بأن بعض المطالب غير معقولة .. او انه لا يمكن تنفيذها لأنها ستكلف الدولة .. وكان مما يقنعهم : ان الادارة تعلن اقتناعها بعدالة بعض هذه المطالب .. ولذلك فقد ساد السلام الاجتماعى بين العاملين فى البنك .. وبين الادارة ولهذا عندما طرح الغاء تمثيل العاملين فى مجالس الادارة قلت : انه ليس لدى اعتراض على تمثيل العاملين لأن تجربتى فى البنك كانت ناجحة ، وعرفت كيف ادیرها لمصلحة الجميع .. ولقد ساعدنى على ذلك ممارستى للعمل السياسى .. وتعاملت مع الناس ومشاكلهم .. وخلاصة تجربتى ان معظم الناس طيبون .. ومعقولون فى مطالبهم .. ومستعدون للاستجابة الى الحلول المعقولة .

مزيدا من الحرية :

● تعتبر الفترة من ١٩٧٥ وحتى الآن .. نقطة تحول للعمل المصرفى فى مصر .. ترى ما هى ملامح هذا التغير على سياسة بنك مصر .

– لقد شهد عام ١٩٧٥ صدور القانون ١٢٠ لتنظيم العمل المصرفى والذى اعطى مزيدا من الحرية لبنوك القطاع العام .. فقد سمح للبنوك بتأسيس شركات جديدة .. والمساهمة فى التنمية الاقتصادية .. وبدأ بنك مصر مشروعاته الجديدة .. والآن بعد مضى خمس سنوات تم تأسيس ٣٠ شركة جديدة قام البنك بتأسيسها او ساهم فى التأسيس .

بنك مصر من الموقف الساكن إلى

مرحلة الإنطلاق

محمد نبيل ابراهيم .. نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر .

● الحاسب الآلى يقدم خدماته للعملاء قبل نهاية هذا العام

● المبنى الجديد للبنك أعلى برج تجارى بالقاهرة

● التواجد الدولى .. هدف للمرحلة القادمة

بعد عام ١٩٧٥ .. وصدور القانون ١٢٠ لتنظيم الجهاز المصرفى وتحرره من القيود والعقبات العديدة التى كانت تمنعه من المساهمة فى التنمية الاقتصادية .. دخل بنك مصر مرحلة جديدة .. انتهج فيها سياسات جديدة .. وعمل على تطوير خدماته حتى يتلائم مع التطورات الجديدة فى السوق بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى .. وحول هذه الاتجاهات الجديدة .. والاتجاهات المستقبلية .. قال نبيل ابراهيم عضو مجلس ادارة بنك مصر : ان البنك تحول من حالة سشبه راكدة أو من حالة تحركه التقليدى المتحفظ الناتج عن الظروف التى مر بها بعد تأميمه عام ١٩٦١ .. إلى حالة ديناميكية ليواجه التحديات الجديدة .. وحدث تغير كامل استراتيجيته اعتمد على : تطوير الخدمات المصرفية ورفع كفاءتها حتى يستطيع ان يواجه المنافسة القوية من البنوك الأجنبية التى دخلت السوق المصرية .. باعتبار ان مصر تمثل مركز الاستقرار السياسى والاجتماعى والاقتصادى .. بل ايضا تمثل مركز جذب للنشاط المالى بمختلف اشكاله .. وكان لابد من الحفاظ على مستوانا التقدمى التقليدى بين البنوك العاملة فى مصر والتى يبلغ عددها حاليا خمسين بنكا ، ومن هنا قام البنك بابتكار اوعية مصرفية جديدة ادخلها لأول مرة فى السوق المصرفية مثل : شهادات الادخار بالعملة الدولارية ، شهادات الادخار بالعملة المركبة (سلة العملات) ، التوفير بالعملات الأجنبية .. كما قام بنك مصر بافتتاح فروع للمعاملات على الطريقة الاسلامية .. وذلك حتى يشبع كل الرغبات لدى المواطن المصرى والعربى على أسس من الشريعة الاسلامية .

شركات جديدة

● ● كذلك .. فقد استأنف بنك مصر دوره السابق فى انشاء الشركات .. فاسس ما يزيد على ٣٠ شركة تعمل فى مجالات الأمن الغذائى والغزل والنسيج والسياحة والفنادق والانشاء والتعمير والنقل البحرى والمال والبنوك .. ولم يقتصر دور البنك بالنسبة لهذه المشروعات على التاسيس او المساهمة فى راس المال ، بل قام بتدبير التمويل المطلوب لها سواء بقروض منفردة أو بقروض المشاركة . أو بتدبير قروض دولية من الخارج لهذه الشركات سواء عن طريق مؤسسات دولية مثل البنك الدولى أو عن طريق بنوك اجنبية .

ومن حسن الحظ فان خطط بنك مصر فى العمل الاستثمارى تلتقى مع تخطيط الدولة فى اهم المسائل التى تشغلها حاليا واعنى : تحقيق الأمن الغذائى .. فالبنك يركز منذ سنوات على مشروعات الأمن الغذائى وخططه المستقبلية تولى اهتماما كبيرا بهذه المشروعات .. وتركز على انشاء ثلاجات لحفظ السلع الغذائية وانتاج البيض والدواجن .. وانشاء الوحدات المتكاملة لتجهيز وتعبئة اللحوم .. والوحدات المتكاملة لانتاج رغيف العيش .. والانواع المختلفة للحلويات وسياستنا فى البنك بشكل عام لا تقوم فقط على تحمل البنك لتنفيذ كل مشروعاته فيمكن لأحدى شركاته التى اسسها ان تؤسس شركة او اكثر .. يساهم البنك فيها .. او قد لا يساهم لان الهدف ان يكون بنك مصر كما كان ، شركة قابضة لها شركاتها العديدة ومساهمات فى شركات اخرى .

اما عن اهم المشروعات التى شهدتها الفترة السابقة .. فقد كان منها مشروع دواجن بورسعيد الذى افتتحه الرئيس السادات فى شهر يونيو الماضى ، وينتج ٧ مليون بيضة .. وحاليا يغطى انتاجه احتياجات محافظة بور سعيد ويصدر الفائض الى الاسماعيلية .. وفى يونية القادم سيتضاعف الانتاج الى ٢١ مليون بيضة .. وسيتم تنفيذ جزء من توسعات المشروع فى العريش ليغطى انتاج المشروع احتياجات اهالى سيناء .. ويدرس البنك حاليا تخفيض الثمن الحالى للبيضة الى اقل من خمسة قروش ونصف القرش لتسلم للمستهلك بسعر اقل من ٦ قروش وهو السعر الحالى .

.. وهناك مشروع ضخم لاقامة هيبر ماركت (سوبر ماركت كبير) يقام بجوار فندق شيراتون هليوبوليس .. سيقدم كافة السلع والخدمات التى يطلبها زائره إبتداء من الاكل إلى الملابس .. إلى كافة

مركز الحاسبات

ويضيف محمد نبيل ابراهيم ايضا يقوم البنك بانشاء اكبر مركز للحاسبات الآلية للبنوك فى الشرق الأوسط تم تأسيسه على احدث جيل من اجيال الحاسبات ، وقائم على فكرة النهايات الطرفية المتصلة بمركز رئيسى للمعلومات ، وذلك حتى يزيد من تحسين خدماته المصرفية للعملاء ويرفع من كفاءته الادارية فى إدارة انشطة البنك ووحداته المنتشرة فى مختلف انحاء الجمهورية .. وقد بدأ فعلا فى تشغيل المرحلة التجريبية الأولى .. ومن المنتظر ان يقدم خدماته للعملاء فى نهاية هذا العام او بداية العام القادم .. وفى المرحلة النهائية نأمل ان يتحول الى مركز تجارى يمد خاماته إلى المشروعات التجارية القائمة فى مصر .. وذلك خلال ثلاث سنوات .

المبنى الجديد

وهناك المبنى الجديد للبنك الذى سيقوم الرئيس السادات بوضع حجر الأساس له .. ويعتبر برجا تجاريا يتكون من ٢٧ طابقا ، سيخصص جزء منه للبنك وانشطته .. والجزء الآخر سيؤجر كمكاتب ادارية للشركات .. وسيتم انشاء اماكن للسيارات تحت المبنى ، وتقوم بتنفيذ المبنى احدى الشركات التى أسسها البنك ، ومن المنتظر ان ينتهى بناء هذا البرج خلال ثلاث سنوات .

التواجد بالسوق الدولى ..

يقول نبيل ابراهيم .. ان البنك يسعى فى المرحلة القادمة الى التواجد الدولى فى اسواق المال العالمية بانشاء بنوك مشتركة بالخارج يقوم البنك بتأسيسها ، او اقامة فروع فى المراكز المالية الهامة مثل لندن وباريس .

اتحاد البنوك

وفى النهاية يأمل نائب رئيس مجلس ادارة بنك مصر أن تشهد المرحلة القادمة مولد اتحاد البنوك العاملة فى مصر .. وهو مشروع تقدم به البنك لوزارة الاقتصاد .. وهو ما سيسهم فى خلق سوق مالية دولية فى مصر .. وقد قامت البنوك المؤسسة بتوقيع عقد تاسيس الاتحاد ويقوم البنك حاليا المركزى باتخاذ الخطوات التنفيذية اللازمة . □

ماكيت المبنى الجديد لبنك مصر - ويقع بجوار المبنى القديم الحالى بشارع محمد فريد .

الخدمات بحيث يمكن للفرد أن يقضي يومه كله .. فى هذه السوق .. ويحصل فيها على كافة احتياجاته .

وحدات متكاملة لانتاج الرغيف :

.. وهناك مشروع شركة مصر للأغذية بالاشتراك مع الشركة الأمريكية « مالتى فود » .. وهى من اكبر شركات المواد الغذائية فى العالم .. وستتولى الشركة الأمريكية الادارة الفنية للمشروع . وسيقوم المشروع بانشاء وحدات متكاملة لانتاج الخبز . والحلويات .. وأنواعهما ، وسيتم تنفيذ كل مراحل الانتاج فى مكان واحد .. إبتداء من طحن القمح إلى انتاج الخبز والحلويات والمكرونة ..

وسيتم إقامة المشروع فى مدينة نصر على مساحة ١٦ فدانا ، وقد بدأ فعلا وصول الالات للمصنع .. ويبدأ الانتاج فى النصف الأول من العام القادم . كما يدرس البنك حاليا ، فى نطاق هذا المشروع ، إمكانية « تغليف العيش » ليباع للفنادق والمحلات السياحية ، والشركة الأمريكية تنتج ٤٣ نوعا من الخبز والحلويات من حق المشروع إنتاجها ووضع اسم الشركة عليها وتصديرها .. وندرس حاليا انشاء هذه الوحدات المتكاملة فى المدن الكبرى بحيث تضمن : الأمانة .. والنظافة .. وأقل ربح ممكن .. ويمكن تعويض ارتفاع التكلفة فى رغيف العيش عن طريق المنتجات الأخرى ..

وتعبئة اللحوم :

كما يدرس البنك اقامة مشروع كبير لانشاء مصنع لتجهيز اللحوم وتعبئتها .. وتغليفها .. أو بيعها شرائح للجمهور .. سيقام المشروع فى القاهرة .. وجار الاتصال حاليا بعدد من الشركات الانجليزية والدانمركية لعمل دراسات عن المشروع .

المشروع الكبير :

وهناك مشروع كبير يسعى البنك حاليا الى تحقيقه بالتعاون مع الدولة .. وعدد من البنوك والشركات لانتاج ٥٠٠ مليون بيضة و٦٠ مليون دجاجة مطلوب توفيرها خلال السنوات الثلاث القادمة بالاضافة الى استمرار الانتاج الحالى .. وسيتم تنفيذ هذه الفكرة من خلال تأسيس عدة شركات سيقوم بنك مصر بالترويج لها .. وتدبير التمويل اللازم من البنك .. ومن البنوك الأخرى .. وحاليا يتم دراسة الموضوع نأمل ان ننتهى منه قبل نهاية هذا العام .

الوجود الخارجى :

● ترى .. ماهى آخر تطورات الوجود الخارجى لبنك مصر ؟

ـ للأسف .. فقد فقد بنك مصر فى الفترة السابقة ستة من فروعه الرئيسية فى البلاد العربية : فى الجزائر وليبيا والسودان وسوريا واليمن الشمالية والمملكة السعودية ، ولم يبق لنا سوى بنك مصر ـ لبنان ، اما باقى الفروع فقد أممت . أما السعودية فقد سحبت الترخيص وطلبت أن يوجد بنك مصرى واحد فقط فى السعودية .. وقد حصل بنك القاهرة على الترخيص .. ومع ذلك فان وجودنا الدولى يتم من خلال البنك العربى الأوربى الذى يرأسه الدكتور القيسرنى

المفاجأة :

● قلت : فى مناسبة العيد الستين لانشاء بنك مصر .. ترى هل يحمل رئيس مجلس ادارة البنك مفاجأة للعاملين بالبنك .

اجاب : نعم .. مفاجأة مالية افضل الاحتفاظ بها حتى اعلنها بنفسى عليهم ..

من خطبة حفل افتتاح فرع البنك بالمحلة الكبرى
(١٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤)

« ان نجاح فكرة بنك مصر ، هذا النجاح الظاهر من شدة اقبال المصريين ، واطراد ارباحه والتوسع فى دائرة اعماله ، قد جعل الاهالى فى مختلف بلدان القطر يتسابقون فى طلب تأسيس فروع بها ، ويلحون فى انجازها بأسرع وقت ، حتى تقوم بالخدمات التى تعرف المصارف الوطنية وحدها كيف تقوم بها للاهالى ، وقد انهالت علينا هذه الطلبات انهيالا يدل على ثقة البلاد فى بنك مصر وطمأنينتهم الى مستقبله الباهر التين برعاية الله ومعونة المصريين .

احدثكم عن بنك مصر ، عن البنك الوطنى الحقيقى الذى يشعر بما يشعر به اهل كل جهة من جهات القطر ، ويشعر بحاجات البلاد لتحقيق استقلالها الاقتصادى ، ويعمل قدر جهده لبلوغ هذه الغاية العظمى ، احدثكم عنه وهو يشعر معكم بأهمية مدينتكم الحاضرة ومستقبلها الباهر ويعتبر نفسه سعيدا اذا هو اشترك معكم .

ان بنك مصر هو فى الاصل بنك للودائع ، غير انه لما كان قد تأسس بأموالكم وأموال المصريين ، وقام بادارة مصريين ، فقد كان من الطبيعى الا يقف عند حدود مصارف الودائع ، دون ان يشعر بحاجات البلاد الى المشروعات الاقتصادية والمالية النافعة ويسعى الى تحقيقها ما وجد الى هذا السعى سبيلا ، وهو قد وفق الى هذا السعى ، بفضل الله وفضل نجاحه وفائض ارباحه ، وطريقة هذا ان قرر المساهمون فيه الا يحصلوا على حصتهم من الارباح كاملة ، بل ان يكتفوا منها بحصة معقولة ، بلغت فى العام الماضى سبعة ونصفا فى المائة ، على ان يخصص باقى الارباح بعضه لاحتياطى اضافى وبعضه للمساهمة فى المشروعات المالية الاقتصادية النافعة ، تشجيعا لها وتعضيدا لتحقيق نفعها للبلاد .

ولا شك انه اذا استمر البنك على هذا النجاح ، وليس ما يوجب الشك مطلقا فى استمرار نجاحه ، واذا استمر المساهمون على الاكتفاء بحصة من الارباح مثل حصة السنة الماضية او ازيد منها قليلا ، فان النتيجة الطبيعية هو ان يفيض بالتدريج مبلغ كبير من المال غير مأخوذ من رأس مال البنك ولا من احتياطيه بل مأخوذ من ارباح المساهمين ، لايداعه فى المشروعات الوطنية النافعة ، ولا ريب ان تشجيع صناعات الغزل والنسيج يدخل فى الاغراض التى يرمى اليها تعاون البنك .

بنك مصر فى عقد السبعينات

الحركة اليومية فى بنك مصر - والحسابات الجارية للعملاء .

البنك يلعب دورًا هامًا فى دعم سياسة الإنفتاح الإقتصادى

شهدت السبعينات من هذا القرن تغييرات عديدة فى بنية الاقتصاد المصرى .. ولعل اوضح هذه التغييرات الانتقال من مرحلة الاقتصاد شبه المنغلق .. الى مرحلة الانفتاح الاقتصادى .. كما حدثت خلال هذه الفترات فى اطار سياسة الانفتاح عدة تغييرات فى المجال المصرفى اذ انتقلت البنوك من نظام التخصص القطاعى الى نظام التخصص الوظيفى ثم مرحلة عدم التخصص والعمل فى كافة المجالات .. ومن ثم مرحلة دخول البنوك الاجنبية والمشتركة .

وهدف هذه الدراسة هو توضيح الدور الهام الذى لعبه بنك مصر فى مرحلة السبعينات من اجل دعم الاقتصاد المصرى والمساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى .

ومن المعروف أن بنك مصر قد وضع على مدى الستين عاما الماضية استراتيجية ثابتة بهدف تحقيق النمو الاقتصادى .. غير أن هذه الاستراتيجية كانت مرنة بدرجة تسمح بالاستجابة السريعة لمتطلبات السياسات الاقتصادية التى انتهجتها الدولة خلال السنوات العشر الأخيرة ، وبمجرد بدء سياسة الانفتاح الاقتصادى بصدور القانون ٤٣

لسنة ١٩٧٤ .. ساهم البنك فى دفع هذه السياسة فقام بتكوين وانشاء ثلاثين شركة على مدى ستة أعوام ، واستحدث أوعية ادخارية جديدة ، ومد البنوك الأخرى والتى تربو على الاربعين بنكا بالعمالة المدربة ، وانشأ أكبر مركز للحاسبات الالكترونية .

وعملت ادارة بنك مصر على تطوير نظم العمل بما يتواءم مع المرحلة الجديدة وقامت بتشجيع وتجميع المدخرات ، وتبنى سياسات توظيفية سليمة ، واستعاد البنك دوره فى إنشاء الشركات القومية التى تحتاجها البلاد وذلك من منطلق تأكيد وضع البنك كاحدى دعامات الاقتصاد القومى .

وتظهر الأرقام ان حجم أصول/خصوم البنك قد زاد خلال السبعينات بما يربو على ثمانية أمثال ماكان عليه فى بداية العقد ، ويبرز تطور عناصر الميزانية أن الودائع ساهمت بنسبة ٦٩,٨٪ من قيمة الزيادة التى تحققت فى جانب الخصوم ، بينما شارك التوظيف (القروض والسلفيات + الاستثمارات) بنسبة ٦١,٩٪ فى الاضافة التى طرأت على أصول البنك ، واختصت القروض والسلفيات وحدها بنسبة ٥٥,١٪ من تلك الزيادة .

نظام التخصص

ومن المناسب أن نشير الى أن نشاط البنك فى السبعينات حكمته تنظيمات مختلفة ، فقد عمل البنك حتى منتصف عام ١٩٧٢ فى ظل نظام تخصص قطاعى أعقبه نظام تخصص وظيفى ، ومنذ يوليه ١٩٧٥ يزاول البنك نشاطه فى كافة المجالات دون تخصص .

وخلال الفترة الأولى كان البنك مختصا بخدمة قطاع الغزل والنسيج ، واتسمت تلك الفترة بأن القطاع المخصص كانت تتوافر السيولة لديه وذلك باعتباره اقدم القطاعات الصناعية واكثرها قدرة على التمويل الذاتى ، فترتب على ذلك اتكماش احتياجاته من البنك ، وساهم فى توفير السيولة لدى شركات قطاع الغزل والنسيج انشاء مؤسسة تجارة الجملة ، فتبع ذلك سرعة تصريف منتجات القطاع محليا ، حتى أن هذه الشركات لم تكن تلجأ الى البنك إلا فى أضيق الحدود ولفترة محدودة . ولوحظ ايضا خلال نفس الفترة فى مجال المعاملات الخارجية أن حجم اعتمادات التصدير والاستيراد المفتوحة للقطاع المخصص تقل كثيرا عن

من خطبة حفل التجار لتكريم سعد زغلول واعضاء الوفد المصرى
(١٣ ابريل سنة ١٩٢١)

« التجارة المصرية تحت رحمة الاجانب فى كل شىء ، واسواق المحاصيل المصرية هى كذلك تحت رحمة الاجانب فى كل شىء ، والبنوك الموجودة كلها اجنبية تستثمر تقريبا كل ودائع المصريين واموالهم فى بلادها الاجنبية ، وتنفذ فى المصريين اوامر تلك البلاد الاجنبية وهى فى الغالب ضد مصلحة بلادنا ، وليس للتاجر رأى او كلمة فى المعاهدات التجارية والتعريفات الجمركية التى تعقدها حكومته .

لكل هذا طلبنا ونطلب الاستقلال لنصبح احرارا فى بلادنا ، لهذا فكر بعضنا فى وضع حجر الاساس لاستقلال البلاد الاقتصادى ، فاسسوا بنك مصر نواة ذلك الاستقلال ، وأول مدرسة عملية يتأهل فيها شبابنا الحى للدخول فى ميدان الحياة العملية التى كان مبعدا عنها » .

حجم الصادرات والواردات المنفذة عن طريق البنك ، ونظرا لهذه الظروف جميعا أخذ البنك خلال فترة التخصص القطاعى يحاول تعويض تلك الظاهرة من القطاعات الأخرى ومن القطاع الخاص .

وصاحب العام المالى ١٩٧٢/٧١ تطور هام فى نشاط البنك بصدور قرار تطوير الجهاز المصرفى والذى تم بمقتضاه إدماج بنك بورسعيد فى بنك مصر وترتب على هذا القرار أن اختص البنك بقطاع التجارة الداخلية وتمويل المحاصيل الزراعية (القطن والأرز) بجانب اختصاصه بخدمة الهيئة العامة للسلع التموينية ، وكانت القطاعات المخصصة للبنكين معا قبل ذلك تشمل قطاعات الغزل والنسيج التى كان يختص بها بنك مصر وقطاعات التجارة الداخلية والادوية والتأمين التى كان يختص بها بنك بورسعيد سابقا ، وقد تم الدمج فى أول اكتوبر ١٩٧١ ، فظهرت ميزانية البنك عام ١٩٧٢ شاملة نشاط وحدات بنك بورسعيد المندمجة ، وتقرر اعتبارا من عام ١٩٧٢ تعديل تاريخ انتهاء السنة المالية للبنك فأصبح ٣١ ديسمبر من كل عام وذلك بدلا من ٣٠ يونيه ، كما تقرر مد أجل السنة المالية فى عام ١٩٧٢ فترة ستة شهور لتنتهى مع نهاية السنة الميلادية وفقا للتعديل ، وبذلك غطت أرقام الميزانية فى ذلك التاريخ (٣١ ديسمبر ١٩٧٢) فترة نشاط ثمانية عشر شهرا .

وتنفيذا لقرار التطوير تراجعت الموارد الاجمالية للبنك فى نهاية عام ١٩٧٢ مقارنة بما كانت عليه فى منتصف العام . فبتضمين أرقام النتائج الخاصة ببنك بورسعيد نجد أن إجمالى المركز المالى للبنك تراجع من ٤٢٣,٨ مليون جنيه فى ٣٠ يونيه ١٩٧٢ (وهى الفترة السابقة لتطبيق التخصص الوظيفى) الى ٣٩٧,٥ مليون جنيه فى نهاية العام . ويعزى هذا التراجع لهبوط أرصدة الودائع من ٣٦٠,٤ مليون جنيه الى ٣٣٣,١ مليون جنيه فى فترة المقارنة ، حيث أن تطور أرصدة كل من القطاعات المخصصة وغير المخصصة وتحويل الأرصدة من والى البنك كانت محصلة هبوط فى أرصدة الودائع يفوق النقص الذى لحق بالمركز المالى .

ومن جهة أخرى تميز توظيف البنك خلال فترة التخصص الوظيفى بهبوط الأرصدة المدينة للقطاع المخصص نظرا لسرعة سداد الارصدة المدينة لشركات تصدير القطن من ناحية ، ولتمويل محصول الأرز عن غير طريق الجهاز المصرفى من ناحية أخرى .

فضلا عن ان اعتماد شركات التجارة الداخلية على الائتمان المتبادل مع وحدات القطاع العام الاخرى فى الحصول على المال اللازم لها لمباشرة نشاطها ضاعف من السيولة المتوافرة لديها ، فترتب على ذلك زيادة موارد البنك مع عدم وجود مجالات استثمار متاحة فقام البنك بايداع الفائض فى حساب تمويل الخزانة ، غير انه نظرا لانفراد البنك بتمويل محصول القطن استتبع ذلك ضغط على موارد البنك اثناء وصول التمويل الى ذروته ثم ارتفاع السيولة لدى البنك فى غير اوقات التمويل وينطوى ذلك على انخفاض فى عائد التشغيل مع ارتفاع معدل الاعباء ، ولتعويض ذلك حاول البنك الاستفادة الى اقصى درجة من معدلات الفائدة التى يمنحها له مراسلوه فى الخارج على الارصدة التى يحتفظ بها لديهم .

طلعت حرب

تطور المركز المالى

غير انه مع الغاء نظام التخصص حقق المركز المالى للبنك نموا مطردا واخذ البنك يشكل استخداماته للحصول على اكبر ربح مع الاحتفاظ بالسيولة المطلوبة وزاد نشاطه بشكل ملحوظ لاسيما فى مجال العمليات الخارجية التى تم تمويلها عن طريق موارد السوق الموازية والتسهيلات المصرفية – والتى ساعد على تنميتها فيما بعد صدور قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى الذى كان له أثره على حصيلة السوق الموازية وعلى حجم الودائع بالعملات الاجنبية ، كما اضفى القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ روحا جديدة على طبيعة العمل المصرفى تتسم بايقاع اكثر سرعة شمل اساليب العمل والسياسات ، وتبلورت استراتيجية البنك فى ترشيد وتقوية النشاط فى اطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن ، مع البدء فى تكوين مجموعة من الشركات للمعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية .

ويوضح البيان التالى تطور الزيادة التى تحققت فى بعض عناصر المركز المالى للبنك فى ظل نظام التخصص بوجه عام وما بعدها .

	نسبة الزيادة من ١٩٧٠/٦/٣٠ إلى ١٩٧٤/١٢/٣١	نسبة الزيادة من ١٩٧٤/١٢/٣١ الى ١٩٧٩/١٢/٣١
	٪	٪
اجمالى الاصول/ الخصوم	١٣٤,٦	٢٥١,٨
الودائع	١٤٤,٥	١٩٦,٩
القروض والسلفيات	٢٢٧,٨	٢٦٨,٤
القروض والسلفيات والاستثمارات	١٧٤,٧	٢٤٠,٧

☐ وعلى اثر الغاء نظام التخصص اخذ البنك يرفع من رأسماله تمشيا مع التطورات ، وعمد ايضا الى زيادة احتياطياته بما يتفق مع حجم مركزه المالى .

	٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩
راس المال	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٧,٠	١٠,٠
الاحتياطيات	٩,٣	٩,٥	١٢,٨	١٣,٤	١٤,٥	١٦,١	١٨,٥	٢٢,٢	٢٨,٨	٣٨,٠

☐ كما عمل البنك على نشر الوعى الادخارى بين جمهور المتعاملين ، لذلك زادت الودائع فى نهاية ١٩٧٩ بما يربو على سبعة امثال مستواها فى منتصف ١٩٧٠ .

وتشير الارقام الى ان الودائع رغم تفاوت اهميتها النسبية ضمن مكونات خصوم البنك احتلت طوال الفترة مركزا رئيسيا لم ينخفض باى حال عن ٧٠٪ من اجمالى الخصوم .

استحداث اوعية ادخارية

وقام بنك مصر بتطوير انظمته الادخارية القائمة واستحدث اوعية جديدة بالعملات المحلية والاجنبية بغرض توفير الموارد لمقابلة سياسته فى التوظيف والاستثمار . وقد تدرجت هذه الاوعية من نظم التوفير العادية وذات الجوائز ودفاتر توفير الاسكان الى شهادات الادخار لمدة ثلاث سنوات ولمدة خمس سنوات والشهادات الدولارية لثلاث سنوات .

ويظهر تطور مكونات الودائع خلال الفترة من ١٩٧٢ الى ١٩٧٩ ان كافة انواع الودائع حققت زيادات ملحوظة ، ورغم ان الودائع تحت الطلب سجلت اكبر زيادة من حيث الارقام المحددة غير ان اكبر معدل للزيادة تحقق فى ودائع التوفير التى اخذت تتزايد بانتظام وبنسب مرتفعة وقد سجلت ارتفاعا بواقع ٣٠٪ يليها الودائع تحت الطلب ، اما الودائع لاجل وبإخطار فقد تعرضت لاتجاه نزولى فى معظم السنوات حتى عام ١٩٧٦ ثم تحسنت بعد ذلك ، واستطاعت ان تحقق خلال السنوات الثلاث الاخيرة معدلات مرتفعة للغاية من النمو ٣٤,٤٪ عام ١٩٧٧ ، ٤٨,٣٪ عام ١٩٧٨ ، ٦٦٪ عام ١٩٧٩ مكنتها من ان تصل فى نهاية المدة الى مستوى يزيد بنسبة ٢٢٤,٣٪ على الارقام التى سجلتها فى عام ١٩٧٢ .

ويعتبر عام ١٩٧٤ نقطة تحول فى تركيب الودائع حيث زاد نصيب الودائع الجارية فى تلك السنة على نصف ودائع البنك ومال الى الزيادة بعد ذلك حتى عام ١٩٧٩ ، وقد اخذت الودائع ذات الطابع الادخارى تتزايد بمعدلات سمحت لها بان تساهم فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٤٤,٥٪ من اجمالى الودائع ، وقد كان لتعديل هيكل اسعار الفائدة ولاستحداث البنك الاوعية الادخارية المختلفة فى الفترة الاخيرة اثره فى تغيير انماط الودائع ، ويلاحظ بوجه عام ان مساهمة ودائع التوفير فى اجمالى الودائع اتسمت بالثبات النسبى طوال الفترة فى ظل تزايدها من حيث القيمة المجردة ، او تعكس هذه الظاهرة جهود البنك فى سبيل تنمية مدخرات الافراد التى تتسم غالبيتها بالطبيعة الادخارية مسايرا بذلك سياسته التى انتهجها دائما من حيث الاعتماد على قاعدة عريضة من المودعين محققا بذلك هدف تنمية المدخرات من ناحية وصيغ صفة الاستقرار على ودائعه من ناحية اخرى .

ومن ناحية اخرى اظهر تقسيم الودائع حسب انواع العملات تحسنا ملحوظا فى جانب الودائع بالعملات الاجنبية فقد ارتفعت تلك الودائع خلال السنوات الخمس الماضية وفاقت الـ ٣٠٠ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٧٩ ، وشاركت بذلك بنسبة ٣٢,٣٪ فى الزيادة التى تحققت فى اجمالى الودائع خلال تلك السنوات . ويعزى هذا التحسن للجهود التى بذلها البنك فى ايجاد اوعية ادخارية بالعملات الاجنبية مسايرة منه للسياسة العامة للدولة فى شأن تنمية الموارد بالعملات الاجنبية وجذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وساعد على تعزيز هذه السياسة قانون تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، ورفع الاسعار التشجيعية للعملات الاجنبية بالنسبة للجنيه المصرى ، وارتفاع اسعار الفائدة على الودائع الاجنبية .

التعاون الدولى

نجح البنك بفضل ثقة الجهات الخارجية فيه فى المشاركة فى برامج التعاون الدولى مما اتاح له الحصول على تسهيلات طويلة الاجل من البنك الدولى للانشاء والتعمير وبعض هيئات التمويل فى النمسا والسويد قام باستخدامها فى توسيع مجال توظيفه .

فقد حظى البنك فى عام ١٩٧٦ بنصيب مبلغ مايعادل ٣٤,٢ مليون دولار من قرض قدمه البنك الدولى للانشاء والتعمير للحكومة المصرية ، وفى عام ١٩٨٠ قدم البنك الدولى للحكومة المصرية قرضا يوزع منه مبلغ قدره ٢٠ مليون دولار بالتساوى فيما بين بنك مصر وبنك التنمية الصناعية ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى . كما توصل البنك فى عام ١٩٧٦ الى عقد اتفاقية للتعاون المالى مع كنترول بنك بالنمسا – وهو هيئة تعمل على تشجيع الصادرات النمساوية وتهدف الاتفاقية الى ترويج وتصدير السلع والخدمات من والى النمسا بغرض تنمية المشروعات المشتركة ، وبمقتضى الاتفاق يقدم كنترول بنك بالنمسا بضمان

تطور الودائع فى بنك مصر خلال ١٠ سنوات

السنة	اجمالى الودائع (مليون جنيه)	اجمالى الودائع/ اجمالى الخصوم ٪
١٩٧٠	١٨٥,٢	٨٠,٩
١٩٧١	١٩٦,٥	٨١,٨
١٩٧٢	٢٣٣,١	٨٣,٨
١٩٧٣	٣٧٢,٦	٨٧,٠
١٩٧٤	٤٥٢,٩	٨٤,٣
١٩٧٥	٥٧٨,١	٨٦,٢
١٩٧٦	٦٦٩,٢	٧٤,٥
١٩٧٧	٨٨٧,٦	٧٥,٤
١٩٧٨	١٠٣٥,٦	٧٠,٠
١٩٧٩	١٣٤٤,٩	٧١,٢

توزيع المدخرات على الاوعية المختلفة المودعة فى بنك فى الفترة من ٧٢ – ١٩٧٩ بالمليون جنيه

نوع الوديعة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
الودائع تحت الطلب	١٤٤,٣	١٧٤,٧	٢٣٦,٤	٢١٤,٦	٣٥٧,٢	٤٨٧,٠	٤٤٩,٦	٥٠٤,٨
الودائع لاجل وبإخطار	١٠٩,٦	١٠٧,٢	١٠٠,٩	١١٣,٦	١٠٧,٤	١٤٤,٤	٢١٤,٢	٣٥٥,٤
التوفير	٥٩,٣	٦٧,٦	٨١,١	٩٦,٢	١١٤,١	١٣٦,٤	١٨٣,٠	٢٤٣,٢
ودائع اخرى	١٩,٩	٢٣,١	٣٤,٥	٤٣,٧	٩٠,٥	١٩,٨	١٨٨,٨	٢٤١,٥

الصادرات النمساوية الى مصر التى تمول عن طريق البنوك التجارية النمساوية ، فتقوم تلك البنوك باقراض بنك مصر مبالغ يعيد اقراضها لعملائه المستوردين من النمسا .

وعلى اثر الاعلان عن توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الأجنبية اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ ، بحيث تتم جميع عمليات التصدير والاستيراد بالسعر التشجيعى ، فقد سعى البنك لتدبير موارد متوسطة وطويلة الأجل لتسهيل عملياته الخارجية وعقد اتفاقا فى أواخر عام ١٩٧٨ مع أحد البنوك السويدية لتمويل الصادرات السويدية بقروض متوسطة الأجل تمنح لبنك مصر فى اطار الضمانات التى تقدمها هيئة ضمان الصادرات السويدية على أن يقوم البنك باعادة اقراضها لعملائه المستوردين للسلع الراسمالية من السويد .

القروض والسلفيات

زادت قيمة القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة بمبلغ ٩١٥,٩ مليون جنيه فى الفترة من منتصف عام ١٩٧٠ الى نهاية عام ١٩٧٩ ، وساهمت بنسبة ٥٥,١٪ فى الزيادة التى تحققت فى إجمالى أصول البنك .

القروض والسلفيات والأوراق التجارية المخصومة

السنة	مليون جنيه
*١٩٧٠	٨٢,٧
*١٩٧١	٩٣,٩
**١٩٧٢	٢١٤,١
١٩٧٣	٢٠٩,١
١٩٧٤	٢٧١,١
١٩٧٥	٣٠٤,٨
١٩٧٦	٤٥٦,٦
١٩٧٧	٦٠٣,٧
١٩٧٨	٧٦١,٤
١٩٧٩	٩٩٨,٦

★ بالنسبة لعامى ٧٠ ، ١٩٧١ تعكس الأرقام الوضع القائم فى ٣٠ يونيه وفى باقى السنوات تعكسه فى ٣١ ديسمبر .

★★ تشمل الأرقام نشاط وحدات بنك بورسعيد المندمجة .

بنك مصر من الداخل

يلاحظ أن القروض والسلفيات اتسمت باتجاه صعودى بوجه عام ، ورغم استمرار البنك فى تحقيق أرقام عالية فى هذا البند لوحظ هبوط تعامل القطاع المخصص للبنك خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى ، وبعد تطبيق قرار تطوير الجهاز المصرفى وتحول القطاعات انتقلت من البنك أرصدة مدينة تمثل قروضا وسلفيات تزيد على تلك التى انتقلت من البنوك الأخرى وتعرض رصيد القروض والسلفيات والأوراق المخصومة لهبوط فى عام ١٩٧٣ تبعه تحسن مستمر طوال الفترة ، غير أنه رغم الارتفاع الذى حققه فى هذا البند بعد ذلك استمرت الظاهرة التى سبق أن ساءت خلال تطبيق نظام التخصص القطاعى ، الا وهى عدم تعامل القطاعات المخصصة مع البنك بالقدر الذى كان متوقعا لها ، فقد تميز محصول القطن بتوفير السيولة لدى شركات التصدير ، مما أدى الى سرعة سداد أرصدتها المدينة ، وبالتالى قصر فترة التمويل ، وبالنسبة لمحصول الأرز اتجهت المؤسسة المصرية العامة للمضارب الى مصادر غير مصرفية للحصول على ائتمان بأعباء مخفضة .

وقد أثرت هذه الأوضاع على نشاط البنك ، إلا أنه حرص على تعويض النقص فى أرصدة تمويل القطن الى تتسم بالموسمية بزيادة قروضه للقطاعات الأخرى ، كما حاول البنك ايجاد مجالات توظيف جديدة فاستحدث فى عام ١٩٧٤ نظام الاقتراض بالعملة المحلية بضمان ودائع بالعملات الأجنبية . ويعتبر الغاء

نظام التخصص مرحلة جديدة انطلقت فيها القروض بمعدلات نمو سريعة لم تؤثر فيها الزيادات التى طرأت على أسعار الفائدة المدينة ، وتمكن البنك من تقديم خدماته بصفة مباشرة للشركات التى كانت مخصصة له أصلا أو التى استطاع اجتذابها من بنوك أخرى فى كافة المجالات لاسيما فى النشاط الخارجى ، كما قام البنك بتقديم قروض بالعملات الأجنبية لعملائه وقام البنك باستخدام التسهيلات الممنوحة له من البنك الدولى بغرض اقراضها لمشروعات تنمية الانتاج والتصنيع الزراعى ، وبلغ جملة ما ارتبط عليه من قروض فى هذا المجال ٢٠,٦٤٩ مليون جنيه خصصت لمشروعات تبلغ تكاليفها الاستثمارية ٣٩,٠٧٦ مليون جنيه .

وقد ترتب على هذه التطورات أن تحسن هيكل استخدامات البنك فارتفعت الأهمية النسبية للقروض والسلفيات والأوراق المخصومة فى إجمالى الأصول من ٤٥,٥٪ فى عام ١٩٧٥ الى ٥٠,٨٪ فى العام التالى ومالت الى الثبات النسبى بعد ذلك ، وذلك بالمقارنة بنسبة ٣٦,١٪ فى منتصف عام ١٩٧٠ ، وتعكس هذه الظاهرة تحول البنك الى استخدامات ذات عائد كبير .

تمويل التجارة الخارجية

من السمات الهامة التى تميزت بها عمليات البنك خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩ استمرار نمو نشاطه فى تمويل العمليات الخارجية ، ونتج عن ذلك ارتفاع حجم الاعتمادات التى فتحت عن طريق البنك تصديرا واستيرادا بما يربو على تسعة أمثال حجمها فى بداية المدة ويرجع ذلك الى اعتمادات الاستيراد التى بلغ نصيبها فى الزيادة التى حققها نشاط البنك فى مجال العمليات الخارجية ٨٩,٣٪ .

ومن المناسب أن نشير الى أنه طرأ تطور هام على نشاط البنك فى مجال العمليات الخارجية بانشاء السوق الموازية للنقد اعتبارا من أول سبتمبر ١٩٧٣ فقد استطاع البنك فى ضوئها أن ينطلق فى تجميع موارد السوق والتوسع فى استخدامها فقام بتمويل احتياجات الوحدات الانتاجية فى القطاعين العام والخاص . كما تأثر نشاط العمليات الخارجية بسياسة الانفتاح وماترتب عليها من صدور قرار اطلاق حرية الشركات فى التعامل مع البنوك ابتداء من يوليه ١٩٧٥ ، ومن آثار هذا القرار زيادة كبيرة فى حجم عمليات الاستيراد ، وقد كان لهذا القرار تأثير عكسى بالنسبة للتصدير ، إذ أدى الى مشاركة البنوك الأخرى فى عمليات تصدير الأقطان بعد أن كانت عمليات القطن مخصصة للبنك وحده . وساعد البنك على نمو نشاطه فى مجال الاستيراد ارتفاع موارده من السوق الموازية فى ضوء الزيادات المتتالية فى الأسعار التشجيعية خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وكذلك صدور لائحة النقد الجديدة فى نوفمبر ١٩٧٦ والتى كان لها اثر كبير فى استقطاب العملات الأجنبية الى الجهاز المصرفى وعزز من ذلك جهود البنك فى سبيل تنمية تلك العملات بهدف تنمية متحصلات البلاد من العملات الأجنبية من جهة وتدبير الاحتياجات التمويلية لعمليات الاستيراد من جهة أخرى .

تمويل التجارة الخارجية خلال عشر سنوات ٧٠ ـ ١٩٧٩

السنة	اعتمادات تصدير	اعتمادات استيراد	الاجمالى
١٩٧٠	٨٣,٦	٢٦,٣	١٠٩,٩
١٩٧١	٢٦,١	٣٢,١	١٠٨,٢
١٩٧٢	١٦٢,٦	٥٦,٢	٢١٨,٢
١٩٧٣	١٤٤,٦	٦٠	٢٤٤,٦
١٩٧٤	١٩٦,٠	٢٠,١	٢١٦,١
١٩٧٥	١٣٩,٠	١١٤,١	٢٥٣,١
١٩٧٦	٢٦,٠	٢٩٣,٤	٣١٩,٤
١٩٧٧	١٠١,٧	٤٤٦,٢	٥٤٨,٩
١٩٧٨	١٠٩,٢	٨٨٩,٦	٩٩٨,٨
١٩٧٩	١٩٩,٢	٨٣٢,٧	١٠٣١,٩

من خطبة حفل توزيع الجوائز السنوية بالجامعة الامريكية بالقاهرة (١٩٢٤)

« احاديثكم عن بنك مصر لما بين فكرته وفكرة الجامعة الامريكية بالقاهرة من الاتحاد والتشابه ، فالجامعة عمل علمى اسس لتكوين رجال لكفاء يعتمدون على انفسهم ، وبنك مصر عمل اقتصادى اسس لتكوين رجال يعتمدون على انفسهم ، وكما انقضى على جامعتكم اربعة اعوام وهى تزداد رقيا عاما بعد عام ، كذلك يرتقى البنك سنة بعد اخرى ، ولا فرق بين جامعتكم ومصرفنا الا ان جامعتكم قد حفتها القلوب بالرعاية من الاجانب والوطنيين على السواء ، اما مصرفنا فقد حفته قلوب الكثيرين وتشككت فيه عند بدايته الستة القليلين ، وكم حاول هؤلاء المتشككون ان يثنونا عن عزمنا حتى لا يكون للبلاد مصرف وطنى حقيقى ، كم قالوا ان المصريين لا يفلحون فى اعمال يقومون فيها بذاتهم ، حتى ذهبوا فى ادعائهم ان علم المحاسبة لا يدركه المصريون لانه من واردات الخارج فلا يصح ان يرقم الأبارقام الخارج ، غير ان شيئا من الاخلاق ، شيئا من الصبر والاعتماد على النفس ، والامانة والصدق فى المعاملة قد اخرس المتشككين واجمع كلمة المصريين على ان هذا البنك اساس الاستقلال الاقتصادى للبلاد . »

من خطبة فى حفل تجار نمشق لتكريم طلعت حرب [٧ يولية سنة ١٩٢٥]

« نهضت البلاد لتاسيس بنك مصر الذى هو اول بنك قومى مصرى تاسس بأموال مصرية بحتة وبادارة مصرية محضة ، وقررنا ان تكون المراسلات فيه بينه وبين عملائه باللغة العربية ، وان تكون حساباته باللغة العربية ، فهزأ بنا الهازئون وقالوا ان المحاسبة من واردات الغرب وانها فن من فنونه غير قابل للانتقال الى الشرق بغير لغة من لغات الغرب ، ولكنا اهملنا استهزاءهم واجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية ، واننى اؤكد لحضراتكم اننا ماوجدنا اية صعوبة فى تعريب معنى من معانى هذا الفن ، او فى تعريب اصطلاح من اصطلاحاته . »

بنك مصر

وسياسته الاستثمارية فى السبعينات

منذ قيام بنك مصر ورسالته الأولى هى العمل على تأسيس شركات مساهمة فى مختلف أوجه النشاط الاقتصادى للبلاد من صناعة وتجارة ونقل وسياحة وغيرها ، تدعيما للاقتصاد القومى ولتهيئة فرص العمل أمام أجيال متعاقبة من أبناء الوطن .

وفى عام ١٩٤٧ بدأت الدولة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وصدر قانون استثمار المال العربى والأجنبى الذى سمح بانشاء بنوك مشتركة ، وبدأ البنك ارتياد هذا المجال فتم بتاريخ ١٩ اغسطس عام ١٩٧٤ التوقيع بالأحراف الأولى على الاتفاق المبدئى لتأسيس « بنك مصر الدولى » بالاشتراك مع فيرست ناشيونال بنك أوف شيكاغو وبنكودى روما وبنك يوباف لندن ، وأعقبه انشاء « بنك مصر رومانيا » فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٧٥ بالاشتراك مع مجموعة بنوك رومانية .

وما أن صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ – الذى أعطى البنوك حق تأسيس الشركات وممارسة عمليات الاستثمار – حتى قرر البنك حمل رسالته والبدء فى تكوين مجموعة جديدة من الشركات فى كافة المجالات التى تحتاجها اقتصاديات البلاد ، وأخذ فى اعداد الدراسات اللازمة لذلك .

رسم البنك لنشاطه سياسة يتبلور مفهومها فى محورين ، أولهما ترشيد وتقوية نشاطه كبنك تجارى فى اطار القواعد العلمية للسيولة والتوازن فى ميزانية البنك مع تحقيق اقصى عائد ممكن لاستخداماته المختلفة ، وثانيهما البدء فى تكوين مجموعة الشركات بأسلوب يتلاءم مع مفاهيم العصر ويأخذ بالتقدم التكنولوجى الحديث بغرض المعاونة على تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد .

وفى مجال انشاء الشركات قام البنك – كسابق عهده – فى استعادة دوره الطليعى فى هذا المجال ، ومجددا بذلك دور الرائد الاقتصادى محمد طلعت حرب وشجع البنك على ذلك توافر الفرص العديدة للاستثمارات فى ضوء تطبيق الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، الى جانب خبرة رجال البنك فى مجال الاستثمار والتى رجع تاريخها الى ايام تكوين شركات بنك مصر فى الماضى .

ويتمثل هدف السياسة الاستثمارية للبنك فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، بما يحقق زيادة فى انتاج البلاد وتوفير فائض للتصدير وبالتالى تحسين مركز ميزان المدفوعات واتاحة فرص اضافية للعمالة واجمالا العمل على توفير الرخاء للشعب المصرى .

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف اتبع البنك باسة تخطيطية تؤدى الى تجميع رؤوس الأموال اللازمة عن طريق استحداث الأوعية الادخارية كما سبق ان أشرنا ، والسعى وراء مشاركة رؤوس الأموال العربية والأجنبية مع البنك فى انشاء الشركات ايمانا منه بأن الاستثمارات المشتركة تتيح للانتاج فرصة النمو والتطور من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة وتوفير التمويل الكافى بالنقد الأجنبى وتوافر الخبرات الأجنبية التى سبقتنا فى مضمار الانتاج .

وتمشيا مع سياسة الدولة حدد البنك استراتيجيته الاستثمارية على أساس الأولوية لمجالات الأمن الغذائى والكساء

الوثائق الرئيسية

لإنشاء بنك مصر

عقد شركة ابتدائى

فيما بين الموقعين على هذا وهم :
احمد مدحت يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك المقيم بالقاهرة
عبدالعظيم المصرى بك المقيم بمغاغة
عبدالحميد السيوفى بك المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان المقيم بالقاهرة
اسكندر مسيحة افندى المقيم بالقاهرة
عباس يسيونى الخطيب افندى المقيم بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من ذوى الاملاك ومصريو النبعية ، قد تم الاتفاق على مايانى :

مادة ١ ـ اتفق الموقعون على هذا على تاسيس شركة مساهمة مصرية تحت عنوان « بنك مصر » يكون مركزها بالقاهرة والسعى للحصول على المرسوم السلطانى بالترخيص لهم بتاسيس هذه الشركة ويكون الغرض منها القيام بجميع اعمال البنوك من خصم وتسليف على بضائع وسندات واوراق مالية والكامبيو والعمولة وقبول الامانات والودائع وفتح الحسابات والاعتمادات وبيع وشراء السندات والاوراق المالية والاشتراك فى اصدار السندات والاوراق المالية .. وغير ذلك مما يدخل عادة فى اعمال البنوك بلا قيد ولاتحديد .

مادة ٢ ـ راس مال هذه الشركة ثمانون الف جنيه موزعة على عشرين الف سهم ثمن كل سهم منها اربعة جنيهات مصرية . ويقرر المؤسسون انه صار اكتتاب ودفع كامل راس المال من المكتتبين الآتى بيان اسمائهم بعد .

.....

وقد دفع المكتتبون قيمة كامل هذه الاسهم وقدره ثمانون الف جنيه مصرى اودعت فى بنك مصر روما بمصر كما يتضح من الشهادة المعطاه من البنك المذكور بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ .

ويعترف المتعاقدون بانهم قابلون للاحكام المدونة بالقرارين الصادرين من مجلس الوزراء فى ١٧ ابريل سنة ١٨٩٩ و٣ يونية سنة ١٩٠٦ المنشورين فى الجريدة الرسمية فى ٦ مايو سنة ١٨٩٩ بالعدد ٤٨ و٤ يونية سنة ١٩٠٦ العدد ٦١ ، ويعتبرونها جزءا لهذا العقد وللنظام المرفق به ، وقد وكلوا الافوكاتو ابراهيم فورتى فى اجراء كل التعديلات التى تطلبها رياسة مجلس الوزراء فى نص هذا العقد الابتدائى او فى نص النظام المرفق به وكذلك فى اجراء مايلزم للحصول على المرسوم السلطانى المرخص بتاسيس الشركة وفى اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لذلك من نشر وخلافه .

وقد تحرر هذا من تسع نسخ ليكون بيد كل من المتعاقدين ، بصير ايداعها بسكرتارية مجلس الوزراء لطلب الترخيص .

القاهرة ٨ مارس سنة ١٩٢٠

الامضاءات :
احمد مدحت ـ عبدالحميد السيوفى ـ عبدالعظيم المصرى ـ محمد طلعت حرب ـ فؤاد سلطان ـ عباس الخطيب ـ اسكندر مسيحة ـ يوسف اصلان قطاوى .

مرسوم بتأسيس شركة مساهمة تدعى « بنك مصر »

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على عقد الشركة الابتدائى المحرر بصفة عرفية فى القاهرة بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩٢٠ بين حضرات :

احمد يكن باشا المقيم بالقاهرة
يوسف اصلان قطاوى باشا المقيم بالقاهرة
محمد طلعت حرب بك المقيم بالقاهرة
عبدالعظيم المصرى بك المقيم بمغاغة
عبدالحميد السيوفى بك المقيم بالقاهرة
الدكتور فؤاد سلطان المقيم بالقاهرة
اسكندر مسيحة افندى المقيم بالقاهرة
عباس يسيونى الخطيب افندى المقيم بالقرشية (الغربية)

وجميعهم من رعايا الحكومة المصرية ، لاجل تاسيس شركة مساهمة تدعى « بنك مصر » .

وبعد الاطلاع على نظام الشركة المساهمة المذكورة ، وبعد الاطلاع على المادة ٤٠ من قانون التجارة الاهلى ، والمادة ٤٦ من تكوين التجارة المختلطة .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ ـ رخص لحضرات : احمد مدحت يكن باشا ويوسف اصلان قطاوى باشا ومحمد طلعت حرب بك ..... بان يؤسسوا على ذمتهم وتحت مسئوليتهم فى القطر المصرى شركة مساهمة تدعى « بنك مصر » بحيث لايترتب على هذا الترخيص ادنى مسئولية تعود فى اية حال من الاحوال على الحكومة وبشرط ان يتبع المذكورون فى ذلك قوانين البلاد وعاداتها ونصوص النظام المرفقة نسخة منه بهذا المرسوم موقعا عليها منهم .

مادة ٢ ـ لايترتب على اعطاء هذه الرخصة ادنى مسئولية او احتكار او امتياز من الحكومة او عليها .

مادة ٣ ـ على وزير المالية تنفيذ مرسومنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ رجب سنة ١٣٣٨ [٣ ابريل ١٩٢٠]

فؤاد

بامر الحضرة السلطانية
رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية
يوسف وهبة

القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ بتأميم بنك مصر

فى الحادى عشر من شهر فبراير عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ ، والذى بمقتضاه تحول بنك مصر من شركة مساهمة مصرية تخضع لقانون الشركات الى مؤسسة عامة تمتلكها الدولة ، وقد نص القانون على الآتى :

١ ـ يعتبر بنك مصر مؤسسة عامة وتنتقل ملكيته الى الدولة .

٢ ـ تتحول اسهم بنك مصر الى سندات على الدولة لمدة اثنى عشر عاما وبفائدة قدرها ٥٪ سنويا[١] ، ويحدد سعر كل سند بسعر السهم حسب آخر اقفال فى بورصة القاهرة فى ١١ فبراير عام ١٩٦٠[٢] .

٣ ـ يكون تداول السندات وفق النظم التى كان يتبعها البنك بالنسبة لتداول اسهمه[٣] .

٤ ـ يجوز للحكومة بعد عشر سنوات استهلاك السندات استهلاكا كليا او جزئيا بالقيمة الاسمية بطريقة الاقتراع فى جلسة علنية ، وفى حالة الاستهلاك الجزئى يعلن عن ذلك فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد بشهرين على الاقل[٤] .

٥ ـ يعين اعضاء مجلس ادارة البنك وتحدد مكافاتهم بقرار من رئيس الجمهورية .

٦ ـ يظل بنك مصر مسجلا كبنك تجارى ويجوز له ان يباشر كافة الاعمال المصرفية التى كان يقوم بها قبل صدور هذا القانون .

٧ ـ استثناء من احكام القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ يجوز لبنك مصر الاحتفاظ باسهم الشركات المساهمة مما يجاوز الحدود الواردة فى القانون السابق .

٨ ـ يلغى القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ وكذلك تلغى جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون .

---

(١) بلغت الفائدة على السند الواحد ١١٢,٥ قرش قبل خصم الضرائب فيكون اجمالى الفوائد السنوية للسندات ٥٦٧٥٠٠ جنيه فى حين ان ماوزعه بنك مصر فى صورة ارباح عام ١٩٥٨ بلغ ٥٢٧٥٠٠ جنيه اى ان الفوائد تزيد عن الارباح الموزعة .

(٢) آخر سعر تعامل فى البورصة هو ٢٧٠ قرشا للسهم ، وبلغت القيمة الكلية لتعويض حملة السندات ١١٣٥٠٠٠٠ جنيه .

(٣) بدأ التعامل فعلا على الاسهم المحولة الى سندات على الدولة فى جلسة ١٢ فبراير سنة ١٩٦٠ .

(٤) تم سداد قيمة السندات بالكامل فى فبراير عام ١٩٧٢ .

صورة نادرة .. مدخل بنك مصر فرع باريس (ميدان فاندوم)

قوانين وتنظيمات الجهاز

شهدت فترة السبعينات صدور قرارات وتنظيمات عديدة كانت لها آثار هامة على نشاط الجهاز المصرفى ، بدأ عام ١٩٧٠ والجهاز المصرفى جميعه مملوك للدولة ويشرف عليه البنك المركزى المصرى ، ويتمثل فى عروض الادماجات فى خمسة بنوك تجارية وبنكين عقاريين والبنك الصناعى ومؤسسة الائتمان الزراعى والتعاونى .

ومنذ اول يولية عام ١٩٦٤ عملت البنوك التجارية فى ظل نظام التخصص القطاعى الذى كان يأخذ بمبدأ تجميع العمليات المصرفية لوحدات القطاع العام العاملة فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومى لدى احد البنوك .

التخصص الوظيفى :

وفى عام ١٩٧١ بدأت الدولة تجربة نظام التخصص الوظيفى لانشطة البنوك ، فصدر بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٧١ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١ وبمقتضاه الغى نظام التخصص القطاعى وحل بدلا منه نظام التخصص الوظيفى واصبح كل بنك يضطلع بخدمة نشاط اقتصادى معين ، وبصدور هذا القرار دخل الجهاز المصرفى مرحلة جديدة .

وتضمن القرار السابق ادماج بنك بورسعيد فى بنك مصر ، وطبقا لاحكامه اختص بنك مصر بشئون التجارة الداخلية الى جانب تمويل الحاصلات الزراعية ، واختص البنك الاهلى المصرى بشئون التجارة الخارجية ومباشرة جميع العمليات المصرفية الخاصة بها استيرادا وتصديرا ، وادمج البنك الصناعى فى بنك الاسكندرية الذى اختص بشئون الانتاج ومباشرة جميع الخدمات المصرفية لوحدات الانتاج الصناعية والزراعية والحرفية ، واسندت كافة العمليات المصرفية المتعلقة بشئون التشييد ومبانى الاسكان والمرافق الى البنك العقارى المصرى الذى ادمج فيه بنك الائتمان العقارى ، وتقرر ان يتولى بنك القاهرة تقديم الخدمة المصرفية لقطاع الخدمات ، وترك التنظيم الجديد للقطاع الخاص حرية التعامل مع كافة البنوك ، ومنح الجهاز المصرفى مهلة ٣٠ يونية عام ١٩٧٢ لتنسيق اعماله بما يتفق مع نظامه بحيث تزاول البنوك نشاطها بأوضاعها الجديدة ابتداء من السنة المالية ١٩٧٣/٧٢ .

من خطبة فى حفل تكريم « صدقى » اول طيار مصرى (٣٠ يناير سنة ١٩٣٠)

« اننا اذا احتفلنا اليوم بصدقى فانما نحتفل به تكريما لشخصه ولصفات البطولة التى انطوت عليها نفسه ، نحتفل به لان ماقام به يعتبر رمزا جليلا على اقتدار المصرى فى مغالبة الصعاب والتغلب عليها ، اما وقد وصل الينا صدقى فان وصوله يعتبر فوزا للمصريين وتدليلا ناهضا على امكان تكوين امثاله من الطيارين المصريين وباعثا منشطا على تذليل الصعاب لانشاء اسراب من الطيارات المصرية لتسهيل النقل الجوى اسوة بما تقوم به الامم الاخرى » .

اثره على بنك مصر :

وقد كان لقرار التخصص الوظيفى اثره على بنك مصر ، فبعد ان كان بنك مصر يخدم قطاع الغزل والنسيج ونشاطه الخارجى تصديرا واستيرادا وبنك بورسعيد يخدم مؤسستى الادوية والتأمين وشركاتهما ادمج بنك بورسعيد فى بنك مصر وخصص لهما تمويل الحاصلات الزراعية ذات الطابع الموسمى الحاد مما كان له اثره على المركز المالى للبنك ونتيجة اعماله ، واصبح بنك مصر ذا طابع موسمى الى اقصى درجة ، بحيث يوجد لديه فائض كبير فى غير اوقات التمويل الموسمى ، وتنشأ لديه ثغرة تمويلية كبيرة فى اوقات التمويل الموسمى تضطره الى الاقتراض من البنك المركزى بمعدل فائدة بلغ ٥٪ ، هذا فضلا عن زيادة القوة العاملة لديه بعد الادماج والتى بلغت ٨١٦٣ عاملا لا تجد التشغيل المناسب لها .

اثاره على الجهاز المصرفى :

اما عن آثار قرار التخصص الوظيفى على الجهاز المصرفى عموما فقد اظهر التطبيق العملى له عدم تيسير اعمال التخصص المذكور بمفهومه المستهدف ، فضلا عن تفاوت اوضاع السيولة والتوظيف بشكل ملحوظ بين البنوك ووجود طاقات معطلة لدى بعضها ، ولم يستمر الامر طويلا ، فما لبث ان صدر فى يولية عام ١٩٧٥ قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ الذى الغى نظام التخصص بين وحدات الجهاز المصرفى واطلق لها حرية التنافس فى اداء الخدمات

المصرفى فى السبعينات

المصرفية وفى العمل فى كافة المجالات وترك للقطاعين العام والخاص حرية التعامل مع كافة البنوك .

قانون الاستثمار :

كما طرات تغييرات على هيكل الجهاز المصرفى على اثر تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتخذتها البلاد اسلوبا للعمل من اجل التنمية ورفع مستوى المعيشة ، وصدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ ـ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ـ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الذى يهدف ـ بما يكفله من مزايا وضمانات ـ الى اجتذاب هذه الاموال فى مشروعات التنمية ، وتهيئة الظروف الملائمة لتشجيع استثمار راس المال الخاص ، بما يؤدى الى للاسراع بمعدلات التنمية ، وفى مجال البنوك سمح هذا القانون باستثمار المال العربى والاجنبى بالمشاركة مع المال المصرى فى صورة بنوك استثمار وبنوك اعمال يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة ، او فى بنوك تقوم بعمليات العملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة مع راسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الاحوال عن ٥١٪ ، واجاز القانون ان ينفرد راس المال العربى والاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال التى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة متى كانت فروعا تابعة لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج ، هذا وقد استثنى القانون البنوك المنتفعة باحكامه من الخضوع لاحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد الاجنبى .

تنظيم الجهاز المصرفى :

وقد كان ذلك دافعا لاصدار القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى والجهاز المصرفى تنظيما للوضع القانونى للبنك المركزى وسلطته الاشرافية ولاوضاع البنوك التجارية المتخصصة وبنوك الاستثمار والاعمال ، وذلك بغرض علاج المعوقات التى تواجه العمل المصرفى ، وازالة القيود التى تقف امام انطلاق البنوك فى تحقيق اهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وبهدف القانون الى دعم سلطات البنك المركزى المصرى لتنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والاشراف على تنفيذها وفقا للخطط المقررة ، وامتدت رقابته على البنوك لتشمل ـ بخلاف البنوك المملوكة للدولة ـ البنوك المشتركة وفروع البنوك الاجنبية .

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفى ، حدد القانون انواع البنوك ببنوك تجارية وبنوك متخصصة وبنوك استثمار واعمال ، وقد حدد لها مباشرة عمليات تتصل بتجميع وتنمية المدخرات لخدمة الاستثمار وفقا لخطط التنمية الاقتصادية وسياسات دعم الاقتصاد القومى ، واجاز القانون لتلك البنوك ان تنشىء فى هذا المجال شركات الاستثمار او شركات اخرى تزاول اوجه النشاط الاقتصادى المختلفة ، كما يكون لها ان تقوم بتمويل عمليات تجارة مصر الخارجية .

مزيدا من الحرية:

هذا وقد منح القانون البنوك مزيدا من الحرية فى مزاولة عمليات التمويل الداخلى والخارجى وخدمته ، بما يحقق اهداف خطة التنمية وسياسات الدولة ودعم الاقتصاد القومى ، وكذلك مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالى فى الداخل والخارج وفقا للسياسة العامة للدولة والمساهمة فى انشاء المشروعات وشركات الاستثمار والاموال ، واستثنى القانون بنوك القطاع العام من احكام وقواعد الاستيراد ، وكذلك فيما يختص باستيراد الالات والاجهزة والمعدات بما

من حديث مع محرر جريدة الضياء

« معظم السر فى نجاح بنك مصر يرجع الى ان الدعوة الى تاسيسه لم تقم على فكرة المصلحة لشخص او اشخاص معينين ، بل قامت على فكرة عامة تغنى بتاسيس « بنك مصر » بمساهمين مصريين وبرؤوس اموال بدون تمييز ، وعاش ويعيش بمشيئة الله تعالى وحراسة الصعدانية بنكا للجميع ، وبنكا قوميا بمعنى الكلمة بصرف النظر عن اشخاص القائمين بادارته او المشتركين فى اسهمه ، ويبقى بنك مصر عملا قوميا قائما لمصلحة البلد ومصلحة المصريين اجمعين »

فى تلك الحاسبات الالكترونية اللازمة لأغراضها ، كما حرر البنوك من القيود والقوانين واللوائح التى تطبق على العاملين بالدولة وبالقطاع العام والتى تقف عقبة امام تطويرها ، وذلك كله بغرض تطوير العمل المصرفى ، واعطاء بنوك القطاع العام دفعة تمكنها من مسايرة سياسة الانفتاح الاقتصادى ، حتى يتيسر لها منافسة بنوك الانفتاح وان تعمل جنبا الى جنب مع البنوك المشتركة والاجنبية .

وتطبيقا لما خوله القانون لمجلس ادارة البنك المركزى من سلطة تحديد اسعار الخصم والفائدة الدائنة والمدينة دون التقيد بالحدود الواردة فى اى تشريع اخر ، حيث كانت فيما قبل تصطدم من الناحية العملية بالسقف الاعلى الوارد فى القانون المدنى بشأن الحد الاقصى لسعر الفائدة المدينة وقدره ٧٪ ، عمل البنك على تطوير ورفع معدل هيكل اسعار الفائدة الدائنة تدريجيا وكذلك الفائدة المدينة كما رفع الحد الاقصى لودائع التوفير ، وذلك من اجل تخفيض حدة الضغوط التضخمية من ناحية ولزيادة الموارد المتاحة للتنمية من ناحية اخرى ، وقد كان لرفع الحد الاقصى لاسعار الفائدة على الودائع الادخارية اثره على تشجيع المدخرات المحلية لاسيما وقد صدر تشريع باعفاء الودائع بالبنوك وصناديق توفير البريد والبنوك من الضريبة العامة على ايرادات رؤوس الاموال المنقولة والتى كانت تصل الى حوالى ٤٠,٥٪

وبخلاف القرارات السابقة التى تناولت الاطار التنظيمى والهيكل العام للجهاز المصرفى صدرت فى السبعينات قرارات اقتصادية تتعلق بالتعامل بالنقد الاجنبى اثرت على نشاط البنوك .

سوق موازية للنقد :

فقد صدر فى اغسطس ١٩٧٣ القرار الوزارى رقم ٤٤٧ لسنة ١٩٧٣ ، بانشاء سوق موازية للنقد مستقلة عن سوق النقد القائمة على اساس سعر الصرف الرسمى ، ويمقتضى هذا القرار تقوم البنوك التجارية التى يحددها البنك المركزى المصرى بشراء وبيع ما يعرض عليها من العملات الحرة القابلة للتحويل بأسعار صرف تشجيعية ، وحدد القرار المتحصلات التى تغذى موارد هذه السوق واوجه استخدامها بما يسمح بتنشيط التعامل فى السوق وتنمية موارد البلاد من النقد الاجنبى ، ويعتبر هذا القرار خطوة نحو تقييم واقعى لسعر الصرف ولتشجيع تحويل رؤوس الاموال الى البلاد ، وتم فيها بعد تطوير السوق بموجب القرار الوزارى رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بهدف تحقيق مرونة فى تحديد اسعار صرف العملات الاجنبية ورفعت العلاوة التشجيعية تدريجيا ومنحت تيسيرات تؤدى الى زيادة موارد السوق الموازية وتوسيع مجال التعامل فى ظلها ، وترك المجال مفتوحا للاستيراد بموارد السوق الموازية فى حدود سلع معينة ، كما صدر قرار وزير التجارة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٧ الذى ادى الى اتساع نطاق المعاملات فى اطار السوق .

من خطبة فى حفلة الطلبة المصريين فى فينا لتكريمه [٢٥ يولية ١٩٢٥]

« ما انا الا واحد من نفر من المصريين فكروا فى خدمة بلادهم من جهة الاقتصاد ، وعقدوا النية على تحقيق امنيتهم ، وعملوا باخلاص حتى وفقوا بمعونة الله تعالى ونجحوا . ان تذكروا ، بنك مصر وما وصل اليه ، وذلك المجهود الانشائى الذى ترتب على وجود بنك مصر ، فانكروا بجانب ملعنة حرب او قبله فؤاد بك سلطان الذى لا يحتاج الى تعريف ، واذكروا جماعة المصريين الذين التفوا حولهما وتضامنوا معهما ، من اول يوم اختمرت فيه هذه الفكرة ، وفى طليعتهم معالى احمد مدحت يكن باشا ، وان تذكروا نجاح بنك مصر فلا تنسوا ما لاقاه من الأمة ورجالها ونسائها وشبانها وشيوخها ، بلا نظر الى فارق من الدين او الراى السياسى او العنصرى ، من تشجيع واقبال لولاهما ما كان هذا النجاح الباهر فى هذا الوقت القصير ، ولا تنسوا اولئك الشبان النبهاء الذين هم فخر بنك مصر ، والذين نفعوا عن بلادهم فرية عدم صلاح المصريين للقيام بالاعمال المالية ، وازروا بهم موظفى بنك مصر »

تنظيم التعامل بالنقد الاجنبى :

وخلال الربع الاخير من عام ١٩٧٦ صدر القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى ، وهو يعتبر دفعة قوية فى سبيل تحرير السوق النقدية من القيود والعوائق ، وقد نص القانون على تحرير وتيسير اجراءات التعامل فى النقد الاجنبى ومنح الجهاز المصرفى مرونة العمل فى الاسواق المالية العالمية والداخلية فقد سمح للشخص الطبيعى او المعنوى من غير الجهات الحكومية والهيئات العامة ووحدات وشركات القطاع العام ان يحتفظ بكل ما يؤول اليه او يملكه او يحوزه من نقد اجنبى عن غير عمليات التصدير السلعى والسياحة واستخدامه فى اية عملية من عمليات النقد الاجنبى ، وذلك عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل ، واجاز للمصارف المعتمدة القيام باية عمليات من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك قبول الودائع والتعامل والتحويل للداخل والخارج والتشغيل والتغطية فيما تحوزه من ارصدة النقد الاجنبى .

وفى نوفمبر سنة ١٩٧٦ صدرت اللائحة التنفيذية لتنظيم التعامل بالنقد الاجنبى والقواعد التطبيقية فى هذا الشأن ، وقد تضمنت تيسيرات نقدية فى مجالات الاستيراد والتصدير والسياحة وحددت المصارف المعتمدة لمزاولة عمليات النقد الاجنبى وكذلك الشركات والمنشآت السياحية والافراد الذين يرخص لهم بذلك وفقا لشروط معينة وادخل القرار الوزارى رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ الصادر فى اواخر العام المذكور تعديلات على تلك اللائحة تتضمن تطبيق الاسعار التشجيعية على جميع المدفوعات والمتحصلات منظورة او غير منظورة ، ويعتبر ذلك خطوة بناءة نحو تقييم واقعى لاسعار الصرف .

توحيد سعر الصرف :

كما تقرر اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ توحيد سعر الصرف بالنسبة للعملات الاجنبية فى مقابل الجنيه المصرى ، بحيث تتم جميع عمليات الاستيراد والتصدير بالسعر التشجيعى ، واستثناء من هذا النظام فان سعر الصرف الرسمى للجنيه المصرى يستخدم فى التحويلات على الدول غير الاعضاء فى صندوق النقد الدولى .

كما تقرر من ذات التاريخ ان تلتزم البنوك التجارية بتدبير العملات الاجنبية اللازمة لقيمة الاستيراد السلعى « استهلاكى واستثمارى » ويتم تمويله اما نقدا او بتسهيلات مصرفية او تسهيلات موردين ، باستثناء السلع الاستراتيجية التى تستمر البنوك فى فتح اعتمادات الاستيراد الخاصة بها ، ويرجع الى البنك المركزى للحصول على الموارد اللازمة لتغطيتها فى مواعيد الاستحقاق ، اما عمليات الاستيراد السلعى الوسيط والاستثمارى التى تتم اعتبارا من بداية عام ١٩٧٩ وتمول كليا او جزئيا من القروض التى تقدمها الحكومات والهيئات الاجنبية الى حكومة جمهورية مصر العربية ، فيرجع الى البنك المركزى للحصول على العملات الحرة اللازمة لتغطية مستحقاتها فى مواعيد الاستحقاق ومؤدى ذلك ان التنظيم الجديد لعمليات الاستيراد سوف يشكل ضغطا اضافيا على موارد البنك المتاحة فى نطاق السوق الموازية للنقد فيما يتعلق بتدبير العملات الاجنبية لسداد الالتزامات الناشئة عن فتح اعتمادات الاستيراد (عدا السلع الاستراتيجية) على قوة تسهيلات الموردين وكذلك

العمليات الاخرى بالسعر الرسمى ، حيث كان البنك المركزى يقوم بتغطية هذه الالتزامات .

من خطبته للطلبة والشبان فى بغداد
(ابريل سنة ١٩٣٦)

« اننى لا أعظ شباب العراق فقط بل ارجو ان اعظ شباب العرب على السواء . ان الشباب فى كل امة كان ولا يزال مناط الامل ورجاء المستقبل ، تنتظره دائما عند عتبة الحياة التبعة الكبرى فى كل مايهم البلاد اجتماعيا واقتصاديا وكل شىء ، واذا كانت تبعة الشباب عظيمة فى كل بلاد الدنيا فهى فى بلاد العرب خاصة وبلاد الشرق عامة اعظم واضخم ، حيث المطالب متعددة مختلفة ، وحيث الحاجة الى كل نافع ، وحيث الطريق وعر طويل لا انيس فيه ، وحيث الزمن ايضا يحتم الاسراع والاقدام والتضحية لتعويض مافات . »

ولا شك ان القرارات السابقة احدثت تطورات هامة على نشاط البنوك بصفة عامة وعلى نشاط البنك بصفة خاصة كما سنوضح فيما بعد ، فقد اطلقت حرية البنوك فى العمل فى كافة المجالات حتى تستطيع ان تؤدى دورها المرجو فى مجال الاقتصاد القومى ، وفتحت باب المنافسة بينها مما يؤدى الى رفع مستوى الخدمة المصرفية .

وتجدر الاشارة الى انه صدرت مؤخرا قرارات اقتصادية اخرى منها القرار الوزارى رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن قواعد الاستيراد الجديدة ، وقرار توجيه نسبة ١٥ ٪ من ودائع العملاء بالعملات الحرة لدى البنوك للايداع بالبنك المركزى ، ومن المتوقع ان تؤثر هذه القرارات على نشاط البنك ، غير ان الارقام التى سوف نستعرضها عن نشاط البنك لا تعكس بعد آثار هذين القرارين .

ذكريات على جدران الصرح الكبير

مبنى بنك مصر فى فترة الخمسينات .

« السلفة » لا ترد اذا صدق صاحبها .. أمان إذا كذب فياويله
حكاية أشهر العملاء والعاملين يرويها « عواجيز البنك »

بنك مصر .. ليس مجرد مصرف مالى ، انه مؤسسة مصرية كاملة إقتحمت مجالات مختلفة وتخطت حواجز متعددة لكى تبرز الجهد المصرى وتنطلق بالابداعات المصرية لتحقق ذاتها فى شتى الميادين . لقد صنع البنك قسما هائلا من الحياة المصرية .. وعلى جدران اعمدة الصروح التى شيدها تنطق التكريات .. وتطل المواقف التى من الممكن ان نسميها « طريفة » او « مسلية » او « شخصية » لكنها ابدا ليست هامشية .. إنها الروح الذى يتحرك داخل الهيكل العظيم .. التى تربط الفواصل وتدفع الدم ليجرى فى شرايين الجسد فيتحرك .. ويقفز الالم الى سماء الطموح .

أول الذين يحكون الذكريات واحد من اقدم العاملين .. هو « احمد عثمان فتاوى » رئيس قسم التليفونات بالبنك .

● ● ماذا لديك ياعم احمد ؟

يبتسم الرجل .. يمسح جبهته .. يقول :

التحقت بالبنك فى أول يناير ١٩٣٤ .. وكان حجم البنك أقل من نصف حجمه الحالى .. وكانت إدارة البنك مكونة من احمد مدحت يكن باشا رئيسا لمجلس الادارة وطلعت حرب باشا نائبا لرئيس

المجلس عضوا منتدبا ، والدكتور فؤاد سلطان عضوا منتدبا أيضا .

وفى هذه الفترة كان عدد جميع العاملين بالبنك نحو ٢٠٠ موظف وعامل .

حفل غداء فى حديقة الأزبكية

ومما أذكره خلال حياة طلعت حرب باشا أنه كان ، قرب نهاية السنة المالية ، يقيم حفلا غداء لجميع الموظفين والعمال بحديقة الأزبكية وبعد اعتماد الميزانية كان يقيم حفل آخر ويصرف مكافأة مالية قدرها شهر ونصف شهر لكل من العاملين بالاضافة الى انه كان يوزع العيدية فى الأعياد والمناسبات .

وكان اذا تقدم اليه أحد الموظفين لطلب سلفة بسبب ضائقه مالية يأمر بصرفها فورا دون بحث الأسباب ثم بعد ذلك يطلب من أحد المقربين الى الموظف بحث الأسباب فاذا كانت أسبابا جوهرية مثل أزمة صحية أو عائلية كان يعفى الموظف من سداد السلفة ، أما اذا كان يكذب فياويله .

وأذكر انه عندما أقيم حفل افتتاح الجزء الجديد من مبنى البنك وحضر الحفل الملك السابق فاروق وأبدى اعجابه بجمال وعظمة البنك .. انتهز طلعت حرب باشا الفرصة وطلب من الملك ان يفتح ديوان جلالته والحكومة حسابات فى بنك مصر حيث كانت هذه الحسابات مودعة بالبنك الأهلى (الذى كانت ادارته فى ذلك الوقت إنجليزية) فأصدر الملك فاروق فى الحال تعليماته بتحويل نصف مخصصات الخاصة الملكية والدولة الى بنك مصر لايداعها فيه .

اشهر العملاء والعاملين .

ويضيف أحمد عثمان .. ان من عادات طلعت حرب باشا عندما كان يريد انشاء

محمد رشدى رئيس البنك السابق

شركة جديدة .. ان يأتى ليلا الى البنك ويظل يتجول فيه ويمضى الليل كله فى التفكير فى الشركة الجديدة وفى صباح اليوم التالى يرسل فى طلب ملابس اخرى من منزله ليستبدل ملابسه التى كان يرتديها فى الليلة الماضية . وعندما يكون فكرة شاملة عن مشروعه يبحث تفاصيله مع الخبراء فاذا قرر نهائيا البدء فى التنفيذ يرسل مجموعة من المصريين للتدريب فى الخارج على النشاط الجديد للمشروع .

وهكذا عندما قرر إنشاء استديو مصر أرسل بعثة مكونة من أحمد سالم ونيازى مصطفى وأحمد بدرخان ومحمد عبدالعظيم وحسن مراد الى امريكا وأوروبا لدراسة فن الاخراج والتمثيل .

وكان معظم العملاء فى ذلك الوقت من الأمراء والباشاوات ومنهم مثلا :

● **الأمير عمر طوسون والنبيل عباس حليم الذى كان متزوجا بكريمة المرحوم أحمد مدحت باشا رئيس مجلس ادارة بنك مصر حينذاك ، ومن العملاء أيضا عائلات البدراوى باشا عاشور والملوم باشا واسماعيل بركات وعلى باشا إسلام ومحمد فرغلى باشا وعلى باشا يحيى وغيرهم . لكن أقدم عميلين هما المرحومان يعقوب بيابوى وصادق ملكينى وهما من تجار القطن .**

أما أشهر الذين عملوا فى بنك مصر .. فان منهم :

● **ابراهيم عبدالهادى باشا الذى كان يعمل رئيسا لقلم القضايا ببنك مصر واستمر كذلك حتى تولى رئاسة الحزب السعدى .**

● **محمد رشدى الذى دخل بنك مصر محاميا ثم تزوج كريمة طلعت حرب باشا وصار فيما بعد رئيسا لمجلس ادارة البنك .**

● **زكى شرف الذى كان وكيلا لقلم القضايا ببنك مصر ثم بعد ذلك عمل فى وزارة العدل حتى صار وكيلا لها وهو والد المستشار مجدى شرف المحامى حاليا .**

● **ويقول فؤاد فخرى رئيس العمال الذى التحق بالعمل ببنك مصر عام ١٩٣٧ .**

عندما كان طلعت حرب باشا يسمع عن أى عائلة مصرية عريقة اضطرت الى طلب قرض بضمان عقارها من أحد البنوك الأجنبية (وكانت الفائدة فى هذه البنوك مرتفعة جدا) كان يكلف من يسرع بالاتصال بهذه العائلة ليقوم بنك مصر بسداد قرضها ويكلف الشركة العقارية المصرية (إحدى شركات بنك مصر) بادارة العقار ويأخذ قسط القرض من عائد العقار بفائدة أقل ما يقرضها البنك الأجنبى . وعندما يتم سداد القرض يقوم بتسليم العقار لأصحابه .

وأذكر ان طلعت حرب باشا كان يقيم حفلات افطار فى شهر رمضان من كل عام لجميع العاملين بمنزله .

وكان دائما يقف ليرى العاملين اثناء تنظيفهم للبنك وكان يشجعهم بكلماته .

ويضيف محمود العسقلانى مدير عام سابق بالبنك وكان قد التحق به عام ١٩٢٩ .

عندما كان أحد الموظفين يصيبه المرض كان طلعت حرب باشا يقوم بزيارته ويعطى له مظروفا مغلقا يحمل مبلغا من المال من جيبه الخاص . □

فناء المبنى الرئيسى لبنك مصر فى الستينات

هدد عزيزة أمير لأنها ستنتج فيلما
ثم بنى ستوديو مصر لينتج مئات الأفلام !

لماذا اتجه إلى السينما وبدأ بأم كلثوم ؟

الكاتب الصحفى ، السينمائى ، الفكاهى ، العجوز : عبد الله احمد عبدالله الشهير بـ « ميكى ماوس » . واحد من الذين عاشوا فى بؤرة الأحداث الفنية ـ والسينمائية بالذات ـ فى مصر .. ومن ثم فهو اقدر على سرد حكاية « ستديو مصر » .. كيف نشا وبدا .. وما هو حال السينما والفن وقتها ؟ ومن خلال روايته يكشف لنا « ميكى ماوس » ان طلعت حرب كان فى البداية من اشد اعداء السينما .. ثم من اشد محبيها !

قبل أن نتحدث عن طلعت حرب وكيف انشأ ستديو مصر ، لابد من الاشارة إلى أن الفن كان من اهتمامات زعيم مصر الاقتصادى طلعت حرب ولعله كان ينظر اليه ـ إلى جانب انه هواية ومزاج شخصى وربما ايمانه به مقياسا لرقى الشعوب ـ نظرة اقتصادية ، فقد اسس فى مطالع العشرينات « شركة مصر لترقية التمثيل العربى » التى تمخضت عن ميلاد « فرقة ترقية التمثيل العربى » وتولاها اخوان عكاشة (زكى وعبدالله وعبدالحميد) فعرضت على مسرح الأزبكية طائفة من الأوبرات والمسرحيات الغنائية المحلية والعالمية .

فلما ظهر فن السينما المصرية عام ١٩٢٧ احس طلعت حرب بحسه الاقتصادى المرهف أن هذا فن سيكون له فى مصر شأنه وستتمخض عنه صناعة

عبد الله احمد عبدالله (ميكى ماوس)

قومية ينبغى أن تخدم الاقتصاد القومى . هنا أضاف إلى مهمة شركة ترقية التمثيل ، مهمة سينمائية جديدة ، وغير اسم الشركة إلى شركة مصر للتمثيل والسينما وبدأ يفكر فى هذه الصناعة الناشئة فى مصر فادرك أن قيامها سيعتمد على الانسان الدارس المثقف سينمائيا ، ويستلزم وجود ستديو كبير يسترعب الانتاج المنتظر .

وقبل أن يجمع رأيه على توظيف السينما المصرية فى خدمة الاقتصاد القومى الذى نهض بمسئولياته فى استخلاصه من الاحتكارات الأجنبية ، كان له موقف مضاد من السينما !

نعم . فقد كان من معارضى مؤسسة صناعة السينما المصرية الفنانة عزيزة أمير فى إتجاهها إلى إنتاج فيلم مصرى ومنعها من المغامرة بميراثها من والدها فى عمل غير مضمون العواقب . بل وهددها بتحريض أهلها على الحجر عليها بتهمة السفه وتبديد الأموال !

لكن الرجل عندما شاهد العرض الأول لأولا فيلم مصرى (ليلى) بسينما متروبول مساء ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٢٧ ادرك أن البلد مقبلة على صناعة سيكون لها شأنها فاسرع بتحويل شركة التمثيل ، إلى شركة تمثيل وسينما وبدأ يعد لانشاء ستديو مصر ، وكان اعداده يحتاج إلى فنيين فاختار بضعة من الشباب الذى يهوى هذا الفن الجديد ،

ام كلثوم

احمد بدرخان

احمد علام

حسنى نجيب

فأرسلهم للدراسة فى الخارج ، وفى فرنسا بالذات .

اختار لدراسة التصوير السينمائى المرحومين محمد عبد العظيم ومصطفى حسن واختار لدراسة هندسة الصوت الاستاذين عزيز فاضل ومصطفى والى ، واختار لدراسة الانتاج الاستاذ موريس كساب . أما الاخراج فقد اختار له الاستاذ احمد بدرخان الذى كان متخرجا حديثا من كلية الحقوق ، وكان قد بدأ ينشر فى مجلة (الصباح) خواطر ومعلومات ومترجمات عن « السينما » فاستدعاه وعرض عليه قبول بعثة على حساب الاستديو الجديد (ستديو مصر) وسافر بدرخان وعاد متخرجا من جامعة باريس ، دارسا فن السيناريو إلى جانب فن الاخراج .

البداية .. وداد !

وعلى كواهل هذا الرعيل الأول من مبعوثى ستديو مصر قامت نهضة ستديو مصر الذى كانت بداية إنتاجه فيلم (وداد) بطولة ام كلثوم واحمد علام ، وفيه طبق المبعوثون ما درسوه ، ماعدا بدرخان الذى كان قد أعد سيناريو الفيلم وتهيأ لاخراجه وتعاقد عليه لكن الاستديو خاف على الفيلم أن يكون التجربة الأولى للمخرج الجديد بدرخان خاصة وانه فيلم ضخم رصدت له ميزانية ضخمة فأشفقوا أن لا تأتى التجربة الاخراجية الأولى عند حسن الظن . وهكذا أسند اخراج (وداد) لمخرج المانى كان فى مصر اسمه فريتز كرامب بسيناريو بدرخان .

ووالى ستديو مصر — برعاية طلعت حرب — مبعوثيه لتكوين صف جديد من الفنيين المثقفين . وكان الاستديو هو عماد صناعة السينما شجع توجو مزراحى على إنشاء ستديو آخر فى الهرم ثم أنشأ هرانك ناصيبيان الاستديو المسمى باسمه بجوار ميدان رمسيس ثم توالت الاستديوهات .. □

من خطبة فى حفل افتتاح فرع (بنك مصر — سوريا — لبنان) فى طرابلس (٦ ابريل سنة ١٩٣٠)

« ليست الغاية من شركة (بنك مصر — سوريا — لبنان) خدمة اشخاص بل الغاية منها خدمة هذه البلاد عن طريق العمل المالى والاقتصادى ، بتسهيل اسباب التجارة والزراعة والصناعة فيها ، وبتوثيق العلاقات الاقتصادية بينها وبين البلاد المتجاورة وبخاصة بينها وبين القطر المصرى الشقيق . »

عندما انقلبت عداوتنا إلى محبة

يوسف وهبى

محمد فوزى

يوسف وهبى .. هو وحده « مؤسسة فنية » ولقد عاصر إنشاء بنك مصر وعرف طلعت حرب .. ثم اقترب اكثر واكثر عندما أنشىء ستديو مصر .. وبقدر ما كان هناك « تباعد » بين طلعت حرب الذى تبنى فرقة أولاد عكاشة وبين مسرح الأزبكية .. وبين يوسف وهبى صاحب وبطل مسرح رمسيس ، بقدر ما صارت بينهما علاقات وطيدة .. فنية ناجحة .

كيف ؟ ما الذى جرى أيها العميد ؟

● قال يوسف وهبى العائد من لندن منذ أيام بعد رحلة علاج :

كانت العلاقة فى ذلك الزمان ليست على مايرام بينى وبين الاقتصاد الكبير طلعت حرب لانه كان مستاء منى لأننى كنت اعمل بمسرح فرقة رمسيس وكانت فرقة ناجحة منافسة لفرقة عكاشة التى تبناها طلعت حرب وبنى لها مسرح الأزبكية ولكن بعد مرور بضع سنوات من بناء ستديو مصر ، إتصل بى أحمد بدرخان وطلب منى ان اقوم بالتمثيل فى فيلم « عاصفة مع الريح » وعندما نجحت توالت الطلبات من استديو مصر خاصة بعد أن تولى ادارته حسين سعيد وحسنى نجيب ، ومن الأفلام التى مثلتها لحساب الاستديو ونجحت نجاحا شديدا فيلم « غرام وانتقام » ـ مع اسمهان ـ الذى حقق نجاحا ساحقا ـ وايضا فيلم « بيومى افندى » وهذان الفيلمان استطاعا ان يحققا ارباحا تغطى أزمة مالية تعرض لها ستديو مصر .

وقد قمت بعد ذلك بتمثيل فيلم « سيف الجلاد » فى استديو مصر ايضا واكتشفت فى هذا الفيلم الفنان المرحوم محمد فوزى .

ومن هنا توطدت العلاقة بينى وبين الاستديو وكانت مجموعة الفنانين العاملين فيه وأنا معها تقدم كل عام اعمالا سينمائية كبيرة وناجحة .

طلعت حرب والمرأة

رغم ان طلعت حرب من الذين ناصروا خروج المراة المصرية فى ثورة ١٩١٩ الا انه رفض فكرة دخول المراة إلى بنك مصر كموظفة او عاملة وكان يعلل ذلك بان المراة من عاداتها عدم المبالاة وهو يريد ان يكسب ولايخسر منهم وراء إنشاء بنك مصر ولكن .. بتطور الزمن وتغير الظروف إقتحمت المراة بنك مصر فاصبح يضم مئات من العاملات تتقلد بعضهن مناصب كبيرة .

وكانت اول دفعة تعمل فى البنك تضم ٢٠ فتاة وذلك بعد الثورة .. فى سنة ١٩٥٣ ، وعملن فى قسم الكمبيالات والحسابات .

عندما سالت الأرصدة "المجمدة"

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلن جمال عبد الناصر تاميم قناة السويس ، خلال خطابه الشهير بالاسكندرية ، وبعدها تدهورت العلاقات مع إنجلترا وفرنسا وقامت الدولتان مع اسرائيل بشن عدوان على الاراضى المصرية فكانت حرب السويس . وأثناء هذه الفترة الحرجة والمشحونة بالاحداث قامت الحكومة البريطانية برئاسة سير انتونى إيدن بتاميم الاموال العربية واموال شركة القناة المودعة فى البنوك الانجليزية . وهنا كان لبنك مصر موقف لايزال حتى الآن ـ العدد قبل نشر هذه السطور ـ سرا هاما .

لقد كان للبنك حصيلة تقدر بنحو ستة ملايين جنيه إسترلينى فى البنوك الانجليزية ولكى يقوم بتحصيلها طلب من بعض البنوك فى الدول الاوروبية الاخرى تحصيل هذا المبلغ من البنوك الانجليزية بعد ان تحولها إلى عملاتها وتقيدها لبنك مصر . بالفعل تم ذلك فى هدوء فهرب البنك من قرار تجميد الأرصدة .

ذكريات مصطفى أمين

طبق الفول كاد يفصل أحمد سالم

يروى الكاتب الصحفى الكبير مصطفى امين بعضا من طرائف مؤسس بنك مصر فيقول :

من المواقف الطريفة لطلعت حرب .. انه كان يتبنى (احمد سالم) الفنان المشهور فى ذلك الوقت والذى كان موظفا بالبنك .. وكان دائم الدفاع عنه وتبناه إلى ان وصل إلى اعلى المناصب فى البنك .. وكان احمد سالم وفيا معه ..

وذات يوم مرض طلعت حرب وطلب من احمد سالم شراء (طبق فول مدمس) له

مصطفى امين

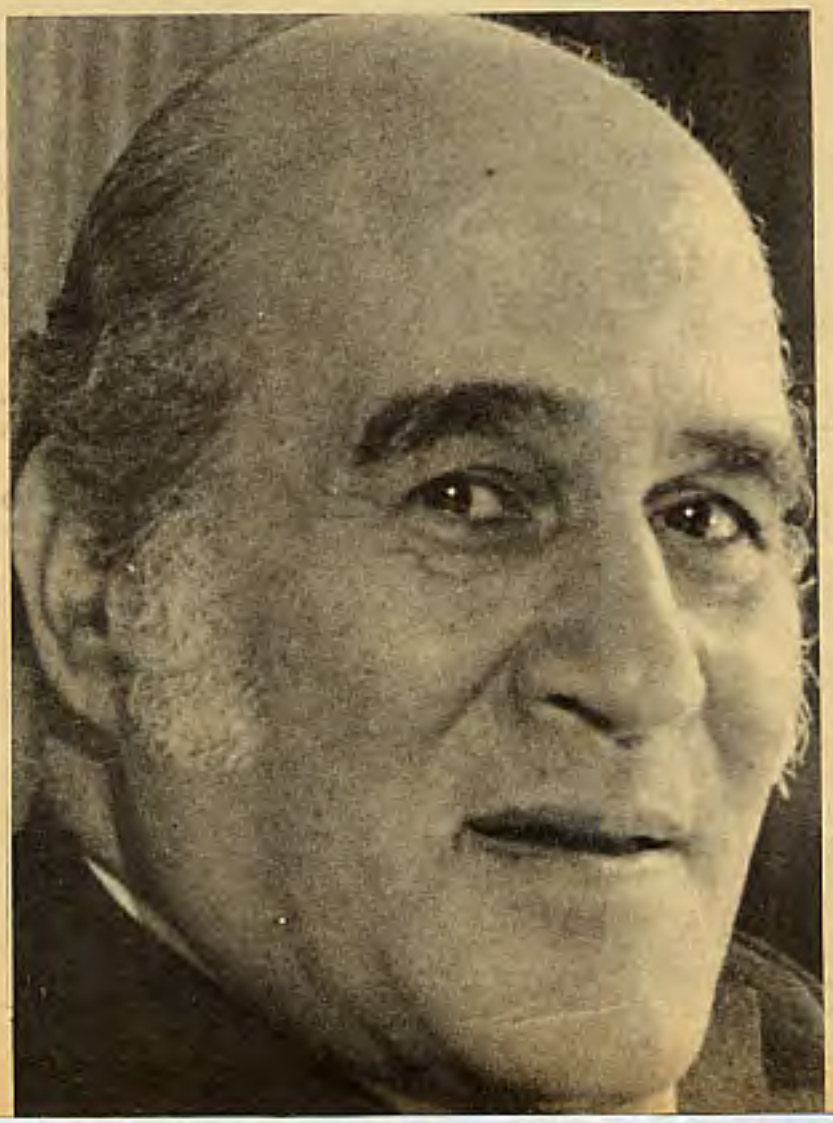

أول مجلس إدارة للبنك

نصت المادة ١٤ من نظام الشركة بان يقوم بادارة هذه الشركة مجلس ادارة مكون من تسعة اعضاء على الاقل ومن خمسة عشر عضوا على الاكثر تنتخبهم الجمعية العمومية . وبوجه الاستثناء عين المؤسسون اعضاء المجلس الاول من المذكورين :

حضرة صاحب المعالي احمد مدحت يكن باشا .
حضرة صاحب السعادة يوسف اصلان قطاوى باشا .
حضرة صاحب العزة محمد طلعت حرب بك .
حضرة صاحب العزة عبد العظيم المصرى بك .
حضرة صاحب العزة عبد الحميد السيوفى بك .
حضرة صاحب العزة اسكندر مسيحة بك .
حضرة الدكتور فؤاد سلطان .
حضرة عباس بسيونى الخطيب افندى .
حضرة الخواجة يوسف شيكوريل .
حضرة صاحب العزة على ماهر بك .

طلعت حرب

دكتور محمد فؤاد سلطان

رؤساء مجالس الإدارة منذ إنشاء البنك حتى الآن

	مدة رئاسة المجلس
احمد مدحت يكن	١٩٣٠ ـ ١٩٤٠
دكتور حافظ عفيفى	١٩٤٠ ـ ١٩٥١
عبد المقصود احمد	١٩٥١ ـ ١٩٥٥
دكتور عبد الحميد الشريف	١٩٥٥
محمد رشدى	١٩٥٥ ـ ١٩٦٩
احمد فؤاد	١٩٦٩ حتى الآن

أحمد يكن

محمد رشدى الرئيس السابق للبنك

نواب رؤساء مجلس الإدارة والأعضاء المنتدبون منذ إنشاء البنك حتى الآن

محمد طلعت حرب	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٠ ـ ١٩٣٩
دكتور فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٣٠ ـ ١٩٤٠
دكتور حافظ عفيفى	عضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥١
عبدالمقصود احمد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
محمد محمود خليل	عضو منتدب	١٩٣٩ ـ ١٩٥٣
محمد رشدى	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
الياس انطواوس	عضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
دكتور عبدالجليل العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
محمود العطال	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
احمد فؤاد	نائب رئيس وعضو منتدب	١٩٥٥ رئيس المجلس حاليا
مهندس سيد أحمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧
محمد عزت فهمى	نائب رئيس	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
محمد زكى العرابى	نائب رئيس	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
محمد نبيل ابراهيم	نائب رئيس	١٩٧٧ نائب رئيس المجلس حاليا

أسماء أعضاء مجلس إدارة بنك مصر منذ إنشائه سنة ١٩٢٠ مرتبة ترتيباً أبجدياً

احمد توفيق البكرى	عضو	١٩٦٠ ـ ١٩٦١
احمد عبدالوهاب	عضو	١٩٢٧
احمد عبوه	عضو	١٩٥٠ ـ ١٩٥٥
احمد فؤاد	رئيس مجلس ادارة	١٩٥٥ رئيس المجلس حاليا
احمد مختار قطب	عضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦
احمد منحت بكن	رئيس مجلس ادارة	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
اسكندر مسيحه	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٣
اسماعيل جاد بركات	عضو	١٩٣٤ ـ ١٩٤٠
اسماعيل صدقى	عضو	١٩٤٠ ـ ١٩٤٦
	ثم من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠	
السيد عبدالرحيم حجازى	مدير عام وعضو	١٩٧٦ عضو المجلس حاليا
الياس انطواوس	عضو منتدب	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢
ثروت عبدالغفار	مدير عام وعضو	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
د . حافظ عفيفى	رئيس مجلس ادارة	١٩٣٩ ـ ١٩٥١
حسن محمد ابوالسعود	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٥٦
حسن مختار رسمى	عضو	١٩٤٦ ـ ١٩٥٥
حسين محمد الجندى	عضو	١٩٥٠ ـ ١٩٥١
خليل على الجزار	عضو	١٩٤٢ ـ ١٩٥٨
سعد زغلول عباس العارف	مدير عام وعضو	١٩٧٧ عضو المجلس حاليا
سلطان محمود بهنسى	عضو	١٩٣٢ ـ ١٩٣٢
سيد احمد مرعى	عضو منتدب	١٩٦٣ ـ ١٩٦٧
عباس بسيونى الخطيب	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٠
عبدالجليل ابراهيم العمرى	عضو منتدب	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
عبدالحميد السيوفى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣١
عبدالحميد الشريف	رئيس مجلس ادارة	١٩٥٤ ـ ١٩٥٥
عبدالحميد عبد الحق	عضو	١٩٤٢
	ومن ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨	
عبد الحي خليل	عضو	١٩٢٥ ـ ١٩٤٠
د . عبدالرازق محمد حسن	عضو	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥
عبدالرحمن فهمى	عضو	١٩٤١ ـ ١٩٤٦
عبدالعظيم المصرى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٦
عبدالفتاح اللوزى	عضو	١٩٢٥ ـ ١٩٤٠
عبدالقوى احمد	عضو	١٩٤٠
عبدالمقصود احمد	رئيس مجلس ادارة	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
على اسلام	عضو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٥
على امين يحيى	عضو	١٩٧٩ ـ ١٩٥٨
على بدوى	عضو	١٩٥٦ ـ ١٩٦١
على ماهر	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٥
	ومن ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢	
عيسوى حسن زايد	عضو	١٩٣٢ ـ ١٩٣٧
فؤاد سلطان	عضو منتدب	١٩٢٠ ـ ١٩٤٠
فؤاد سليم الحجازى	عضو	١٩٣٧ ـ ١٩٣٩
د . فؤاد هاشم	عضو	١٩٧٦ عضو المجلس حاليا
كامل ابراهيم	عضو	١٩٣٤
	ومن ١٩٣٦ ـ ١٩٤١	
محمد امين شهيب	عضو	١٩٤١ ـ ١٩٥٥
محمد بدران محمد	عضو	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
محمد بهى الدين بركات	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٤٠
محمد توفيق خليل	عضو	١٩٤١ ـ ١٩٥٥
محمد حمزة عليش	عضو	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢
محمد رشدى	رئيس مجلس ادارة	١٩٥٠ ـ ١٩٦٩
محمد زكى الابراشى	عضو	١٩٤٠ ـ ١٩٤٥
محمد زكى العرابى	نائب رئيس	١٩٧٢ ـ ١٩٧٩
محمد صادق الطوبجى	مدير عام وعضو	١٩٦٦ ـ ١٩٦٩
محمد طلعت حرب	نائب رئيس	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
محمد عبدالوهاب انور	مدير عام وعضو	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧

عبدالمقصود احمد

من خطبة فى المادبة التى اقيمت لطلعت حرب فى بيروت [اوائل يولية سنة ١٩٢٥]

« فكر المصريون حوالى سنة ١٩١٠ فى انشاء بنك قومى مصرى ، ووقف عملهم عند حد التفكير ، فى حين ان ذوى المصالح المعارضة كانوا يثبطون همتهم ، ويبالغون فى تصعيب الامر عليهم ، ويشككونهم فى قدرتهم عليه ، ويخيفونهم بشبح الفشل المحقق فيه ، غير ان نفرا قليلا من المصريين اظهر من قوة الارادة وصلابتها ما ساعد على اخراج المشروع من حيز التفكير الى حيز التنفيذ فى صيف سنة ١٩٢٠ .

وجد بنك مصر عند نشأته برأسمال صغير لا يجاوز ثمانين الف جنيه فتهكم عليه كثير من الاجانب ، وتوقعوا له الخيبة بعد حين ، غير ان ارادة القائمين به ثبتت بحق عند صلابتها ، فمازالت تعالج الصعوبات واحدة بعد اخرى حتى كمل البنك فى استعداده ، واصبح حائزا ثقة العموم ومن بينهم طائفة كبيرة من عملائه الاجانب .

بنك مصر جدير بان يساق مثلا فى كل بلد من بلاد الشرق ودليلا ناهضا على ان الارادة القومية قادرة على تذليل الصعاب من الامور ! .

...ارة بنك مصر

...رتبة ترتيبا أبجديا

	... رئيس	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
	...ضو	١٩٧٧ عضو المجلس حاليا
	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
	عضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٦
	عضو	١٩٥١ ـ ١٩٥٥
	...لم وعضو	١٩٨٠ عضو المجلس حاليا
	عضو	١٩٥٣ ـ ١٩٥٧
	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٤٣
	...ب رئيس	١٩٧٧ عضو المجلس حاليا
	...لم وعضو	١٩٦٩ ـ ١٩٧١
	...لم وعضو	١٩٦٢ ـ ١٩٦٥
	...ب رئيس	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
	عضو	١٩٥٦ ـ ١٩٥٨
	عضو	١٩٣٩ ـ ١٩٥٥
	...لم وعضو	١٩٧٢ ـ ١٩٧٣
	...لم وعضو	١٩٧١ ـ ١٩٧٢
	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١
	عضو	١٩٤٥ ـ ١٩٥٥
د . مصطفى كمال طه	عضو	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧
مصطفى فريد خليفة	عضو	١٩٦٤ ـ ١٩٦٩
مصطفى ماهر	عضو	١٩٣٠ ـ ١٩٣٢
يوسف احمد الجندى	عضو	١٩٤١
يوسف اصلان قطاوى	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٢٤
		١٩٣٧ ـ ١٩٤٠
يوسف شيكوريل	عضو	١٩٢٠ ـ ١٩٣٩
يوسف مرقص حنا	عضو	١٩٥٥ ـ ١٩٦١

عبدالحميد الشريف

ممثلو العاملين بمجلس الإدارة

محمد على الشربينى	١٩٦٢ ـ ١٩٧١
محمد نبيل محمود وهبى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٦
محمد عبد المنعم البترى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
منصور لطيف	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
على عادل الشواربى	١٩٧٤ ـ ١٩٧٥
محمد الشيخ عبد العال	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمد عبد الوهاب العشماوى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦
محمود ابراهيم النيجى	١٩٧٥ ـ ١٩٧٦

مجلس إدارة البنك منذ عام ١٩٧٠ حتى الآن

احمد فؤاد
رئيس مجلس الادارة الحالى
١٩٥٥

محمد يوسف البيطاش	١٩٦٩ ـ ١٩٧١
محمد بلبان محمد	١٩٦٦ ـ ١٩٧٠
دكتور عبد الرازق محمد	١٩٦٩ ـ ١٩٧٥
محمد حمزة عليش	١٩٧٠ ـ ١٩٧٢
محمد عزت فهمى	١٩٧١ ـ ١٩٧٦
محمود فهمى رزق	١٩٧١ ـ ١٩٧٢
محمود عبد العزيز شرارة	١٩٧٢ ـ ١٩٧٣
محمد عبد الوهاب نور	١٩٧٢ ـ ١٩٧٧
محمد زكى العرابى	١٩٧٣ ـ ١٩٧٩
ثروت عبد الغفار	١٩٧٥ ـ ١٩٧٧
السيد عبد الرحيم حجازى	١٩٧٦ عضو المجلس حاليا
دكتور مصطفى كمال طه	١٩٧٦ ـ ١٩٧٧
دكتور فؤاد هاشم	١٩٧٦ عضو المجلس حاليا
سعد زغلول عباس العارف	١٩٧٧ عضو المجلس حاليا
محمد نبيل ابراهيم	١٩٧٧ نائب رئيس المجلس حاليا
دكتور محمد عباس حجازى	١٩٧٧ عضو المجلس حاليا
محمد محمود القزاز	١٩٨٠ عضو المجلس حاليا

ميزانيات إجمالية مقارنة

جنيه

	١٩٢٠	١٩٢١	١٩٢٢	١٩٢٣	١٩٢٤	١٩٢٥	١٩٢٦	١٩٢٧	١٩٢٨	١٩٢٩	١٩٣٠
الأصول											
النقدية فى الصندوق وفى البنوك	٢١٠٩٨٠	٢١٣٦٧٧	٣٥٠٥٢٠	٨٢٥٦٣١	١٠٠٣٤٤٥	٨٧٨٣١٨	١٣٦٠٨٠٣	١٣٨٠٨٨٧	١٧٥٢٤٨٣	١٤٠٦٧٠٤	١٤١٧١١٥
محفظة الأوراق المالية	٣٢٩٩٦	٢١٣٢٠	٥٤٩٩٢	١٦٨٧٢٠	١٨٠٥٦٩	٢٤٤٠٦٦	٣٤١٨٤٢	٦٤٩٢٣٤	٨٨٦٨٧٩	١١١٤٣٦٣	١٢٤٠٤١٦
سلف	١٧٧٦٢	٣٤٨٧٨٥	٨٥٨٦١٧	١١٧٣٦٨١	٢٠٨٩٣٣٩	٣٠٥٣٧٨٤	٣٦٥٣٠٣٠	٤٩٣٧١٧٣	٥٦٨٣٨٩٦	٦٥٣٠٩٤٥	٦٣٣٧٦٩٩
حسابات مدينة متنوعة	٢٢٧٠٤	٢١٢٦٢	٣٣٦٠٧	٣٢١٢٥	٤٤٤٦٨	١٢١٦٣٣	١٣٧٠٠٥	٢٩٤٠٦٩	٣١٤١٢٤	٣٤٤٣٥٧	٣٧٦٥٨٧
مجموع الأصول	٣٨٤٤٤٢	٦٠٥٠٤٤	١٢٩٧٧٣٦	٢٢٠٠١٥٧	٣٣١٧٨٢١	٤٢٩٧٨٠١	٥٤٩٣١٨٠	٧٢٦١٣٦٣	٨٦٣٧٣٨٢	٩٣٩٦٣٦٩	٩٣٧١٨١٧
بنود حسابات نظامية (*)	٢٥٤٤٠٣	٨٠٩٦٠	٧٥٠٣٢	٣٥٢٥٧٦	٥٢٢٥١٥	٩١١٥٧٨	١٢٣٠٤٣٧	٩٩٢٤٧٥	١٠٤٢٧٥١	١١١٧٧١٠٤	١٥٤٢١٥٤
مجموع الميزانية	٤٠٩٨٤٥	٦٨٦٠٠٤	١٣٧٢٧٦٨	٢٥٥٢٧٣٣	٣٨٤٠٣٣٦	٥٢٠٩٣٧٩	٦٧٢٣٦١٧	٨٢٥٣٨٣٨	٩٦٨٠١٣٣	١٠٥٧٣٤٧٣	١٠٩١٣٩٧١
الخصوم											
رأس المال	١٧٥١٠٨	٢٠٠٥٢٨	٢٦٩١٨٤	٣١٣٢٢٨	٤٧٤٩٢٤	٧٢٠٠٠٠	٧٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	—	—	١٦٢٣	١٤٦٦٠	٣٠٩١٢	١٣٧٠٤١	١٦٢٨٧٩	٣٢٤٦٣٥	٣٤٨٢٠٣	٣٧٣١٠٢	٣٩٨٠٥٠
الودائع	٢٠٠٩٦٠	٤٠٥٤٠٦	٩٨١٢١٨	١٧٦٩٣٠٦	٢٦٢٣٩٥٣	٣١٨٩٩١٩	٤٤٢٤٧٠٧	٥٥١٧٨١٧	٦٨٧٢٥٨٤	٧٤٨٧١٥٤	٧٤٩٤٦٤٦
حسابات دائنة متنوعة	٣٧٣٤	١٨٤١٨	٤٦٣٣٧	١٠٦٤٤٨	١٦٨١٤٣	٢٤٢٣٩٠*	٢٩٤٤٦٢	٣٦٠١٦٢	٤١٠٤٣٨	٤٥٥٨٣٠	٤٥٤٣٨٧
مجموع الخصوم	٣٧٩٨٠٢	٦٢٤٣٥٢	١٢٩٨٣٦٢	٢٢٠٣٦٩٢	٣٢٩٧٩٣٢	٤٢٨٩٣٥٠	٥٦٠٢٠٤٨	٧٢٠٢٦١٤	٨٦٣٦٢٢٥	٩٣١٦٠٨٦	٩٣٤٧٠٨٣
بنود حسابات نظامية (*)	٣٠٠٤٣	٦١٦٥٢	٧٤٤٠٦	٣٤٩٠٤١	٥٤٢٤٠٤	٩٢٠٠٢٩	١١٢١٥٦٩	١٠٥١٢٢٤	١٠٤٣٩٠٨	١٢٥٧٣٨٧	١٥٩٦٨٨٨
مجموع الميزانية	٤٠٩٨٤٥	٦٨٦٠٠٤	١٣٧٢٧٦٨	٢٥٥٢٧٣٣	٣٨٤٠٣٣٦	٥٢٠٩٣٧٩	٦٧٢٣٦١٧	٨٢٥٣٨٣٨	٩٦٨٠١٣٣	١٠٥٧٣٤٧٣	١٠٩١٣٩٧١
الأرباح والخسائر											
إيرادات	٨٧٢٨	٣٨٦٥٢	٧٠٧٢٧	١١٩٦٣٨	١٦٤٧٧٧	٢١٥٨٠٣	٢٤١٤٤٥	٢٧٩٠٨١	٢٩٥٣٤٩	٣٠٢٢٩٥	٢٧٣١٥٨
مصروفات	٥٤٧٩	٢٢٤٢٣	٤٠٣٥٥	٥٧١١٧	٧٨٤٧٩	١٠٧٤٢٧	١٢٣٨٩٧	١٤٣٤٠٩	١٤٦٣٥٣	١٥٢٨٠٧	١٥٨٢٣٢
	٣٢٤٩	١٦٢٢٩	٣٠٣٧٢	٦٢٥٢١	٨٦٢٩٨	١٠٨٣٧٦	١١٧٥٤٨	١٣٥٦٧٢	١٤٨٩٩٦	١٤٩٤٨٨	١١٤٩٢٦

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

ميزانيات اجمالية مقارنة

(جنيه)

	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠
الأصول									ميزانيات غير منشورة	
النقود بالصندوق وفى البنوك	١٠٧٥٩٥٣	١٢٦٤٥٤٢	١٦٣٩١٥٨	١٤٧٣٩٧٤	١٨٢٠٧٢٧	٢٩٥٨٤١٢	٣٢٠٩٦٩٧	١٩٦٣٢١٩		
محفظة الأوراق المالية	١١٨٩٠٥٥	١٤٦٩٩٥٩	١٥٣٦٨٦٩	١٩٨١٢٢٣	٢٢٢٢٧٨٤	٣٠٨٤٥٥١	٣٧١٤٠٥٩	٣٨٧٦٠٧٤		
سلف	٧٩٧٢٣٢٥	٨٣١٨٦٩٣	٨٧٢٥٤٨٦	٩٣٨٠٩٠٦	١٠٥٨٥٢٧٣	١٠٦٣٣١٥٣	١١١٠٩٦٨٢	١٢٤٧٨٢٨٥		
حسابات مدينة متنوعة	٣٨١٦٩٧	٣٧١٤٥٢	٣٧٠٦١٥	٣٧٤٠٨٣	٣٦٢٨١٩	٤٣٧٨٠٩	٤٢٢٤٣٤	٤٢٣٣٨١		
مجموع الأصول	١٠٣١٩٠٣٠	١١٤٢٤٦١٦	١٢٢٧٢١٢٨	١٣٢١٠١٨٦	١٤٩٩١٦٠٣	١٧١١٣٩٢٤	١٨٤٥٥٨٧٢	١٨٧٤٠٩٥٨		
بنود حسابات نظامية (*)	٢٠٧٣٩٤٩	١٧٠٠٩٣٢	١٨٨٥٨٣٦	١٧٧٧٢٠٣	٢٠٧٥٨٠٥	٢١٨٦٩٠٢	٢٦٥٥٥١١	٢٧٠٣٦٢٣		
مجموع الميزانية	١٢٣٩٢٩٧٩	١٣١٢٥٥٤٨	١٤١٥٧٩٦٤	١٤٩٨٧٣٨٩	١٧٠٦٧٤٠٨	١٩٣٠٠٨٢٧	٢١١١١٣٨٣	٢١٤٤٤٥٨٢		
الخصوم										
رأس المال	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠		
الاحتياطيات	٤١٧٠٤٣	٤٤٨٠٢٤	٤٨٧٠٦٣	٥٢١٢٥٤	٥٥٥٧٣٢	٥٩٠٣٥٢	٦٢٤٤٤٦	٧٦٥٤٧١		
الودائع	٧٣٦١٣٧٥	٨٤٩٥٧٩١	١٠٥٢٧٥٦٥	١١٣٧٤٦٢٢	١٣١٧٢٠٢٤	١٥٣٥٢١٨٢	١٦٨٢٠٤٨٢	١٧٢٠٠٦٢٣		
حسابات دائنة متنوعة	١٤٥٣٨٩٨	١٤٥٨٧٣٩	٦١٠٩٩٩	٦٧٠٥٥٨	٧٠٦٣٤٨	٦٦٢١٢٨	٧٢٧٠٩٨	٦٣٩٠٣١		
مجموع الخصوم	١٠٢٣٢٣١٦	١١٤٠٢٥٥٤	١٢٦٢٥٩٢٧	١٣٥٩٦٦٤٣٤	١٥٤٣٤١٠٤	١٧٦٠٤٩٦٢	١٩١٧٢٠٢٦	١٩٦٠٥١٢٥		
بنود حسابات نظامية (*)	٢١٦٠٦٦٣	١٧٢٢٩٩٤	١٥٣٢٣٣٧	١٤٢٠٩٥٥	١٦٣٣٣٠٤	١٦٩٦١٦٥	١٩٣٩٣٥٧	١٨٣٩٤٥٧		
مجموع الميزانية	١٢٣٩٢٩٧٩	١٣١٢٥٥٤٨	١٤١٥٧٩٦٤	١٤٩٨٧٣٨٩	١٧٠٦٧٤٠٨	١٩٣٠٠٨٢٧	٢١١١١٣٨٣	٢١٤٤٤٥٨٢		
الأرباح والخسائر										
إيرادات	٢٨٤١٢٩	٢٨٠٩٨٨	٢٨٦٥٦٦	٢٩٦٠٧٤	٣١١٧١٢	٣١٢٦٧٢	٣١١٩٦٦	٣١١٤٠٢		
مصروفات	١٤٩٣١٢	١٤٠٦٠٣	١٤٤٦٥٦	١٥١٢٨٦	١٦٥٥١٦	١٧١٧٣٥	١٨١٧١٢	١٨٦٩٤٦		
	١٣٤٨١٧	١٤٠٣٨٥	١٤١٩١٠	١٤٤٧٨٨	١٤٦١٩٦	١٤٠٩٣٧	١٣٠٢٥٤	١٢٤٤٥٦		

(*) بنود حسابات نظامية يجب عدم تعليتها حسب الأصول المحاسبية الحديثة .

ميزانيات اجمالية مقارنة

(جنيه)

	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧	١٩٤٨	١٩٤٩	١٩٥٠
الأصول										
النقود بالصندوق وفى البنوك	٣٠٧٧٩٦٣	٦٥٣٦٨٧٥	٩٢١٢٣٦٢	١٢٠٣١٢٨٧	٢٦٤٨٤٦٤٢	٣٠٦١٧٦٥٩	٢٨٩٠٨٧٣٣	٢٤٣١٣٧٠٣	١٤١٠٩٦٥٠	٢٣٠٠١٧٢٣
محفظة الأوراق المالية	٤٥٠٠٢٤٠	٥١٤١٣٢٨	٧٨٦٢٩١٤	١٢٢١٨٣٧٦	١١٨٢١٩٩٠	١٤١١٨٢٤١	١٤٢٤٤١٦٢	١٢٩٠٢٩٣٤	١٢٣٥٠١٤٨	٧٩٣٨٠١٢
سلف	٧٢١٩٨٦٥	٨٤٣٠٤٢٨	٨٣٩٣٠٧٨	١١٨٤٢٥٩٣	١٢٨٦٥٩٥٩	١١٣٦٩٨٣٢	١٥٦٥٠٤٩٩	٢٦٧٨٩٣٨٠	٣٣٦٧٠٦٨١	٣٢٠٣١٣١٧
حسابات مدينة متنوعة	٧٠٤٩٢٨	٧٧٤٩٢٦	٦٩٨٦٣٥	٧٥٥٣٧٥	٧١٢٦٠٣	٧٨٩٩٦٥	٥٧٠١٧١	٩٤٦٠٩٢	٣٢٥٦٥٤٩	١٤٧٧٣١٩
مجموع	١٥٥٠٢٩٩٦	٢٠٨٨٣٥٥٧	٢٦١٦٦٩٨٩	٣٦٨٢٧٦٣١	٥١٨٨٥١٩٤	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥٩٣٧٣٥٦٥	٦٤٩٥٢١٠٩	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٤٤٨٣٧١
الخصوم										
رأس المال	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الاحتياطيات	١١٧٤٩٣	١٦٨٩٩٦	٥٠٥٤٤٩	١١٣٨٠٠٩	١٨٦٠١٠٧	٢٧٩٠٢٠٩	٣١٨٥٠٤٩	٣٥٥٧٤٩٢	٣٨٩٣٦٨٣	٤٢٢٥٢٣٢
الـــــودائـــــع	١٣٨٨٤٠٩	١٨٤٥٧٨١٥	٢٢٩٦٦٧٥٧	٣٢٨٨٣٢٩٠	٤٦٩٠٥٦٤٥	٥٠٥٢٨٧١٩	٥١٨٨٠١٩٩	٥٧٠٦٠٨٥٨	٥٤٥١٩٦٠٥	٥٤٦٤٣١٣٢
حسابات دائنة متنوعة	٥٠١٠٩٤	١٢٥٦٧٤٦	١٦٩٤٧٨٣	١٨٠٦٣٣٢	٢١١٩٤٤٢	٢٥٧٦٧٦٩	٣٢٠٨٣١٧	٣٣٣٣٧٥٩	٣٩٧٣٧٤٠	٤٥٨٠٠٠٧
مجموع	١٥٥٠٢٩٩٦	٢٠٨٨٣٥٥٧	٢٦١٦٦٩٨٩	٣٦٨٢٧٦٣١	٥١٨٨٥١٩٤	٥٦٨٩٥٦٩٧	٥٩٣٧٣٥٦٥	٦٤٩٥٢١٠٩	٦٣٣٨٧٠٢٨	٦٤٤٤٨٣٧١
الأرباح والخسائر										
إيرادات	٧٨٦٣١٢	٧٦٨٨٩٦	١٠٥٢١٤٩	١٢٣٨٧٣٢	١٤٢٧٨٥٧	١٤٠٦٩٦٨	١٣٨٦٣٩٩	١٦٢٩٣٠٥	١٧٢٠٠٥١	١٧٨٢٩٣١
مصروفات	٥٥١٣٠٧	٣٣٠٩٥٨	٤٦٢٧١٢	٥٣٩٦٤٠	٦٨٢٤٨٧	٥٧٠٩٢٦	٦١٠٣١١	٨٥١٥٢٢	٩٣٧٥٠٣	٩٩٥٢٧١
	٢٣٥٠٠٥	٤٣٧٩٣٨	٥٨٩٤٣٧	٦٩٩٠٩٢	٧٤٥٣٧٠	٨٣٦٠٤٢	٧٧٦٠٨٨	٧٧٧٧٨٣	٧٨٢٥٤٨	٧٨٧٦٦٠

الخمسينات

ميزانيات اجمالية مقارنة

(جنيه)

	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الأمـــــوال	٢٥٣٣١٨١٩	١٧٢٨٩٨٩٣	١٧٢٨٧٨٥٩	١٣٥٧٨٩٤٨	٢٤٥١٨٧٣٢	١٥٢٥٣٢٢٥	٢٣٠٧٩٠٥١	٢١٩٣٨٧٣١	٢١٠٢٥٢٤٠	١٧٤٤٦٩٣٤
النقود بالصندوق وفى البنوك	٨٣٥٨٦٤٤	١٠٥٢٣١٩١	١٠٩٣٠٤١٧	١٠٢١٦٢٥٧	١١٣٣٢٨٢١	١٦٦٤٣١٩٦	١٢٦٢٣٠٦٠	١٩٣٢١٨٣٢	٢٣٦٠٨٧٩٤	٣٢٠٩٠٤٠٧
محفظة الأوراق المالية	٣٦٣٩٥٥٩٤	٣٧٤٣٦٠٢١	٣٥٣٠٨٣٤٤	٤٨٥٤٠٤٥٨	٤٢٥٥٤٠١٦	٦١٩٥٦٦٩٩	٥٧٥١٧٧٦٦	٦٥٦٩٢٦٠٥	٧٩١١٩٤٨٦	٨٤٥٩٢٠٣٠
سلف	١٧٩٣٤٣٧	١٤٢٣٢٦٣	١٦٧٨١٩٠	١٤٧٤٤٢٢	١٧١١٥٣٧	٢٠١٥٧٩٢	٢١٠٠٩٦٥	٣٥٦٦٨١٩	٣٥٥٧٦٨١	٣٨٧٥٣٧٢
حسابات مدينة متنوعة										
المجموع	٧١٨٧٩٤٩٤	٦٦٦٧٢٣٣٨	٦٥٣٠٤٨١٠	٧٣٨١٠٠٨٥	٨٠١١٧١٠٦	٩٥٨٦٨٩٦٢	١٠٠٣٢٠٨٤٢	١١٠٥١٩٩٩٢	١٢٧٣١١٢٠١	١٣٨٠٠٤٧٤٣
الخصـــــوم	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠
رأس المال	٤٥٣٤٦١١	٤٨٤٧٢٦٤	٥١٦٠٥٦٠	٥٤٦٣٠٥١	٥٧٩٨٢٨٤	٦١٠٠٢٥٢	٦٣٦٢١٢٣	٦٦٦١٦٥٩	٧١١٣٨٤٤	٧٦١٣٨٤٤
الاحتياطيات	٦١٦١٠٢٨٣	٥٨٠٨٠٠٢٠	٥٦٤١٢٦١٠	٦٣١٥٦٨٩١	٦٩٠٢٠٨٣١	٨١٣١٢٠٨٣	٨٥٢٢٧٥٩٢	٩٤٨٠٠٥٧٢	١٠٩٣٩٣٢٤٩	١٢٠٠٠٨٤٣٣
الـــودائـــع	٤٧٣٤٦٠٠	٢٧٤٥٠٥٤	٢٧٣١٦٤٠	٤١٩٠١٤٣	٣٢٩٧٩٩١	٦٤٥٦٦٣٢	٦٧٣١١٢٧	٧٠٥٧٧٦١	٨٨٠٤١٠٨	٨٣٨٢٤٦٦
حسابات دائنة متنوعة										
المجموع	٧١٨٧٩٤٩٤	٦٦٦٧٢٣٣٨	٦٥٣٠٤٨١٠	٧٣٨١٠٠٨٥	٨٠١١٧١٠٦	٩٥٨٦٨٩٦٧	١٠٠٣٢٠٨٤٢	١١٠٥١٩٩٩٢	١٢٧٣١١٢٠١	١٣٨٠٠٤٧٤٣
الأرباح والخسائر	١٩١٠٦٠٨	٢٠٢٤٧٥٦	١٨٩٥٠٠١	٢١٢٣٤٦٤	٢٤٢٩٦٦٧	٢٦٣٦٤٥٢	٢٩١١١٣٢	٣٢٤٨٧٢٤	٣٥٥٥٦٦٤	٣٧٧٥١٧٠
إيرادات	١١١٥٠٥٧	١٢٢٧٦٥٩	١١٢٣٩٣٩	١٣٢٧٠٥١	١٦١٢٦٩٦	١٩٢١١٠١	٢١٠٥٠٢١	٢١٩٩٠٥٢	٢٤٦٣١٩٤	٢٩٤٠١٧٢
مصروفات										
	٧٩٥٥٥١	٩٧٠٩٧	٧٧١٠٦٢	٧٩٦٤١٣	٨١١٩٧١	٧١٥٣٥١	٨٠٦١١١	١٠٤٩٦٧٢	١٠٩٢٤٣٠	١١٣٤٩٩٨

الستينات

ميزانيات اجمالية مقارنة

(جنيه)

	١٩٦١	١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠
الأصول										
النقود بالصندوق وفى البنوك	١٥٨١٠٩١٣	١٨٥٧٧٧٢٧	٢٣٩٤٨٣١٣	٤٣٧٢٣٢٣٨	٣٣٠٠٦١١٥	٦٠٠٥٦٧٧٧	٦٠٩١٦٥٦٥	٤٨٤٣٠١٢٥	٦٨٠٤٠٣٩١	
محفظة الأوراق المالية	٣٣٣٥٩٨٥٠	٣٦٣١٧٢٧١	٣٧٢٥٧٦٥٧	٥٠٧٥٩٨٩٥	٤٩٨٩٦١٩٠	٥٣٩١١٨٦٧	٤٨٦٥٤٧٢٩	٤٩١٠٢٨٢٣	٣٨٧٦٦٠٦٣	
ساف	٧٩١٣٥٩٩٤	٦٠٠١٢٣٣٢	٧٣٨٠١٤٦٦	٩١٦٩٢٥٥٧	٨٧٤٠٨٣٢٧	٨١٢٤٤١١٩	٨٥٢٦٥٤٨١	٨٠٩٢٣٦٣٤	٩٥٤٧٤٢٠١	
حسابات مدينة متنوعة	٩٩٩٧٤٣٩	١١٣٥٤١١٤	١٣١٦٩١٣٩	٧٢٢٠٣٣٨	١٦٤٥٩٩٤١	١٠٩١٥٥١٦	١٤٨٠٢٨٩٦	١٣٠٧٧١٠٩	١٥٥١٣٦٨٤	
المجموع	١٣٨٣٠٤١٩٦	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٨٦٧٧٠٥٧٣	٢٠٦١٢٨٢٧٩	٢٠٩٦٣٩٦٧١	١٩١٥٣٣٦٩١	٢١٧٧٩٤٣٣٩	
الحصوم										
رأس المال	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	
الاحتياطيات	٨١١٣٨٤٤	٨٣١٦٦٨٣	٨٤٢٠٧٦٣	٨٥٨٢٠١٩	٨٧٤٤٩٣٣	٨٧٩٩٣٠٨	٨٨٧٤٤٤١	٨٩٦٠٩١٧	٩١١١٨٩٧	
الـــــدائـــــع	١٢٦٩١٠٧٩	١٠١٤٧٧٧٠٥	١٢٠٧٨٧١٨٨	١٢٤٥٠٩٠٨٤	١٢٣٩٤٥٤٨٨	١٣٨٥٠٧٤٥٤	١٤٤٥١٤٨٢٧	١٤٧٤٤٣٤٦٠	١٧٣١٣٥١٢٣	
حسابات دائنة متنوعة	١٥٤٩٩٢٧٣	١٤٤٦٧٠٥٦	١٦٩٦٨٦٢٤	٥٨٣٠٤٩٢٥	٥٢٠٨٠١٥٢	٥٦٨٢١٥١٧	٥٤٢٥٠٤٠٣	٣٣١٢٩٣١٤	٣٣٥٤٧٣١٩	
المجموع	١٣٨٣٠٤١٩٦	١٢٦٢٦١٤٤٤	١٤٨١٧٦٥٧٥	١٩٣٣٩٦٠٢٨	١٨٦٧٧٠٥٧٣	٢٠٦١٢٨٢٧٩	٢٠٩٦٣٩٦٧١	١٩١٥٣٣٦٩١	٢١٧٧٩٤٣٣٩	
الأرباح والخسائر										
إيرادات	٣٨٨٩٠٩٣	٣٢١١٤٣٦	٦٧٩٥٥٤٤	٩٤٣٧٥٧٩	٩٩٢٢١١٤	٨٢٢٦٠١٠	٧٩٦١٥١٨	٨٥٨٩٦٤٦	٩٥٩٦٨١٣	
مصروفات	٢٥٣٦٨٣١	٢٥١٧٥٥٨	٥٧٢٠٥١٣	٨٠٣٠١٨٢	٨٨١٠٤٠٨	٧٤٧٤٦٧٧	٦٥١٩٦٦٢	٧٠٧٩٨٤٧	٧٩١٢٥٨٥	
	١٣٥٢٢٦٢	٦٩٣٨٧٨	١٠٧٥٠٣١	١٤٠٧٣٩٧	٨١١٧٠٦	٧٥١٣٣٣	١٤٤٤٨٥٦	١٥٠٩٧٩٩	١٦٨٤٢٢٨	

... وهذه هى صورة البنك فى السبعينات

الميزانيات الاجمالية المقارنة

الأصول	٧٠/٦/٣٠	٧١/٦/٣٠	٧٢/١٢/٣١	٧٣/١٢/٣١	٧٤/١٢/٣١
ارصدة بالصندوق ولدى البنوك	٨٧١٣٣	٩٤٩٨٣	١٢٧٥٩٥	١٦٢٤٠١	١٩٠٦٧٥
اوراق مالية واستثمارات	٤٠٢٦٣	٣٢٤٧٢	٤٥٣٧١	٤٦١٨٠	٦٦٧١٠
قروض وسلفيات واوراق تجارية مخصومة	٨٢٦٩٥	٩٣٩١٤	٢١٤٠٨٤	٢٠٩٠٧١	٢٧١٠٥١
اصول ثابتة وحسابات مدينة اخرى	١٨٩٥٧	١٨٨٧١	١٠٤٨٤	١٠٤٤٥	٨٨٨٩
اجمالى الاصول	٢٢٩٠٤٨	٢٤٠٢٤٠	٣٩٧٥٣٤	٤٢٨٠٩٧	٥٣٧٣٢٥
الخصوم					
راس المال	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الاحتياطات	٩٢٨٠	٩٤٧٤	١٢٧٧٦	١٣٣٥٦	١٤٤٩٨
الودائع	١٨٥٢٢٣	١٩٦٥٢٩	٣٣٣٠٦٢	٣٧٢٥٩٧	٤٥٢٩٢٥
حسابات دائنة متنوعة	٣٢٥٤٥	٣٢٢٣٧	٤٧٦٩٦	٣٨١٤٤	٦٥٩٠٢
اجمالى الخصوم	٢٢٩٠٤٨	٢٤٠٢٤٠	٣٩٧٥٣٤	٤٢٨٠٩٧	٥٣٧٣٢٥

الأصول	٧٥/١٢/٣١	٧٦/١٢/٣١	٧٧/١٢/٣١	٧٨/١٢/٣١	٧٩/١٢/٣١
ارصدة بالصندوق ولدى البنوك	٢٦٧٧٣٥	٣٢٨٦٥٢	٤٦٣٦٣٣	٥٤٤٠٦٩	٧٠٨٦٤٧
اوراق مالية واستثمارات	٨٥٣٦٦	١٠٠٩٣٣	٨٥٣٢٩	١٥٠٧٣١	١٥٢٠٢٠
قروض وسلفيات واوراق تجارية مخصومة	٣٠٤٧٥٩	٤٥٦٥٧١	٦٠٣٦٦١	٧٦١٣٦١	٩٩٨٥٨٥
اصول ثابتة وحسابات مدينة اخرى	١٢٤٨٩	١٢٥٠٥	٢٤٠١٩	٢٦٣٠١	٣١٠٦٠
اجمالى الاصول	٦٧٠٣٤٩	٨٩٨٦٦١	١١٧٦٦٤٢	١٤٨٢٤٦٢	١٨٩٠٣١٢
الخصوم	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٠٠٠
راس المال	١٦١٠٦	١٨٥٤٨	٢٢٢٤٣	٢٨٧٩٥	٣٨٠٢٠
الاحتياطيات	٥٧٨٠٩٧	٦٦٩١٧٢	٨٨٧٦٣١	١٠٣٥٦٣٦	١٣٤٤٩٣٠
الودائع	٧٢١٤٦	٢٠٦٩٤١	٢٦١٧٦٨	٤١١٠٣١	٤٩٧٣٦٢
حسابات دائنة متنوعة					
اجمالى الخصوم	٦٧٠٣٤٩	٨٩٨٦٦١	١١٧٦٦٤٢	١٤٨٢٤٦٢	١٨٩٠٣١٢

الرئيس السادات يشيد ببنك مصر

فى عيد العمال اول مايو عام ١٩٨٠ اشاد الرئيس السادات ببنك مصر فقال فى خطابه :
« بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم الى اليوم بأروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا »

الرئيس انور السادات

بعد مضى عام واحد على ثورة ١٩١٩ .. شهدت الحياة الاقتصادية فى مصر .. مولد أول مؤسسة اقتصادية وطنية تحملت تحقيق هدف : التحرر من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية للمستعمر الانجليزى ..

فقد شهد عام ١٩٢٠ إنشاء « بنك مصر » الذى يحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على مولده والمعروف ان الاقتصادى المصرى « محمد طلعت حرب » قد تحمل عبء الدعوة لتكوين هذا البنك وقاد مسيرته لفترة طويلة .. وفى هذا « التحقيق التاريخى » نستكشف الدور الوطنى الذى لعبه البنك .. فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر ..

احتلال وسيطرة :

وبداية حتى نتبين أهداف هذا البنك وظروف انشائه لابد من التعرض للظروف الاقتصادية والسياسية لمصر فى مطلع القرن العشرين فقد ارتبطت هذه الفترة بغزو استعمارى عسكريا واقتصاديا لمصر وأعنى : الاحتلال الانجليزى .. أو من الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس استنزفت فيها موارد مصر الاقتصادية وقد بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر بسنوات استدانة الخديو اسماعيل « خديو مصر » وفرض مراقبة الدول الدائنة وإنشاء صندوق الدين ثم اتساع نفوذ الأجانب بعد تزايد منح الامتيازات حتى احكموا سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. وأصبح رأس المال الأجنبى يمثل اكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة وتحولت مصر الى حقل زراعى يزرع القطن لمصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وسوقا للمنتجات البريطانية وارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأحكم المستعمر حصاره حول مصر : كان القطن يكاد يكون المحصول القومى الوحيد وعانى الفلاح جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وجشع الاجانب القائمين على تجارة القطن ولم تكن هناك بنوك وطنية الا البنك الأهلى يقوم بأغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى وكان هناك مشروع البنوك التجارية الاجنبية تخدم مصالح بلادها .. وتعمل فى تمويل زراعة القطن وتجارته وعمليات الاستيراد للمنتجات الاجنبية واقتصرت معاملات الجهاز المصرفى تقريبا على الأجانب دون الوطنيين .

وقد ساعد على تأخر الوعى المصرفى عدم استخدام اللغة العربية مما تسبب فى قيام بنوك وطنية أما الصناعة فلم تكن أحسن حالا من بقية الانشطة الاقتصادية فلم يكن هناك الا بعض الصناعات الصغيرة تكافح السيل الجارف من السلع الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن كان هناك بعض الصناعات التى ارتبطت بخدمة المستثمر .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمهد لاقامة صناعة محلية وتثبت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد وقد ساعد على ذلك تدفق الاموال على السوق المصرية نتيجة لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء وارتفاع اسعار القطن اتجه بعض هذه الثروات الى الاستثمار العقارى وفى الاوراق المالية ولكنها لم تتجه الى الاستثمار الصناعى فقد كان حكرا على الاجانب ولم يقبل المستثمر الوطنى عليها لاعتباره مخاطرة غير مأمونة العواقب ومن هنا جاءت دعوة الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب فاصدر عام ١٩٠٧ كتابا يدعو فيه لانشاء بنك مصرى بأموال مصرية وتعمل فيه أيد مصرية تستخدم فى معاملاتها اللغة العربية وحث المصريين على استثمار أموالهم لصالح الاقتصاد القومى .

الدعوة سنوات طويلة :

استغرقت دعوة طلعت حرب سنوات ليست قصيرة حتى تجد استجابة جماهيرية دعا خلالها كتابة فى الصحف ثم أصدر كتابا تحمل رسالته عنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقد ساعد طلعت حرب على تحقيق فكرته نحو الوعى القومى والحمية الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ وهكذا كان لدى الكثيرين استعداد لاستثمار اموالهم فى مشروعات مصرية .

وقام طلعت حرب مع بعض رفاقه الوطنيين بتوقيع العقد الابتدائى بتأسيس « بنك مصر » فى ٨ مارس ١٩٢٠ وصدر المرسوم الخاص بانشاء البنك فى ١٣

الرئيس السادات يشيد ببنك مصر

فى عيد العمال اول مايو عام ١٩٨٠ اشاد الرئيس السادات ببنك مصر فقال فى خطابه :
« بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم الى اليوم بأروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا »

الرئيس انور السادات

بعد مضى عام واحد على ثورة ١٩١٩ .. شهدت الحياة الاقتصادية فى مصر .. مولد أول مؤسسة اقتصادية وطنية تحملت تحقيق هدف : التحرر من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية للمستعمر الانجليزى ..

فقد شهد عام ١٩٢٠ إنشاء « بنك مصر » الذى يحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على مولده والمعروف ان الاقتصادى المصرى « محمد طلعت حرب » قد تحمل عبء الدعوة لتكوين هذا البنك وقاد مسيرته لفترة طويلة .. وفى هذا « التحقيق التاريخى » نستكشف الدور الوطنى الذى لعبه البنك .. فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر ..

احتلال وسيطرة :

وبداية حتى نتبين أهداف هذا البنك وظروف انشائه لابد من التعرض للظروف الاقتصادية والسياسية لمصر فى مطلع القرن العشرين فقد ارتبطت هذه الفترة بغزو استعمارى عسكريا واقتصاديا لمصر واعنى : الاحتلال الانجليزى .. أو من الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس استنزفت فيها موارد مصر الاقتصادية وقد بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر بسنوات استدانة الخديو اسماعيل « خديو مصر » وفرض مراقبة الدول الدائنة وإنشاء صندوق الدين ثم اتساع نفوذ الأجانب بعد تزايد منح الامتيازات حتى احكموا سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. واصبح رأس المال الأجنبى يمثل اكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة وتحولت مصر الى حقل زراعى يزرع القطن لمصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وسوقا للمنتجات البريطانية وارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأحكم المستعمر حصاره حول مصر : كان القطن يكاد يكون المحصول القومى الوحيد وعانى الفلاح جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وجشع الاجانب القائمين على تجارة القطن ولم تكن هناك بنوك وطنية الا البنك الأهلى يقوم بأغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى وكان هناك مشروع البنوك التجارية الاجنبية تخدم مصالح بلادها .. وتعمل فى تمويل زراعة القطن وتجارته وعمليات الاستيراد للمنتجات الاجنبية واقتصرت معاملات الجهاز المصرفى تقريبا على الأجانب دون الوطنيين .

وقد ساعد على تأخر الوعى المصرفى عدم استخدام اللغة العربية مما تسبب فى قيام بنوك وطنية أما الصناعة فلم تكن أحسن حالا من بقية الانشطة الاقتصادية فلم يكن هناك الا بعض الصناعات الصغيرة تكافح السيل الجارف من السلع الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن كان هناك بعض الصناعات التى ارتبطت بخدمة المستثمر .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمهد لاقامة صناعة محلية وتثبت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد وقد ساعد على ذلك تدفق الاموال على السوق المصرية نتيجة لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء وارتفاع اسعار القطن اتجه بعض هذه الثروات الى الاستثمار العقارى وفى الاوراق المالية ولكنها لم تتجه الى الاستثمار الصناعى فقد كان حكرا على الاجانب ولم يقبل المستثمر الوطنى عليها لاعتباره مخاطرة غير مأمونة العواقب ومن هنا جاءت دعوة الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب فاصدر عام ١٩٠٧ كتابا يدعو فيه لانشاء بنك مصرى بأموال مصرية وتعمل فيه أيد مصرية تستخدم فى معاملاتها اللغة العربية وحث المصريين على استثمار أموالهم لصالح الاقتصاد القومى .

الدعوة سنوات طويلة :

استغرقت دعوة طلعت حرب سنوات ليست قصيرة حتى تجد استجابة جماهيرية دعا خلالها كتابة فى الصحف ثم أصدر كتابا تحمل رسالته عنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقد ساعد طلعت حرب على تحقيق فكرته نحو الوعى القومى والحمية الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ وهكذا كان لدى الكثيرين استعداد لاستثمار اموالهم فى مشروعات مصرية .

وقام طلعت حرب مع بعض رفاقه الوطنيين بتوقيع العقد الابتدائى بتأسيس « بنك مصر » فى ٨ مارس ١٩٢٠ وصدر المرسوم الخاص بانشاء البنك فى ١٣

بنك مصر .. والمهمة المقدسة

لصناعة التنمية المصرية طوال ٦٠ عاماً

● عندما اعلن طلعت حرب فكرة « بنك الأمة » واستمرت الدعوة سنوات حتى ولد البنك بعد نهاية الحرب الأولى .

● اول محاولة لتمصير النشاط الاقتصادى فى مصر .. ! وتشجيع المصريين على المساهمة .. بنظام التقسيط

● استحداث نظام صندوق التوفير فى كافة المحافظات

● عندما تآمر المحافظ الانجليزى للبنك الأهلى مع وزير المالية المصرى ضد بنك مصر .. !

الرئيس السادات يشيد ببنك مصر

فى عيد العمال اول مايو عام ١٩٨٠ اشاد الرئيس السادات ببنك مصر فقال فى خطابه :

« بنك مصر قام سنة ١٩٢٠ فى وسط استغلال اجنبى وبدأ فى تحقيق الاستقلال الاقتصادى لمصر ، ومازال يقوم الى اليوم باروع عمل فى الميدان الاقتصادى فى بلدنا »

الرئيس انور السادات

بعد مضى عام واحد على ثورة ١٩١٩ .. شهدت الحياة الاقتصادية فى مصر .. مولد أول مؤسسة اقتصادية وطنية تحملت تحقيق هدف : التحرر من السيطرة الاجنبية والتبعية الاقتصادية للمستعمر الانجليزى ..

فقد شهد عام ١٩٢٠ إنشاء « بنك مصر » الذى يحتفل هذا العام بمرور ستين عاما على مولده والمعروف ان الاقتصادى المصرى « محمد طلعت حرب » قد تحمل عبء الدعوة لتكوين هذا البنك وقاد مسيرته لفترة طويلة .. وفى هذا « التحقيق التاريخى » نستكشف الدور الوطنى الذى لعبه البنك .. فى تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر ..

احتلال وسيطرة :

وبداية حتى نتبين أهداف هذا البنك وظروف انشائه لابد من التعرض للظروف الاقتصادية والسياسية لمصر فى مطلع القرن العشرين فقد ارتبطت هذه الفترة بغزو استعمارى عسكريا واقتصاديا لمصر واعنى : الاحتلال الانجليزى .. او من الامبراطورية التى لا تغيب عنها الشمس استنزفت فيها موارد مصر الاقتصادية وقد بدأت هذه الفترة من تاريخ مصر بسنوات استدانة الخديو اسماعيل « خديو مصر » وفرض مراقبة الدول الدائنة وإنشاء صندوق الدين ثم اتساع نفوذ الأجانب بعد تزايد منح الامتيازات حتى احكموا سيطرتهم على الاقتصاد المصرى .. واصبح رأس المال الأجنبى يمثل اكثر من ٩١٪ من اجمالى الأموال المستثمرة وتحولت مصر الى حقل زراعى يزرع القطن لمصانع الغزل والنسيج فى انجلترا وسوقا للمنتجات البريطانية وارتبط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى وأحكم المستعمر حصاره حول مصر : كان القطن يكاد يكون المحصول القومى الوحيد وعانى الفلاح جشع المرابين وبنوك الرهونات العقارية وجشع الاجانب القائمين على تجارة القطن ولم تكن هناك بنوك وطنية الا البنك الأهلى يقوم بأغلب الوظائف التقليدية للبنك المركزى وكان هناك مشروع البنوك التجارية الاجنبية تخدم مصالح بلادها .. وتعمل فى تمويل زراعة القطن وتجارته وعمليات الاستيراد للمنتجات الاجنبية واقتصرت معاملات الجهاز المصرفى تقريبا على الأجانب دون الوطنيين .

وقد ساعد على تأخر الوعى المصرفى عدم استخدام اللغة العربية مما تسبب فى قيام بنوك وطنية أما الصناعة فلم تكن أحسن حالا من بقية الانشطة الاقتصادية فلم يكن هناك الا بعض الصناعات الصغيرة تكافح السيل الجارف من السلع الاجنبية العالية الجودة والرخيصة الثمن كان هناك بعض الصناعات التى ارتبطت بخدمة المستثمر .

وجاءت الحرب العالمية الأولى لتمهد لاقامة صناعة محلية وتثبت خطأ نظرية التخصص الزراعى والاعتماد على المحصول الواحد وقد ساعد على ذلك تدفق الاموال على السوق المصرية نتيجة لتعامل المصريين مع جيوش الحلفاء وارتفاع اسعار القطن اتجه بعض هذه الثروات الى الاستثمار العقارى وفى الاوراق المالية ولكنها لم تتجه الى الاستثمار الصناعى فقد كان حكرا على الاجانب ولم يقبل المستثمر الوطنى عليها لاعتباره مخاطرة غير مأمونة العواقب ومن هنا جاءت دعوة الاقتصادى المصرى محمد طلعت حرب فاصدر عام ١٩٠٧ كتابا يدعو فيه لانشاء بنك مصرى بأموال مصرية وتعمل فيه أيد مصرية تستخدم فى معاملاتها اللغة العربية وحث المصريين على استثمار أموالهم لصالح الاقتصاد القومى .

الدعوة سنوات طويلة :

استغرقت دعوة طلعت حرب سنوات ليست قصيرة حتى تجد استجابة جماهيرية دعا خلالها كتابة فى الصحف ثم اصدر كتابا تحمل رسالته عنوان « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة » وقد ساعد طلعت حرب على تحقيق فكرته نحو الوعى القومى والحمية الوطنية بعد ثورة ١٩١٩ وهكذا كان لدى الكثيرين استعداد لاستثمار اموالهم فى مشروعات مصرية .

وقام طلعت حرب مع بعض رفاقه الوطنيين بتوقيع العقد الابتدائى بتأسيس « بنك مصر » فى ٨ مارس ١٩٢٠ وصدر المرسوم الخاص بانشاء البنك فى ١٣

من كلمات طلعت حرب فى حفل تأسيس بنك مصر

طلعت حرب

فى حفل تاسيس بنك مصر يوم ٧ مايو عام ١٩٢٠ قال طلعت حرب :« املنا فى وجه الله تعالى ان يرعى هذا المولود بعنايته ويتعهده بتوفيقه ، فيشب ويترعرع حتى يدر خيرا وبركة على البلاد وابنائها ، فيحتفلوا فى كل عام بذكرى هذا اليوم السعيد كما يحتفلون ان شاء الله تعالى بعيده الحديدى فالبرونزى فالفضى والذهبى وهكذا ، وما ذلك بعزيز على الله تعالى الذى لا يضيع اجر من احسن عملا ، ولا على الصابرين وعزم اولى العزم من المصريين وعندنا والحمد لله منهم كثيرون »

ابريل سنة ١٩٢٠ وتم تأسيس البنك براس مال يبلغ ٨٠ الف جنيه فى شكل اسهم اسمية يملكها مصريون واشترط بقاؤها بيد المصريين وبذلك تعتبر هذه أول محاولة نحو تمصير الجهاز المصرفى فى مصر وتوجيه سياسته فى صالح القوى الاقتصادية الوطنية .

الاهداف والمبادىء :

وفى ٧ مايو من نفس العام وقف طلعت حرب فى الاحتفال باتمام اجراءات تشكيل البنك يعلن اهداف ومبادىء بنك مصر :

أولا : يستخدم أموال المصريين فى مصالح وشئون بلادهم مما يعود عليهم بالخير ويصلح من احوالها الاقتصادية بدلا من تركها عاطلة مخزنة او مودعة لدى البنوك الأجنبية التى تستثمر الجزء الأكبر منها خارج البلاد .

ثانيا : يقوم بالعمل فيه موظفون من المصريين ولا مانع من الاستفادة من خبرة ومعلومات اى اجنبى كمستشار فنى كحاكم للبنك أو مسيطر يحول مجرى سياسته الى غير ما أراده أصحاب الأموال وتقتضيه مصلحة البلاد ويعمل البنك على خلق جيل من الشباب قادر على العمل بالبنوك وانما ملكة الاقتصاد والتجارة فيهم .

ثالثا : يشجع المشروعات الاقتصادية المختلفة التى تعود عليه وعلى البلاد بالربح العظيم ويساعد على إيجاد الشركات المالية والتجارية والصناعية والزراعية والنقل والتأمين ويتعهدها حتى تنمو وتقوى ويشتد ساعدها .

رابعا : يحافظ على أموال المودعين ويتسخدمها فيما يكون مضمونا ومأمونا ويعمل عملا تجاريا على مبادىء وأصول قوية لن يحيد عنها ويؤدى لعملائه كل الخدمات المالية التى يحتاجونها بأجر مناسب .

خامسا : يعمل بالاتحاد مع التجار وأصحاب المزارع والمصانع على تنظيم الحالة التجارية وإنشاء الغرف التجارية والنقابات والشركات التعاونية للدفاع عن مصالحهم ومحاصيلهم ومصنوعاتهم وترقية شئونهم وزيادة ارباحهم .

سادسا : يستعمل اللغة العربية فى معاملاته وفى دفاتره وبذلك يقضى على الحواجز التى كانت تحول دون تعامل ابناء البلاد مع البنوك

مسيرة النشاط :

وبدأت مسيرة بنك مصر وبدأ نشاطه فى منتصف نوفمبر ١٩٢٠ وتجاوبت الأمة العربية تجاوبا رائعا معه .. واصبح اسمه مصدرا للثقة وعنوانا للوحدة الوطنية ورغم حملات التشكيك التى تعالت والحرب التى بدأ يشنها المستعمر أخذ رأس مال البنك ينمو ويتزايد مع كل اكتتاب عام حتى بلغ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٢٧ ومليونى جنيه عام ١٩٥٥ وقد كان لسياسة البنك بتحديد قيمة السهم عند أقل حد ممكن فى ذلك الوقت وهو اربعة جنيهات وقيام شركة التعاون المالى التجارية بقبول الاكتتاب فى أسهم البنك بالتقسيط اثرهما فى انتشار ملكية الاسهم على عدد كبير من المصريين وكان لحرص الأفراد على الاحتفاظ بأسهم بنك مصر حتى فى أوقات الأزمات وقلة عدد عمليات التنازل عن الأسهم ان تمتعت الاسهم بالاستقرار النسبى فى سوق الاوراق المالية ..

عمالة .. مصرية :

وقد اعتمد البنك فى سياسته اعتمادا كليا على العمالة المصرية وبذلك أحدث تحولا اجتماعيا كبيرا بان فتح أمام المصريين مجالا واسعا من حيث نوع العمل والخبرة الفنية وكان ذلك نذيرا بانتهاء الاحتكار الأجنبى للأعمال المصرفية والقضاء على السيطرة الأجنبية الاقتصادية وقد كان هذا النجاح نذيرا بمواجهة أعلنها الاستعمار لبنك مصر وقد بدأت منذ انشاء البنك فى العشرينات وعلى الرغم من ان البنك قد استعان ببعض الخبرات والشركات الاجنبية فى الحالات الضرورية التى تعود فيها عليه بالنفع واضافة خبرات جديدة لموظفى البنك من المصريين إلا ان المعركة لم تهدأ واستعان فيها المستعمر الانجليزى بكافة الوسائل والامكانيات فى هذه الحرب وقد وصلت ذروة هذه المواجهة فى عام ١٩٣٩ عند بداية الحرب العالمية الثانية وزيادة التوتر فى العالم فأشتد سحب الناس لودائعهم من البنوك وأخذت تشتد كلما زادت الشائعات عن الاضطراب السياسى وخاصة من عملاء صندوق التوفير وتعرض بنك مصر كغيره لخطورة هذا السحب الشديد للودائع ..

ولم يكن الضغط الحقيقى على البنك من جانب الافراد بل كان من جانب صندوق توفير البريد الحكومى الذى ركز على سحب ودائعه من بنك مصر بالذات مع ان ودائعه لدى البنوك الأخرى كانت تفوق أضعاف ماله لدى بنك مصر ولكنه لم يقم بسحبها من هذه البنوك وقد رفض وزير المالية المصرى ايقاف سحب ودائع صندوق التوفير الحكومى .

المؤامرة ....

وقد استطاع البنك أول الأمر بما لديه من أموال بالغة السيولة أن يواجه موجة إشتداد السحب حتى كادت أمواله هذه تنفد ولما أراد البنك استعمال خط دفاعه الثانى والمتمثل فى الاوراق المالية من الدرجة الأولى وتقدم للاقتراض بضمانها من البنك الأهلى ـ وكان وقتها يقوم بدور البنك المركزى ـ رفض محافظه الانجليزى وامتنع عن تقديم القرض رغم قوة الأوراق المالية المقدمة وكانت تشمل : أوراق الدين الحكومى ، أذون الخزانة ، أوراق البنك الأهلى ، اوراق البنك العقارى ، اوراق شركات مصر ، وبذلك خالف البنك الأهلى المصرى أو محافظه الانجليزى ابسط مبادىء الصرف المصرفى وتخلى عن دوره كبنك للبنوك وانه يتبع مصالحه الخاصة كبنك تجارى منافس وكان من الواضح ان المؤامرة تهدف الى شىء ما ـ وان المحرك الحقيقى لها هم الانجليز الذين يعارضون طلعت حرب ويحاربونه ولكنهم لا يعلنون ذلك علانية بل ان المحافظ الانجليزى للبنك الأهلى يخطب مشيدا بطلعت حرب ويقول : ان توقيعه على ورقة أو اى مشروع هو ضمان النجاح لهذا المشروع ولكنهم كانوا يحيكون التآمر سرا .

وتضامن وزير المالية المصرى الذى رفض حتى ضمان الحكومة لودائع البنك مع المحافظ الانجليزى الذى رفض اقراض البنك ومع اشتداد الأزمة وخوف الحكومة من غضب الرأى العام وافق على ماهر رئيس الوزراء وكان من مجموعة البنك الأهلى وعضو ادارته ان يقرض بنك مصر بضمان الحكومة من البنك الأهلى مليونين ونصف مليون جنيه ولكن بشرط : « ان يخرج طلعت حرب من بنك مصر وشركاته ...» ولأن الرجل أقوى من كل الصغائر اذ وظل طوال حياته منكرا لذاته استجاب ولم يتردد ليحافظ على بنك مصر وقدم استقالته الى مجلس ادارة

فى كل خطبه .. كان علاج مصر الاقتصادى .. شاغله وهدفه .. وبكل ارادة وتصميم تحقق الصرح الشامخ .. وعلى مدى ستين عاما فى خدمة تنمية الاقتصاد المصرية .

البنك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ وضغط كثيرا على المجلس حتى قبلها .. لقد كان خروج طلعت حرب احدى مآسى الحياة الحزبية التى ذهب ضحيتها .. أما التهمة التى وجهت الى طلعت حرب فهى أنه أقرض بعض الشخصيات قروضا لا تضمنها موجوداتهم الثابتة من ارض او عقار وقال طلعت حرب : انه يعترف بهذه التهمة لأن هذه الشخصيات من أفراد أسر كريمة حاربها الانجليز فى أرزاقها وسلطوا عليها البنوك العقارية لأنهم وقفوا فى صف الشعب مطالبين بالجلاء .. فجلت بهم عقوبة الحرب الاقتصادية ورأى طلعت حرب الانسان : ان لمصر رأس مال وطنيا متمثلا فى بنك مصر وشركاته وانه مهما كانت قواعد الاقراض الصارمة الا انها يجب ان تنمى أمام ظروف كهذه وحدث ما توقعة الحرب .. فلم يمض عام واحد على الحرب حتى عم البلاد رواج عظيم وسدد الذين اقترضوا بغير ضمان قروضهم ولقد كانت كلمة الشرف خير ضمان لهذه القروض ولكن الذين حملوا فى صدورهم حقدا على طلعت حرب كانوا يتصيدون فى الماء العكر .

وبمجرد خروج طلعت حرب من بنك مصر .. وافق البرلمان المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٤٠ على ضمان الودائع الحالية والمستقبلة فى بنك مصر واتخاذ التدابير اللازمة لدعم واستمرار البنك .. ثم صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٤١ الخاص بتدخل الحكومة لدعم بنك مصر وفى هذا العام الذى بدأت تنصب فيه مؤامرة جديدة حقد بنك مصر ... توفى طلعت حرب بعد حياة مشرفة لكل وطنى .

دعم الحكومة للبنك :

كان تدخل الحكومة لدعم بنك مصر .. مؤامرة بالتعاون مع الاستعمار لهدم المؤسسة الوطنية .

وطلبت الحكومة من البنك العودة الى الاصول المصرفية من حيث توافر الضمانات وتناست ما تعرضت له الثروة العقارية التى تمثل ضمانات البنوك من أزمات عديدة فى الثلاثينات فى أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية مما حدا بالحكومة الى التدخل لعلاجها بشتى الحلول والتشريعات لتسوية الديون العقارية بينما يسير البنك منذ نشأته على الأسس المصرفية ويحرص فيما يمنحه من قروض على تحديد الضمانات الكافية لتغطيتها وانتدبت الحكومة خبراء انجليز لمراجعة حسابات البنك ووصفوا قروض وسلفيات البنك بأنها مشكوك فيها أو معدومة ولكن البنك استطاع بمجرد تغير الظروف الاقتصادية من استيراد أغلب هذه الأموال وما أعدم منها فعلا كان يمثل

قصد به اضعاف الاقتصاد المصرى وارغام البنك على شراء الأوراق المالية الأجنبية ، كانت مكونات محفظة البنك أوراقا مالية من الدرجة الأولى ، ولم تكن أسهم شركات مصر تمثل نسبة كبيرة منها ، وكما ذكرنا من قبل لم تكن أسهم شركات مصر تغطى من ودائع العملاء بل كانت تغطى مما يستقطعه البنك من أرباحه السنوية بعد توزيع عائد مجز وخصم الاحتياطيات اللازمة ، ولم تجاوز قيمة هذه الأوراق بأى حال حقوق المساهمين كما كانت نسبتها إلى الودائع ضئيلة ، ويتضح ذلك من الجدول رقم ٣ :

من الجدول رقم (١) :

والجدول رقم (٢) يبين أن نسبة كبيرة من الودائع لدى البنك كانت تتمثل فى صورة ودائع لأجل وتوفير ، أى أنها كانت فى حالة استقرار نسبى يتيح للبنك توظيفها دون التعرض لسحبها الفورى فى الظروف العادية :

وفرضت الحكومة على البنك تكوين محفظة الأوراق المالية بحيث تشمل أوراقا من الدرجة الأولى ولا يكتفى بالأوراق المصرية وحدها بل تشمل أيضا الأوراق الأجنبية ، وفى هذا الدليل الواضح على أن هذا شرط استعمارى نسبة مخاطرة الأعمال العادية وفى هذا دليل على توافر الضمانات فيما كان يعقده البنك من عمليات ويجب ألا ننسى ما أتبعه البنك من سياسة الرفق بأصحاب القروض الشخصية فى وقت كانت الأزمات الاقتصادية تتوالى فيه على البلاد مفضلا ذلك على تصفية مراكزهم مثلما يفعل المرابون والبنوك الأجنبية وهذا هو دوره كبنك وطنى . اشترطت الحكومة على البنك الاحتفاظ بجزء مناسب من أمواله لمواجهة طلبات المودعين فى الوقت الذى كان البنك يحافظ فيه على نسبة سيولة مناسبة كما يتضح

نسب السيولة والودائع فى بنك مصر اثناء ازمة ١٩٣٩ ثم محفظة الأوراق المالية

الجدول رقم (١)

السنة	الأصول بالغة السيولة (١)	الأصول بالغة السيولة و١ . مالية من الدرجة الأولى (٢)	الودائع (٣)	نسبة ١ : ٣ ٪	نسبة ٢ : ٣ ٪
	جنيه	جنيه	جنيه		
١٩٣٤	٢٧٦٤ ١٣٣	٤٤٣٠ ٤١٢	١١ ٣٧٤ ٦٢٢	٢٤,٣	٣٨,٩
١٩٣٥	٣٠٣٩ ٢٧٨	٤٩٤٦ ٦١٣	١٣ ١٧٢ ٠٢٤	٢٣,٠	٣٧,٦
١٩٣٦	٤١٤٠ ٥٣٢	٦٧٨٤ ١٦٢	١٥ ٣٥٢ ١٨٢	٢٧,٠	٤٤,١
١٩٣٧	٤٢٩٣ ٩٣٣	٧٤٩٥ ٠٨٣	١٦ ٨٢٠ ٤٨٢	٢٥,٥	٤٤,٥
١٩٣٨	٣٠٦٩ ١٨٨	٦٩٤٥ ٠٦٤	١٧ ٢٠٠ ٦٢٢	١٧,٩	٤٠,٣

الجدول رقم (٢)

الودائع المستقرة

السنة	ودائع لأجل	صندوق التوفير	وديعة الحكومة للتمويل الصناعى والزراعى	المجموع (١)	إجمالى الودائع (٢)	نسبة ١ : ٢ ٪
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٩٣٤	٢٢٧١١٤٩	٨١٠٨٦١	٨٧٠٣٨٨	٣٩٥٢٣٩٨	١١٣٧٤٦٢٢	٣٤,٧
١٩٣٥	٢٥٥٢٧٠٤	٩٦٧٨٨٠	٨٨٧٣١٢	٤١٣٧٨٩٦	١٣١٧٢٠٢٤	٣١,٤
١٩٣٦	ب٢٧١٥٧٤٩	١١٩٨١٧٧	١٠٠٦٨٩٥	٤٩٢٠٨٢١	١٥٣٥٢١٨٢	٣٢,٠
١٩٣٧	٢٧٢٦٥٢٣	٣٩٢٤١٠	١٠٢٧٠٣٣	٥١٤٥٩٦٦	١٦٨٢٠٤٨٢	٣٠,٥
١٩٣٨	٢٩٦١٠١٤	١٥٢٢١٠١	١٠٤٧٥٧٤	٥٥٣٠٦٨٩	١٧٢٠٠٦٢٢	٣٢,١

الجدول رقم (٣)

السنة	قيمة أسهم شركات مصر بالمحفظة (١)	قيمة محفظة ١ . المالية (٢)	نسبة ١ : ٢ ٪	إجمالى حقوق المساهمين (٣)	نسبة ١ : ٣ ٪	الودائع (٤)	نسبة ١ : ٤ ٪
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه		جنيه	
١٩٣٤	٣١٥ ٠٤٢	١٩٨١ ٢٢١	١٥,٩	١٨٤١ ٣٦٥	١٧,١	١١٣٧٤ ٦٢٢	٢,٧
١٩٣٥	٣١٥ ٤٥٠	٢٢٢٢ ٧٨٥	١٤,٢	١٨٩٩ ٤٠٣	٢٣,٢	١٣١٧٢٠٢٤	٢,٣
١٩٣٦	٤٤٠ ٩٢٢	٣٠٨٤ ٥٥٢	١٤,٣	١٩٥٢ ٦٥٦	٢٦,٣	١٥٣٥٢ ١٨٢	٢,٨
١٩٣٧	٥١٢ ٩١٠	٣٧١٤ ٠٦٠	١٣,٩	١٩٩٦ ١٨٧	٢٥,٧	١٦٨٢٠ ٤٨٢	٣,١
١٩٣٨	١٧٨ ١٩٨	٣٨٧٦ ٠٧٤	٤,٦	٢٠٣٤ ٤٤١	٨,٧	١٧٢٠٠ ٦٢٢	١,٠

اشترطت الحكومة عدم قيام البنك بمنشآت جديدة بعد أن لمس المستعمر خطورة شركات مصر كقوة اقتصادية تستطيع القضاء على نفوذه فى مصر ، فانتهز الفرصة لايقاف استمرار نموها أو اقامة منشآت أخرى على غرارها . ولو استمر البنك فى تنفيذ سياسته الاستثمارية خصوصا فى الفترة خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها حيث توافرت الأموال وتجمعت والتى لو تم استثمارها لخف العبء كثيرا على القوى الوطنية التى اضطلعت بالمسئولية بعد ذلك ولبدأت التنمية الاقتصادية التى احتضنتها الثورة الوطنية فيما بعد .

حاولت الحكومة القاء تبعة الأزمة على سوء ادارة البنك وشركاته ، وهل يعقل أن تكون الادارة التى نجحت فى خلق بنك وطنى صميم وفى تجميع المدخرات الوطنية وفى مقاومة الاحتلال الاقتصادى الأجنبى وفى تنمية الصناعات وانشاء الشركات ، وأن يكون الرجال الذين حققوا كل هذه الانجازات الاقتصادية الهائلة فى حاجة الى دعم أو تغيير ؟ ... وها هو الدكتور حافظ عفيفى الذى اختارته الحكومة ليراس مجلس ادارة بنك مصر يذيع بيانا فى ٢٤ يوليه عام ١٩٤١ يعلن فيه على الملأ « أن بنك مصر وشركاته منشأة قومية بكل ما تعنيه هذه الكلمة ، ويؤثر رواجه وتقدمه فى كل نواحى نشاط البلاد كما تتأثر بضعفه أو كساده جميع المرافق الحيوية . » كما نكر فى بيانه هذا « اننا يجب أن نعود بالذاكرة الى حالتنا الاقتصادية والمالية ، ونصيب أهل البلاد منها قبل انشاء البنك ، لنعرف ما أفادت هذه النهضة الاقتصادية التى ابتدأت بانشاء البنك ، ومدى نفع هذه الثورة الاجتماعية والاقتصادية التى رفع علمها طلعت حرب باشا فى سنة ١٩٢٠ » .

أن الجدول رقم (٤) يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الأزمة المفتعلة :

وانقشعت الأزمة

فى ٢ سبتمبر عام ١٩٤٤ وبعد ثلاث سنوات من صدور قانون الدعم تم الاتفاق بين البنك والحكومة بأن يسترد البنك حصة التأسيس والتى بلغ نصيبها فى الأرباح منذ اقرارها وحتى استردادها حوالى ٤٢٤٦٩١ جنيها ، ورد البنك للحكومة مبلغ ٢٢٥٧٤٤٣ جنيها قيمة ارصدتها وودائعها لدى البنك والتى توقفت عن سحبها تنفيذا لقانون الدعم ، وتبرهن قدرة البنك على استرداد هذه الحصص فى هذه الفترة الوجيزة ودون أن تتأثر اصوله او ينخفض رأسماله على متانة مركزه المالى ، وما فيه من قوة ذاتية على السداد ، بل تؤكد بما لا يقبل المناقشة أن هذه القدرة كانت موجودة من قبل ولم تهتز أو تظهر كأنها غير موجودة الا بسبب الظروف المفتعلة التى أحاطت بالبنك كما بينا من قبل .

ويعنينا قبل أن نختم الحديث عن أزمة ١٩٣٩ المصطنعة أن نشيد بدور الشعب المصرى تجاه بنك مصر ، فقد ارادت الحكومة أن تعيد حصص التأسيس للبنك مقابل تقييمها على أساس ما تغله من نسبة ربح عالية ولكن يقظة الشعب دفعت بالرأى العام أن يهب متسائلا عما وراء تدخل الحكومة لدعم بنك مصر ؟ هل كانت تريد مساعدة البنك حقا ؟ أم أنها عملية تجارية ربوية ؟ لو كانت تبغى مساعدة البنك لما طالبته بأكثر مما أعطته ، وهكذا وجدت الحكومة نفسها فى موقف اضطرت معه الى التراجع عن رأيها .

تكوين الاحتياطيات :

اتبع البنك سياسة تكوين احتياطيات كافية لتدعيم مركزه المالى ، ومنذ عام ١٩٢٣ عمل البنك على اقتطاع جزء آخر من أرباحه لتكوين مخصص يستخدم فى انشاء وتكوين الشركات الصناعية والتجارية المصرية ، ومع أن هذه

الجدول يوضح المركز المالى للبنك قبل وخلال وبعد الأزمة

الجدول رقم (٤)

(بالالف جنيه)

البند	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١
الاصول :				
اصول بالغة السيولة	٣٠٦٩	٩٧٣	٢٣٢٩	٣٠٧٨
اوراق مالية	٣٨٧٦	٣٨٤٣	٣٦٦٠	٤٥٠٠
سلف وقروض	١١٧٢٦	٨٣٣٣	٦٧٦١	٧٢٢٠
اصول اخرى	٢٧٧٣	١٢٢٦	١٣٥٦	٧٠٥
اجمالى الاصول	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣
الخصوم :				
راس المال	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
احتياطيات وارباح مجمعة	١١٢١	–	–	٣٤٧
ودائع	١٧٢٠٠	١٣٢٢٤	١٢٩٠٧	١٣٨٨٥
خصوم اخرى	٢١٢٣	١٥١	١٩٩	٢٧١
اجمالى الخصوم	٢١٤٤٤	١٤٣٧٥	١٤١٠٦	١٥٥٠٣

ملاحظات على الجدول رقم (٤) :

١ ـ استبعدت بنود الدعم فى السنوات ٣٩ ، ٤٠ ، ١٩٤١ .

٢ ـ ارقام ميزانيات عامى ٣٩ ، ١٩٤٠ لم تنشر .

٣ ـ لم يظهر احتياطى او ارباح سنتى ٣٩ ، ١٩٤٠ لاستخدامهما فى تكوين جزء من احتياطى الدعم .

٤ ـ هبوط قيمة الاصول البالغة السيولة عام ١٩٣٩ يرجع الى استعمالها فى مواجهة طلبات سحب الودائع ولكنها بدات فى الارتفاع بعد انتهاء الأزمة .

٥ ـ هبوط رقم السلف والقروض بسبب خصم القروض المشكوك فيها لتوفير جزء اكبر من المال السائل .

٦ ـ هبوط الودائع بسبب الاقبال على سحبها عامى ٣٩ ، ٤٠ خصوصا ودائع الحكومة وصندوق التوفير الحكومى فى الوقت الذى ارتفعت فيه ودائع الأفراد من ٥ ملايين جنيه عام ١٩٣٩ الى ٦,٤ مليون جنيه عام ١٩٤٠ والى ٩,١ مليون جنيه عام ١٩٤١ .